جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي الثامن 8

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية 2022

الجزء الأول (1-2)

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

بلاد الشام

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي الثامن 8

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية 2022

الجزء الأول (1-2)

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية
بلاد الشام

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي

تقرير عام 2022

الاصدار الثامن 2023

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

عبدالرحمن سعد الشرقاوي

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905541464768

+902126213550

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب و صناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهـ ات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقةالعربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

الفهرس

الرقم	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	8
11	المشهد السوري خلال عام 2022: السياق والتطورات والاتجاهات المتوقعة	مركز عمران للدراسات الاستراتيجية أ. معن طلاع	10
12	تقريراستراتيجي عن دولة لبنان للعام 2022	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. عماد الحوت	37
14	تقرير الحالة الأردنية للعام 2022 والتحديات المتوقعة في 2023	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. عاطف الجولاني	63
15	الحالة الفلسطينية فلسطين خلال العام 2022 ومساراتها المتوقعة خلال العام 2023 وتوجهات الأطراف الدولية والإقليمية تجاهها	مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية – فلسطين د. إياد أبو زنيط أ. سليمان بشارات	89

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان علمه البيان.

يعيش العالم في هذه الأوقات والأزمان حالة من اللا استقرار واللا يقين، فالأمور تسير نحو التفلت من الالتزام بالقانون والمسؤولية الدولية، واحتمالات الصدام بين القوى الكبرى والاستقطاب الدولي يزداد يوماً بعد يوم، وكأنها تسير نحو صدام عالمي، ولا دخان من غير نار، فالكل يبحث عن ثغرات وهوامش للتحرك نحو مصالحه دونما النظر لاستقرار العالم، وتزداد الفجوات الاقتصادية بين الدول والشعوب، وتتابع مسببات انقطاع سلاسل الغذاء والتوريد ومظاهر المجاعات ونقصان الموارد المائية والغذائي في ازدياد واضح، كما أن انفلات التوازن البيئي يتصاعد مع ارتفاع ملحوظ في درجات حرارة الأرض وذوبان الجليد وحدوث الفيضانات والأرض تتحرك نحو زلزالها.

وما الزلازل التي أصابت جنوب وشرق تركيا وشمال سوريا إلا علامة بارزة للتغيرات المناخية والبيئية، وتتنامى الأخطاء البشرية في استثمار هذه الأرض واضح للعيان، وها نحن نلتقي في نهاية عام 2022م، وبداية عام جديد 2023 لنقدم ما رصدناه من تحولات ومتغيرات في المنطقة العربية والتأثيرات الدولية والإقليمية على هذه الجغرافيا من العالم.

إن هذا هو التقرير الثامن السنوي لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، نضعه بين يدي المختصين والقادة والسياسيين وقادة الرأي وأساتذة الجامعات والجمهور العام للاستفادة منه واستخلاص البيانات والتنبؤات ورسم الرؤى لهذه المنطقة وقد أضفنا في هذا العام إصدارات جديدة، تناولت مجموعة من الملفات والقضايا، فمنها تداعيات الأحداث العالمية على الاقتصاد في المنطقة العربية، وكذلك التحولات الإقليمية خلال عام 2022، وتأثيراتها في المنطقة العربية وعلى المسار الحقوقي.

وأيضاً التقرير التحليلي للحالة الإقليمية الاجتماعية خلال العام 2022م، والحالة الإقليمية التعليمية خلال العام 2022م، والحالة الإقليمية والعسكرية في نفس العام.

وإذ نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد وكتابة وتحرير ومتابعة تقارير هذا العام، متمنياً لجميع متابعينا وقرائنا السلامة والأمن في الأوطان والأبدان.

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

المشهد السوري خلال عام 2022:

السياق والتطورات والاتجاهات المتوقعة

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

الأستاذ معن طلّاع*

(*) الصفة: مدير البحوث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية
- المؤسسة : مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

نبذة مختصرة :
- حاصل على ماجستير في العلاقات الدولية من جامعة دمشق، يحضر حالياً لنيل شهادة الدكتوراه في علوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الشرق الأدنى.
- تركز أبحاثه على الشأن السوري بشكل عام، وعلى قطاع الأمن والدفاع في سورية بشكل خاص وله العديد من الأوراق والدراسات المتعلقة بالشأن السوري والإقليمي والدولي.

تمهيد

منـذ عـام 2018، والمشهـد السوري عموماً يسيـر ضمن سيناريو تمترس الجغرافية (التجميد)، إذ شكل تحقيق مكاسب أمنية للدول الفاعلة بما يحقق لأمنهم القومي «طمأنينة مقبولـة»، عامـلاً مهماً في عدم مضي تلك الدول قدماً في مسار التوافق السياسي، إلا أن هذا لا يعني سيطرة «السكون السياسي والأمني» على المشهد العام، بل هو انتقالٌ باتجاه ملفات مادون السياسة يشكل التراكم فيها نقاط تفاوض سياسية مستقبلية.

يشـكل التفسير أعلاه إطاراً لفهم حركـة كافة الفواعل خلال الفترة المدروسة في هذا التقرير، ومؤشراً يمكن تتبعه لمعرفة أثر التطورات الجارية على تغيير «قواعد اللعبة» عموماً سـواءاً باتجاهـه السلبي أو الإيجابي، من هذا المنطلـق سيركز التقدير الاستراتيجي هذا على مساحاتُ تفاعـلٍ رئيسية بالملف السوري كالمساحة السياسية والأمنية والاقتصادية مـن خـلال عمليات التفحص والتحليل للأحداث الجارية خلال الأشهر المنصرمة من عام 2022 عبـر مستوييـن يرتبـط فيها المستـوى الاول بمقولات المشهد العـام ومدى تأثره بخارطة العلاقات والإشكالات الدولية، ومستوى آخر ينطلق من المعيار الجغرافي (المعيار المحلي) عبر فهم حركية «أنماط الحكم المتشكلة» سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

وعليه فإن المتغيرات التي سيركز عليها التقدير ستكون في المشهد السياسي محصورة بحركيـة التطبيع مـع النظام وبتحديات إعـادة التشكل الذاتي للفواعـل المحلية وبمصير العملية السياسية باعتبارها المدخل الرئيسي – وفق قرارات مجلس الأمن – لحل المشهد السـوري، أمـا في المشهـد الأمني والعسكـري فستكون متغيـرات التقديـر مرتبطة بأثر التطـورات على ثبـات الجغرافية العسكرية من جهة أولى، وعلـى مؤشر الاستقرار الأمني من جهة ثانية.

سينطلق هذا التقدير من فهم البيئة الاقليمية وتفاعلاتها خلال عام 2022 لتلمس مدى

تغيـر تموضـع الملف السوري ضمن خارطـة الملفات الاقليمية والدوليـة، ويحاول بعدها تقديم إجابات عن تساؤلات مركزية في المشهد السوري، كمصير العملية السياسية ومدى تعاظـم مؤشرات سيناريو التجميـد والتحديات المرتبطة في البنـى المحلية السورية وما شهدته من تغييرات وتكورات، ثم سيركز التقدير في قسمه الأخير الاتجاهات المستقبلية للملف السوري وعلى الخيارات الوطنية وفق الهوامش المتاحة.[1]

«تراجع» أمريكي أم إعادة ضبط الأثمان؟

ركـزت إدارة (بايدن) في التعامـل مع أزمات المنطقة علـى الأداة الدبلوماسية ومعرفة الوقائع المتغيرة فيها دوماً (وهو ما يطلق عليه المنظرون النيوويلسونية)، وانعكس ذلك في مراجعـة الدعـم العسكري لدول الخليج وفي ضبط ايقـاع التدخل العسكري السعودي في اليمن، واستئناف الحوار مع إيران وإمكانية تغيير العلاقة معها وتفصيل الخيارات المتاحة أمـام تجنـب النزاعات العنيفة بالمنطقـة، وتطبيق معايير «القيـم الأخلاقية» في مواجهة الأزمـات الإنسانية، وعودة الدور الأمريكي كوسيط لحل الصـراع العربي-الإسرائيلي عن طريق خلق شعور بالتعاون تؤسس قواعده انطلاقاً من مبدأ الواقع الممكن.

إلا أن الاهتمـام الأمريكـي النوعـي انحصر بـ«العلاقة مع ايـران» حيث شرعت الإدارة الأمريكية في تبني خطواتٍ من أجل بناءِ الثقة، إذ سمحت الولايات المتحدة لإيران باسترداد بعضٍ من أرصدتها المحتجزة.

وعلـى هـذا الأساس يـرى الباحثـون أن الإدراك الاستراتيجي لـلإدارة الأمريكية بدا واضحـاً في صياغـة تصوراً حقيقياً استناداً لما يمكن تسميته بعوامل الثبات في السياسة الخارجيـة لامتصاص التوتـرات والاضطرابات فـي منطقة الشرق الأوسـط، وفي نطاق

(1) استند هذا التقرير على قراءات وإحاطات مركز عمران للدراسات الاستراتيجية الدورية خلال عام 2022، بالإضافة إلى إصدراته المتعلقة بمتابعة الشان الأمني والحوكمي والانساني، إضافة لخلاصات ورش عمل أقامها المركز على مدار عام 2022

تعاطيهـم مع الحلفـاء الاستراتيجيين، بالإضافة الى توجيه رسالة ردع ضد القوى المناوئة لها في ساحات التصادم الجيوسياسي في المنطقة(كالساحة العراقية،والساحة السورية)، مـع إعطاء مساحة في لغة الخطاب السياسي والإعلامي لمقولات وشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والقوة الناعمة وتعزيز الأدوات الدبلوماسية.

وأمام هذه التطورات والأحداث الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والتحولات افرزت معطيـات هيكليـة جديـدة ومتداخلة مقابـل تصاعد دور قـوى كبرى إلى جانـب الولايات المتحـدة في المنطقة تسعى لأضعاف الهيمنـة الاقليمية لأمريكا، إضافة إلى ذلك تسعى لتأخذ مكانة الأهمية والتأثير والفاعلية الإقليمية على نطاق واسع، في الوقت نفسه تكشف عن وجود تغييرات بطبيعة الفواعل في البيئة السياسية الدولية، يفهم مما سبق أن روسيا تمثـل تهديداً محتملاً ضد مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط من وجهة النظر الأمريكية، بعد إعلان روسيا تركيزها نحو منطقة الشرق الأوسط وإعادة تموضعها الدولي،فهـي تعتبـر المنطقـة ضمـن مجالاتهـا الحيوية،انعكس في مواقفهمـا من الأزمة السوريـة التـي أبرزت مدى التجاذب وتعارض المصالح بين الدولتيـن الكبرى في ملفات المنطقة، إذ انخرطت روسيا تحت راية التعاون والأمن الجماعي دبلوماسياً مع جميع دول المنطقة، وزادت مبيعات أسلحتها إلى مصر والعراق السعودية وليبيا والإمارات وتركيا.

كمـا أتاح هذا الوضع الجديـد فرصة استراتيجية بالنسبة لـدول الاتحاد الأوربي التي تريـد أن تكـون لاعباً أساسياً في منطقـة الشرق الأوسط واستعـادة دورها ضمن تشجيع التعاون مع الفواعل الإقليمية في منطقة والشرق الأوسط لتشكل منافسا للولايات المتحدة فـي المنطقـة، حيـث أصبحت العلاقـات الأوروبية فـي المنطقة أكثر محوريـة في وضع استراتيجيـة لمبادرات مشتركة للتعامـل مع التحديات الإقليمية الناشئة، ومقاربة مشتركة أكثر قوة لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية.

وبالتظافرمـع أسبـاب داخلية، توجهت تركيا في صياغة توجهاتهـا في إطار تكوين نوع مـن التقارب مع القوى الإقليمية كمصـر والسعودية واليونان وإسرائيل وغيرها من الدول،

انطلاقاً من الضرورات الملحة في حماية مصالحها مع توسيع وجودها وتمددها في الإقليم والحرص على استقلاليتها بعيداً عن التأثير الأمريكي، إذ تحاول تركيا خلق معادلات جديدة عبر اختراق العزلة المفروضة عليها وتغير النهج الصدامي مع الفاعلين الإقليم في ظل المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وأهمها ما يتعلق بالتحولات الجارية في ليبيا وشرق المتوسط وسورية، واستئناف العلاقات العربية- الخليجية.

تدلل التفاعلات أعلاه على أنها تنمو في ظل تراجع الاهتمام الأمريكي وضبط أثمان تدخله لا سيما في ظل: 1) تصاعد تعقيدات السياق الدولي: وقضاياه كجائحة كورونا، والتغير المناخي والصراع مع الصين والغزو الروسي لأوكرانيا وانعكاساتها على الأمن الأوروبي، 2) تزايد حالة عدم اليقين الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط،3) تنامي ضغوط الداخل الأمريكي، ومقابل هذا التراجع نجد أن موسكو تحاول توظيف «الملف السوري» في السياسة الخارجيةومدخلاً استراتيجياً لعودة نوعية للمنطقة، وتأسيسها محوراً إقليمياً معادياً للولايات المتحدة فمن المرجح أن يستمر التقارب الإيراني الروسي في الفترة القادمة.

وكل هذا سيبقى محدداً ومؤثراً في تموضع الملف السوري من ضمن ملفات المنطقة التي يتمايز عن بقيتها بتعدد الأدوار وتدوليل إشكالاياته لا سيما مع محاولات موسكو الحثيثة بحرف مسار العملية السياسية فيها.

تكيفٌ وتطبيعٌ مع «فكرة اللاحل»

ألقى الغزو الروسي لأوكرانيا بظلاله على الملف السوري إذ ساهم من ناحية أولى بإعادة ترتيب الأولويات في الملفات الدولية ليتراجع الاهتمام بسورية، فالسياق الأمني المتشكل جراء هذا الغزو يحمل في طياته العديد من المؤشرات لانزلاقه لمستويات صراع نوعية، فجغرافية الصراع مرتبطة من جهة أولى بشق جيوأمني يفرضه المجال الحيوي

الاستراتيجـي لكل من روسيـا والاتحاد الأوروبي، وبشقه المرتبـط بجيبولتيك الطاقة، إذ ستتأثـر دولاً عدة بحكم التغيير المتوقع بخارطـة الإمدادات الطاقوية والبدائل المحتملة. كما أفرز «الصراع» ترتيبات قلقة في خارطة الحلفاء على المستوى الاقليمي والدولي نظراً لتراكم مؤشرات دالة على تأخر حسم النزاع.

تحاول موسكو أن تستثمر سياسياً المشهد السوري لصالح موازين الصراع في أوكرانيا؛ عبـر جعـل استحقاقات هذا المشهـد أدوات ضغط على أمريكا والغـرب، فمن جهة جاء تأجيـل انعقاد الجولـة التاسعة للجنة الدستورية باعتبـاره رداً روسيّاً على موقف سويسرا التـي اعتبرت المبعـوث الروسي لسورية شخصية غير دبلوماسي، ونوهت موسكو في هذا الإطـار إلى عدم «حياديـة جنيف» وبدأت بطرح أماكن بديلـة للمفاوضات بما فيها دمشق وطهـران، ومن جهة أخـرى حولت روسيا ملف المساعدات إلى ورقـة تفاوضية مع الغرب فإنهـت حالـة التفويض لآلية المساعدات في القرار لصالح قرار جديد 2642 لمدة ستة أشهر الذي يتضمن مواداً دالة على ان أي تجديد للآلية يحتاج لقرار جديد. ليزيد مع تلك التطورات عمق الاستعصاء بمسار وحركية «الحل السياسي».

ألقت عملية الغزو الروسي بظلالها – بالتظافر مع انحسار الفاعلية الأمريكية بالمنطقة لصالـح ملف ايران النووي- على إعادة تشكيـل خارطة المصالح الاقليمية فمن جهة أولى وتحـت عنوان «تجـاوز العداء» زادت مؤشرات إعادة تعريف الإمـارات لتوجهاتها الإقليمية وشهد ملف الخصومة العربية – مع قطر انفراجات متزايدة وصلت لمستوى تبادل الزيارات بين قطر ومصر، الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على تحديد مصالحهم بالملف السوري وعدم «الحماس» في الضغط على النظام أو الدعوة «لتغيير وانتقال سياسي».

ومـن جهة ثانية وتحت عنوان «تغييـر التكتيك» سواء لأسباب خارجية او داخلية ظهرت تحولات واضحة في الموقف التركي حيال «التطبيع مع النظام» بدأت مؤشرات هذا التحول مـع بروز اصطفافات اقليمية جديدة أقطابها الرئيسة اسرائيل ودول الخليج ومصر، حيث عملـت الدبلوماسية التركية وبتواترات مختلفة على المضي بحركة انفتاح تجاه تلك الدول

وبطبيعة الحال تطلبت خارطة الأجندة التفاوضية جملة من التغييرات في الموقف التركي العام،كما ساهم في تغيير التكتيك التركي ملف اللاجئين السوريين الذي شكل مادة دسمة للمعارضة التركية في خطابها المرتبط بانتخابات 2023، ونقدها لتوجهات الحكومة، وأفصحت عن رؤى مرتبطة بالمشهد السوري متعلقة بشكل رئيسي بضرورة التواصل مع النظام، تلك المعارضة والتي لأول مرة منذ استلام حزب العدالة والتنمية باتت مؤشرات تقاربها البيني أوضح من ذي قبل، وهذا ما شكل حافزاً للحكومة باخراج ملف المفاوضات الأمنية مع النظام للعلن، وتبني برنامج عودة مليون سوري إلى المناطق المحررة.

من جهة أخرى شكلت اللجنة الدستورية منذ انطلاقة جولاتها مساحة مناورة وتعطيل للمسار السياسي من قِبل النظام وحلفائه، ومع تعدد جولات اللجنة اختلفت طُرق النظام بالتعاطي معها من خلال الأوراق والمسودات التي تُقدم من قِبله خلال الجلسات بناء على عامل رئيسي يتمثل في محاولات حلفائه إعادة تعويمه عربياً ودولياً عبر رفع العقوبات عنه، كما ساهمت مبادرة بيدرسون «خطوة بخطوة» نقطة تحول في نظرة المبعوث الدولي للحل السياسي في سورية، حيث طُرِحت في سياق إدخال بنود القرار الأممي 2254 الذي ينص على الإفراج عن المعتقلين وإدخال مساعدات إنسانية على أنها مبادرات بناء ثقة وليست بنود ملزمة من قبل مجلس الأمن، ثم تتالت جلستا اللجنة بعدها بناء على العاملين السابقين.

في الجولة السابعة حوّل النظام بطرحه مسار اللجنة من كتابة دستور جديد للبلاد إلى تعديل دستور 2012 وذلك عبر طرح مواد تُثبِت رموز الدولة المتمثلة بمقدسات النظام وهي الجيش والعملة والنشيد والعلم كما دَفعت روسيا النظام في الجولة الثامنة لتحويل مطالباته برفع العقوبات عليه إلى مواد دستورية على الرغم من أنها إجراءات أتت بناء على جرائم حرب تم إقرارها دولياً، والتأكيد على أن الدستور يجب أن يحوي بنوداً تنُص على إعادة الإعمار وبالتالي يكون ذلك إقراراً ضمنياً بأن هناك بيئة آمنة في مناطق النظام ومُهيئة لعودة اللاجئين.

انعكاسات التقارب التركي مع النظام

مع تراكم المؤشرات الدلة لمنطق إدارة الأزمة في سورية، حاولت أنقرة فرض «الصراع ضد النظام» في أولويات تدخلها وتمظهر هذا الأمر في شروط أردوغان للانخراط في الحرب ضد الارهاب والتي كانت على رأسها ألا تكون محاربة داعش بمعزل عن محاربة النظام، كما تمظهر في زيادة مستوى انخراطها في دعم الفصائل ودعم البنى السياسية. وقد شكل التدخل الروسي وما لحقه من اسقاط انقرة للطائرة الحربية الروسية في 2015/11/24 وتأزم في العلاقات الاقتصادية الروسية التركية، عاملاً حاسماً في تغيير في أولويات الأجندة التركية للتراجع فيها الأجندة السياسية إلى تموضع متأخر لصالح الأجندة الامنية ومتطلبات التوازن في العلاقات الدولية لا سيما مع روسيا التي باتت فاعلاً رئيسياً في المشهد السوري.

كما ساهم الاستثمار السياسي لملف اللاجئين السوريين في تركيا منذ 2016 في انتزاع أصوات مهمة من حزب العدالة والتنمية في انتخابات البلدية والتي كانت نتيجتها خسارة الحزب في كبرى الولايات، وانتقل الحزب في تعامله في هذا الملف من سياسة الباب المفتوح إلى ضبطه والبدء بسياسات تنفيذية تحرم المعارضة التركية من التلويح المستمر بهذه الورقة، ولا يزال هذا الملف يدار عموماً بمنطق التحدي الأمني والاقتصادي وما له آثار على خارطة الانتخابات التركية.

لاسيما أن «سورية واللاجئين السوريين» شكلت مادة دسمة للمعارضة التركية في خطابها المرتبط بانتخابات 2023، ونقد توجهات الحكومة، وأفصحت عن رؤى مرتبطة بالمشهد السوري متعلقة بشكل رئيسي بضرورة التواصل مع النظام، تلك المعارضة والتي لأول مرة منذ استلام حزب العدالة والتنمية باتت مؤشرات تقاربها أوضح من ذي قبل، وهذا ما شكل حافزاً للحكومة باخراج ملف المفاوضات الأمنية مع النظام للعلن، وتبني برنامج عودة مليون سوري إلى المناطق المحررة.

وفي السياق السوري، وفي ظل الاستعصاء السياسي لمسار جنيف ؛ ولتعظيم المصالح

الأمنيــة، انخرطت تركيا بمسار أستنة وتماهت إلى حد بعيد مع الأطروحات الروسية دون الاستغناء عن مسار جنيف، ومن كلفة هذا الانخراط ابتعاد الاجندة السياسية وغيابها شبه كلــي عن التوجه التركي بتعاطيه مع المشهد السوري. وشكل مسار أستانة مجالاً للتدارس الأمني لعدة ملفات. ساهم بنهاية المطاف في تحقيق جملة أهداف أمنية منها:

- انهاء التواصل الجغرافي لـ PYD. واجبار pkk على الدفاع وخارج الحدود التركية.
- الوجود المستمر في جل التفاوضات والتنسيقات الأمنية
- التحكم بأوراق قوة عدة. وتعزيز الفاعلية على حساب دول اقليمية أخرى
- القدرة على تعزيز حركية العودة في ملف اللاجئين. والضغط المستمر على الاتحاد الاوروبي.
- تحصيل صفقة اس 400

كمــا أشرنــا أعلاه، ساهمــت سياسة «انعــدام التفاعــل الامريكي» والمتمثلــة بسياسة العقوبــات ودعــم قســد دون إظهار جديــة بدعم العمليــة السياسية؛ في دفــع انقرة أكثر تجــاه دول الاستانــة وحلفائها وزيــادة التنسيق لمحاصرة PYD فــي سورية، وهو ما اعاد إحياء فكرة «اتفاق أضنة» والمضي باتجاه تعديلات وتفسيرات فيه لتكون«الإطار القانوني» للتدخــل التركــي والــذي حدث بالحد الادنى مــن التوافق الدولي.ومن جهــة أخرى لم تعد سوريــة، لا سيمــا بعيد أزمة الطاقة التي فرضتها تطورات المشهد الأوكراني، فقط ساحة صــراع اقليمي ودولي، بــل نقطة تنافس على غاز المتوسط، وهذا بطبيعة الحال سيضيف بنداً جديداً على أجندة التعاطي التركي مع المشهد السوري.

يبدو أن المخيال التركي لهذا التحول قائم على المعادلة الدقيقة الآتية: (**كســب الروس + الانفتاح العربي + المباحثات مع النظام = عملية عسكرية + مكاسب اقتصادية+ مكاسب انتخابية**) ؛ ولهذا المخيال عدة سيناريوهات وهي:

السـيناريو الأمثل: وهوأن تتحقق تلك المعادلة بنسبة معقولة؛ إلا أن تلك النسبة قلقة جداً لأن عناصر المعادلة بالشطر الأول لاتزال عملية طويلة ومعقدة؛ فمسار كسب الروس سيتطلـب من أنقرة جعل تركيا حديقة خلفية للتفاعل الاقتصادي الروسي وهذا ما سيعزز مـن فرضيـة حزمة عقوبـات تزيد تعقيد الأمـر؛ ومسار الانفتاح مع الـدول العربية بطيء جـداً مع وضوح حذر الدول العربية وانتظارها لاستقرار المشهد التركي بعد الانتخابات، وبالنسبـة للمباحثات مع النظام فتفرضها متطلبات سحب ورقة «السوريين» من المعارضة التركية إلا أن التوافق الأمني لن يفضي بالمدى المنظور توافقا سياسياً.

سـيناريو التزمين: وذلك نظـراً لدقة الحسابات في تلك المعادلـة، وستساهم العوامل الخارجية في جعل المعادلة مرتبكة وقابلة للتغيير؛ من هذه العوامل المتوقعة هي الموقف الامريكـي الرافض بقوة للعملية العسكرية بما فيها منبج وتل رفعت، الاصرار على العملية السياسيـة في جنيف، تفعيل جاد لقانـون قيصر؛ حزمة عقوبات، تدعيم الجبهة الشرقية، تعاظـم مؤشـرات التواصل الامريكي مـع الفصائل المسلحة، ناهيك عـن عوامل مرتبطة، ناهيك عن تنامي الدور الأيراني لا سيما بعد قمة طهران، إضافة لعوامل محلية تجعل ملف اللاجئيين ملفاً غير قابل للاستثمار أكثر وستعزز قناعة محلية بإن ما يقوم به العدالة ما هو مجرد تكتيك تستهدف من خلاله أهداف عابرة للنظام.

النظام : «الانفتاح المدروس» و«استثمار الهوامش»

تشيـر حركـة النظام خلال عام 2022 إلى تبنيـه « مقاربة الانفتاح المدروس»والتي من شأنهـا الاستفادة مـن واقع التجميد لزيادة مؤشرات الفاعليـة الدولية والمحلية من جهة، ولتجـاوز تحديـات ما بعد الحرب من جهة ثانية، فعلـى صعيد العلاقة مع الحلفاء استمر النظـام فـي تأكيد تموضعه مـع روسيا وتماهيه مع سياساتها الدوليـة حيث أيد النظام الروس فـي غزوهم لأوكرانيا، كما اعتـرف بالجمهوريتين الجدد فـي اوكرانيا(جمهوريتي لوغانسك الشعبية ودونيتسك الشعبية)، وفي نفس السياق كانت زيارة الأسد إلى طهران

خـلال الربـع الثاني من العام الحالـي ولقائه المرشد الاعلى للمـرة الثاني خلال سنوات الثورة بمثابة رسالة بأهمية التموضع الإيراني في سورية

وفي هذا الإطار ورغم عدم وجود أي تمثيل للنظام في قمة جدة للأمن والتنمية، أو عدم حضوره للقمة العربية في الجزائر، إلا أنه لم يشكل مؤشراً صاداً لاستمراره العمل بهذه المقاربة، وبهذا الإطار يمكن فهم الزيارات المتبادلة بين وزيري خارجية النظام وخارجية الجزائـر ومـا رافقها من تفعيل اللجنـة الجزائرية السورية العليا، وكذلـك رسالة الرئيس التونسـي الـى بشار الأسـد، إذ يطمح النظام من خـلال هذه المقاربة إلـى اتباع منهجية التطبيع خارج مسار الجامعة العربية باعتباره فعلاً غير ممكناً في الظروف الراهنة وذلك من خلال التقارب الفردي مع الدول العربية.

أمـا على المستوى المحلي فقد عمل النظام على سياسة تحسين الصورة عبر «الايحاء بتعديل السلوك» إذ أنه كما طمح لجعل أدوات القمع والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري مدخلاً لـ«إدارة الأزمة» وإرهاب الحراك الشعبي، فإنه يسعى (ولا يزال) لأن تكون النصوص الشكلانيـة للعديد من القوانين والمراسيم (مرسوم العفو وقانون تجريم التعذيب وقانون خاصـ بالجريمة المعلوماتية) مدخلاً لتحصيل المكاسـب السياسية، وتتمثل أهم مكاسب «مرسوم العفو» رقم 7 لعام 2022 وفق مخيال النظام بأنه إطار لتحسين العلاقات الدولية ومؤشـر لتعديـل السلوك بغية تخفيف العقوبات ناهيك عن كونـه مساراً تنفيذياً للالتفاف على استحقاقات وطنية والإفلات من العقاب.

وعلـى الرغـم من توافر عناصر دالـة على شكلانية «معيار قوة النصـ وشموليته»، إلا أنـه لـم يسهم إلا بخروج بضعة عشـرات جلهم ممن أجروا «تسويات أمنيـة» أو عادوا إلى سوريـة، كما أنه مليء بالفجـوات كاستمرار غياب أي دور لمؤسسات مدنية تحمي القانون وتراقب تنفيذه وحصر أي وظيفة تنفيذية بتفسيرات الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، ناهيك عـن عدم تضمينه الجرائم المرتكبة وفقاً لقانـون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية وتعديلاتـه إضافـة إلى عدم تناولـه لموضوع الأموال المنقولة وغيـر المنقولة بحق من تم

تجريمهم نتيجة المشاركة بالثورة منذ عام 2011.

يعمل النظام في سياسته على استغلال المساحات والمسارات المتاحة الناتجة عن الانشغال الدولي بالملف الاوكراني وانعكاساته وزيادة التوقعات بحصول اتفاق نووي جديد مع إيران مع استمرار عجلة التطبيع العربية وإن كان بخطوات بطيئة لتعزيز موقفه وتأكيد سردية «الانتصار على الارهاب» أمام المحيط الاقليمي والدولي.

مع تزايد الأزمات الاقتصادية في مناطقه وتشعبها في قطاعات عدة، يجد النظام نفسه منذ بداية العام في حالة استعصاء لمواجهة هذه الأزمات، محاولاً استخدام ما أتيح له من أدوات علها تسهم ولو بحدها الأدنى من من تخفيف وطأة هذه الأزمات مرحلياً، مراهناً على التحولات السياسية القادمة ودعم الحلفاء للخروج من عنق هذه الأزمات. حيث لوحظ لجوء النظام عبر قررات متتالية إلى استمرار تخليه التدريجي عن الدعم المخصص للمواد الأساسية كالخبز والوقود وغيرها من المواد، في محاولة منه لتحميل الشعب أعباء العجز في الموازنة العامة فيما يرتبط بمخصصات الدعم، ما زاد من احتقان المواطنين وصولاً لمرحلة الاحتجاجات إزاء ذلك بسبب زيادة الأعباء المعيشية عليهم.

وارتباطاً بأزمة الخبز، سجل محصول القمح لهذا العام في مناطق النظام عجزاً واضحاً لمقابلة الاحتياج المطلوب، بعد أن بلغ 1.7 مليون طن، وتم استلام 500 ألف طن، في حين بلغت الحاجة 2.200 مليون طن في مؤشر واضح على أزمة غذائية قادمة. وتفادياً للتهديد المحتمل لأمنه الغذائي، يحاول النظام تأمين مخزونه من هذه المادة بالاعتماد على استجراره من مناطق خارج سيطرته، أو بالاعتماد على الحلفاء والقوى الداعمة له بالطرق المشروعة أو غير المشروعة.

في ذات السياق تفرض أزمة الوقود نفسها هي الأخرى كإحدى أبرز إشكاليات المشهد الاقتصادي وتتزايد تعقيداتها عموماً نتيجة ارتباطها بأزمة الطاقة على المستوى الدولي، وفي محدودية خيارات النظام الذي بات معتمداً بشكل كبير على شحنات النفط الإيرانية مؤخراً، والتي كانت حصيلة عقد ائتماني جديد لتوريد هذه الشحنات التي من غير المتوقع

أن تسد الحاجة الفعلية للنظام والبالغة 6 مليون برميل نفط شهرياً، إلى جانب وجود بعض المحاولات للاعتماد على شبكاته الداخلية لتوريد النفط من مناطق الإدارة الذاتية. وكذلك عجز حكومة النظام عن السيطرة على شبكات توزيع المحروقات في ظل تفشي مجموعة من المحتكرين ذوي النفوذ في توزيع هذه المادة على امتداد مناطقه. خالقة حالة من الشلل في حركة المواصلات في المدن الكبرى، وتأثيرها على القطاع الإنتاجي الذي بدا بدوره عاجزاً عن استمرار حركته في العديد من المدن السورية الصناعية الكبرى نتيجة لنقص إمدادات الوقود.

في جانب السياسة النقدية والمالية، حاول النظام استصدار بعض القرارات علها تسهم في دعم الخزينة العامة، ففي خطوة تدلل على عجزه المالي، أتاح إمكانية تداول سندات الخزينة في سوق دمشق للأوراق المالية للشركات والأفراد، كأداة يسعى من خلالها للاقتراض الداخلي لتمويل عجز موازنته، وهو ما ستنعكس آثاره السلبية على مستقبل الاقتصاد السوري مع تحول هذه الديون إلى عبئ متراكم على خزينة الدولة. كما قام برفع سعر الصرف الرسمي في المصارف وللحوالات للاستفادة من تدفقات الحوالات الخارجية غير آبه بارتفاع تكاليف الاستيراد التي ستؤثر سلباً على معدلات التضخم. كما قامت حكومة النظام برفع نسبة الضرائب المفروضة سابقاً على قطاعات معينة، وفرضها ضرائب جديدة على قطاعات أخرى.

على الرغم من الأزمات الاقتصادية، تسعى حكومة النظام جاهدة لإبراز وجود حركة اقتصادية في مناطقها عبر نشر إحصائيات لعدد الشركات المؤسسة والمنشآت التي تم تأسيسها وإعادة تشغيلها منذ بداية العام، في مسعاً منها لإظهار المناخ الإيجابي لبيئة الأعمال كما يبين الشكل من حيث عدد المنشآت وتوزعها في بعض المحافظات في النصف الأول من عام 2022.

أما على **صعيد المحاولات الخارجية** فيلاحظ سعي النظام جاهداً للاستفادة من الهوامش المتاحة له اقتصادياً عبر استثمار علاقاته مع الدول التي لا تزال تعترف بشرعيته،

محاولاً توظيف الاتفاقيات والتفاهمات المقرة لتعزيز شرعيته، إلى جانب سعيه للاستفادة من أي فرصة اقتصادية متاحة عبر هذه الاتفاقيات. وقد تجسد هذا بشكل واضح مع تشكيل كل من مجلس الأعمال السوري العُماني ومجلس الأعمال السوري الجزائري مؤخراً. وانضمام سورية رسمياً إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية، وتوقيع اتفاقية توريد كهرباء من الأردن إلى لبنان عبر سورية. إلى جانب قيام النظام بالترويج المتواصل لجهوزية البلد لإعادة الإعمار وتوفر الفرص الاستثمارية، من خلال الإعلان عن إقامة المؤتمرات والورش ذات الصلة في محاولة من النظام للالتفاف على العقوبات، وتأكيد مقاربته المتمثلة بفصل الأزمة الاقتصادية عن الاستحقاقات السياسية عبر الاتكاء على حلفائه.

في هذا السياق شهد النصف الأول من هذا العام خطوات إيرانية توسعية في الاقتصاد السوري تمثلت بعقد اتفاقيات عدة من أبرزها إنشاء مصرف محلي مشترك؛ واتخاذ إجراءات لتسهيل التبادل التجاري؛ وإقامة مناطق حرة مشتركة؛ وإلغاء أو خفض الرسوم الجمركية على بعض السلع لتعزيز الصادرات بين البلدين، وعقود أخرى لبناء وحدات سكنية ومشاريع في الطاقة البديلة، ومشروع خط السكة الحديدية بين إيران والعراق وسورية، وتأهيل شركة «مبنا» الإيرانية، المجموعة الخامسة من المحطة الحرارية في حلب التي من شأنها أن تمنح إيران السيطرة على قطاع الكهرباء في حلب، وإمكانية تغلغلها في هذا القطاع في محافظات ومدن أخرى. إضافة إلى تعيين إيران مستشاراً اقتصادياً جديداً لدعم وتطوير العلاقات الاقتصادية مع دمشق، ناهيك عن إجراء العديد من اللقاءات المشتركة بين وفود إيرانية وسورية في دمشق في مجالات عدة بلغ عددها 15 لقاء وفقاً لوكالة سانا الحكومية.

الفواعل المحلية: بحثٌ عن فاعلية

تصب «محاولات الاصلاح» التي قام بها الائتلاف (إقرار نظام أساسي جديد وإنهاء عضوية بعض الأعضاء والمكونات غير الفاعلة» ضمن السعي لـ«إنهاء حالة الركود وتحسين

معيار التمثيل»، إلا أن مؤشرات الفاعلية لاتزال مرتبطة بخطوات أكثر وضوحاً في معايير الحركة الدبلوماسية وانجاز متطلبات إعادة الهيكلة لمؤسساته التنفيذية؛ خاصة أن التحديات التي يواجهها متعددة المستويات فمنها ما هو متعلق بكسر الجمود الذي يعتري العملية السياسية التي تمضي باتجاهات مسدودة في ظل تنامي مؤشرات التطبيع مع النظام، إضافة إلى تحديات التفاعل الإيجابي ضمن أطر الحوكمة في مناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة ناهيك عن مواجهة تحدي «عودة اللاجئين». من جهتها أيضاً بادرت هيئة التفاوض السورية باتجاه عقد اجتماع حول سورية في جنيف في محاولة لوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، والدفع لاعتماد آليات تحيي الملف السوري، وتدفع باتجاه توافقات على مستوى الدول الكبرى صاحبة القرار. إلا أن هذه المبادرة في ظل الغزو الروسي لأوكرانيا لم تستطع «تحريك الملفات المستعصية».

أما فيما يتعلق بالحركية السياسية للإدارة الذاتية فقد برز مساران، الأول مسار التفاوض مع النظام الذي لا يزال محكوماً بهوامش حركة محددة تفرضها تهديدات أنقرة الأمنية والضغوط الروسية. إذ من الواضح أن هذا المسار لن يؤدي إلى النتائج المرجوّة قريباً مع تصاعد مؤشرات الفجوة السياسية بين الإدارة والنظام، والتي ظهرت من خلال تصريحات الرئيس المشترك لـ «(PYD)» صالح مسلم، الذي أشار فيه أن النظام ما يزال بعيدًا عن الديمقراطية وأضاف «النظام بعيد عن مطالبنا في دمقرطة سوريا وحرية السوريين، ومتمسك بذهنيته ويريد الحفاظ على سلطته وحمايتها، وهو لا يريد شيئاً آخر، وعند الحوار مع حزب أو مؤسسة أو شخصية فإن سياساتهم قائمة على العودة لأحضانهم»، إضافة إلى نفي دائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية وجود أي لقاءات سياسية بينهم وبين النظام السوري وتشكيل غرفة عمليات مشتركة تليها تفاهمات إدارية وسياسية كما رشح عن بعض وسائل الإعلام.

المسار الثاني هو التقارب مع قوى الثورة والمعارضة، والذي تبلور من خلال تصريحات إلهام أحمد رئيسة الهيئة التنفيذية لمجلس سوريا الديمقراطية «مسد» والتي قالت فيه بأنهم في صف الثورة. إضافة إلى بيان «مسد» في ذكرى الثورة السورية والذي هنأت

فيـه الشعب السوري الثائـر وحملت النظام مسؤولية القتـل والتدمير والتهجير وتصفيات السجـون والمعتقـلات، وفقدان المختطفيـن والمغيّبين قسـراً برفضه مبـادرات الحوار الداخليـة السّاعية للحل ودفعـه باتجاه تدويل الأزمة السورية وانتهـاك سيادتها. كما دعا المجلـس إلـى مهرجـان خطابي احتفالاً بذكرى الثـورة في مدينة القامشلـي. ويعتبر هذا الموقـف من مجلـس سوريا الديمقراطية جديدًا منذ سيطرة حـزب الاتحاد الديمقراطي علـى المنطقة حيـث كان الحزب يتجنب الاصطفاف إلى أحد أطـراف الصراع سواء قوى الثـورة أو النظـام. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة التـي تنتهجها الإدارة الذاتية يأتي ضمـن مقاربـة «الاستعـداد لأي سيناريو» كظهور تحـول في موقف الحليـف الأمريكي أو التصعيد المحتمل من قبل أنقرة.

علـى الرغم من موضوعية القول بانعدام الخيارات الاستراتيجية لقوى المعارضة إبان التحول التركي إلا انه لا يمكن الجزم بانتفائها كلياً على مستوى الهوامش الضيقة، إذ إن كل القوى باستثناء استفادت من سيناريو تمترس الجغرافية واتبعت ديناميات «تبديل الأولويات والأجنـدة» وانتهجت مقاربـات الانفتاح الحذر والمدروس، ويبقى خيـار تمسك المعارضة بالقرارات الدولية ذات الصلة كمدخل رئيسي للحل هو الخيار الأكثر استراتيجية.

المشهد الأمني: صندوق بريد سياسي

بالنسبـة لمؤشر الضربات العسكريـة الإسرائية، استمرت إسرائيـل باستهداف مواقع لقـوات النظـام والميليشيات الإيرانية و«حزب اللّه» في مواقع أمنية متعددة من الجغرافية السوريـة أبرزها في محافظتي دمشـق وريفها والتي شهدت أكثر من 10 استهدافات لعدة نقـاط تركز أبرزها في محافظة دمشق وريفهـا، مع وجود استهدافات أخرى في محافظة حمـاة ومحافظـة القنطيـرة ومحافظة طرطوس. ويعتبر استهداف مطـار دمشق الدولي الحدث الأبرز، وذلك لكونه أخرج المطار الرئيسي خارج الخدمة عبر إلحاقه ضرراً كبيراً بمدرجـات الهبـوط والإقـلاع، وبرج الملاحـة، ورادار المراقبة للمطـار الأكبر في البلاد.

ولا تُعتبر هذه الضربات بمجملها استثناءً، بل تأتي في سياق الاستراتيجية الإسرائيلية التقليدية القاضية باستهداف خطوط إمداد السلاح ومراكز تطوير الأسلحة النوعية، إلا أن استهداف المطار الرئيسي يعطي مؤشرات دلالية بخصوص تحول الأخير لأحد المواقع المستخدمة ضمن خطوط الإمداد على الرغم من كونه مطاراً مدنياً.

وفي ذات السياق، يُمكن تقييم الاستهداف الاسرائيلي موقع إيراني في بلدة الحميدية بالقرب من ميناء طرطوس ضمن ذات الإطار التفسيري، وذلك لكون الضربة استهدفت «سلاحاً نوعياً» تم نقله بحراً عبر سفن إيرانية بهدف تفعيل منظومة دفاع جوي في المنطقة، علاوةً على أهمية هذه الضربة لكونها استهدفت منطقة طرطوس ذات الأهمية الجغرافية للنظام وروسيا في ذات الوقت، ومع ذلك، فإن جملة هذه الضربات ترمي بشكل رئيسي لتقليص النفوذ الإيراني في المنطقة لا سيما مع الانسحاب الجزئي الروسي من بعض المواقع والنقاط بالتوازي مع نشاط الميليشيات الإيرانية وتسلمها للعديد من تلك النقاط بعد الحرب الأوكرانية، وضمن تفاهمات شبه معلنة بين الجانب الإسرائيلي من جهة والجانب الروسي من جهة أخرى، وهو ما اتضح بتصريح وزير الدفاع الإسرائيلي «بيني غانتس» بأن حكومته «تواصل التنسيق مع روسيا في اتفاق ضمني يسمح بضربات جوية إسرائيلية ضد أهداف إيرانية في سوريا»، وبأن «التنسيق قائم حتى بعد أن أرسلت إسرائيل مساعدات عسكرية محدودة إلى أوكرانيا».

أما على الصعيد الأمني في شمال غرب سورية، فقد استغلت «هيئة تحرير الشام- « حالة الفصائلية المنتشرة في مناطق سيطرة «الجيش الوطني» لاستثمارها كفرصة لمد نفوذها في هذه المناطق، وهو ما اتضح بإرسال الهيئة لقوى مساندة لـ«أحرار الشام» عقب نشوء اقتتال فصائلي بينها وبين «الجبهة الشامية»، قبل أن تنسحب بعد وصولها لحدود منطقة عفرين، وذلك في حزيران من العام الحالي. ويأتي هذا الاقتتال في سياق غياب جهة مركزية أمنية أو عسكرية في مناطق سيطرة «الجيش الوطني» والذي يتضح بصورة واضحة بأشكال الاندماجات والانقسامات بين الحين والآخر في صفوف التشكيلات المنضوية تحت راية «الجيش الوطني».

بالتـوازي مع ذلك، تواصل الهيئـة إدارتها لملف المهاجرين الأجانب والمتشددين ضمن محـددات داخلية وخارجيـة، الأمر الذي يتضح بتضييق الخنـاق على المهاجرين الأجانب والمتشددين تـارةً وإرخاء الأخيـر عليهم تارةً أخرى. وفي هذا الإطـار قام الجهاز الأمني الأمنـي التابـع للهيئة في شباط من هذا العام، بإرسال عـدة بلاغات لعشرات المتشددين من جنسيات أجنبية، تطالبهم بضرورة مغادرتهم لمدينة إدلب لكي لا يكونوا ذريعة لقصف المدينـة، وذلك بعد مضي فترة وجيزة على اغتيال زعيم تنظيم الدولة عبد الله قرداشفي بلـدة أطمـة الحدودية شمال إدلب، على يد التحالـف الدولي، وهو ما يعد جزء من سلسلة التحـولات التـي بدأتها هتش في عـام 2016، وأخذت بالتصاعد منـذ عام 2018، والتي تسعـى من خلالها للخروج من عباءة التنظيمات المتشددة وإضفاء طابع محلي على بنيتها وهويتهـا مـن جهة وتوجيه رسائل خارجية بقدرتها علـى ضبط ملف المتشددين أو إطلاق يدهم في هذا الصدد.

وتتضح ذات الدلالة بقيام الهيئة في آذار 2022 باعتقال عدة عناصر من تنظيم «جند الله» الـذي يقـوده «مسلم الشيشاني» والذي يُعتبر أحد أبرز أعـداء روسيا، وقيامها بذات الوقـت بإطلاق سراح ثلاث قياديين في «حراسـ الدين»، أبرزهم أبو عبد الرحمن المكي، القيادي السابق في تنظيم القاعدة وعضو مجلس الشورى في تنظيم «حراس الدين»، وذلك في شهر نيسان 2022.

أما في المنطقة الجنوبية، تستمر حالة الفوضى الأمنية في محافظة درعا منذ التسوية الأمنيـة الأخيرة فـي أيلول/سبتمبر 2021، إذ شهدت المحافظـة عمليات اغتيال متعددة وكثيفـة استهدفت شخصيات أمنية وسياسية وحقوقيـة مختلفة، ويلاحظ وجود حالة من استهداف ممنهج لعناصر التسويات سواء ممن تركوا العمل المسلح أو ممن انضموا لأجهزة النظـام الأمنيـة والعسكريـة أو ممـن التحقوا باللـواء الثامن الذي يُعتبر إلـى فترة قريبة مرتبـط بروسيـا. مما يعزز مؤشرات وجود نهج امني خاص للنظام، ولا تعتبر استراتيجية النظـام الأمنية تجاه محافظـة درعا، والتي تهدف إلى فرض «سيـادة الدولة» على المدى الطويـل استثناءً عـن مقاربته تجاه مختلف المناطق السوريـة الخارجة عن سيطرته، وهو

مـا يتَّضـح على مستوى السردية التي يتبناها النظام تجـاه التسويات معرفاً إياها بـ»اتفاق التسوية الذي طرحته الدولة». ويتَّضح على مستوى الممارسة باعتماده نهجاً أمنياً انتقامياً تجاه المعارضين السابقين من المدنيين والعسكريين سواء أولئك الذين انضموا للتسويات الأخيـرة أم لا، مستخدمـاً كلاً من عمليات الاعتقال والاغتيال كأدوات تنفيذية لهذا النهج، وذلـك لغياب قدرة النظام علـى القيام بحملات عسكرية واسعـة لأسباب تتعلق بالقدرات العسكرية والموقف الروسي والأردني الرافض لهذا النوع من التصعيد. لينعكس ذلك على أرضـ الواقع باستمـرار الفوضى الأمنية، وانتشار النعـرات الانتقامية التي طالت مختلف الأطراف بما فيها عناصر النظام من العسكريين والمدنيين.

علـى الرغـم من مضي أكثر من أربعة أعوام على مسـار «المصالحة» في درعا، لم تنتج اتفاقيات التسوية التي فرضتها روسيا والنظام حلاً مستداماً في المحافظة، مثلما أنها لم تنتـج نموذجـاً مستقراً في مناطق التسوية الأخرى في ريـف دمشق وريفي حمص وحماة. وإنمـا كانـت بمجملها عبارة عـن مسارات متعثرة لفرض حلول جزئيـة بهدف تجاوز الحل السياسـي الشامـل لمعالجة جذر الأزمـة السياسية، مقدمةً مؤشـرات واضحة على عدم نجاعـة هـذا النموذج الذي يتسـم بانعدام الاستقـرار الأمني، القابـل للاستمرار في ظل أوضاع اقتصادية مزرية تزيد من وطأتها.

أمـا السـويداء، فقد عكست المواجهـات بين مجموعات محلية و»قـوات الفجر» رغبة محليـة بمواجهـة النفوذ الايرانـي المتنامي، إذ لطالمـا (ولايزال) يسعـى النظام وحليفه الإيرانـي إلى تغذية سردية الفوضى والاقتتال البيني وذلك بهدف جعل المحافظة مسرحاً خصبـاً لتضخيم دوره « الضامن للتوازن المحلي»، وإطاراً داعماً لهندسة «إعادة التموضع الإيراني». وسيساهم «التضافر المحلي» الذي أبدته السويداء في مواجهة عصابة «حركة الفجر» في مضي النظام باتجاه خيار «زيادة معدلات الفوضى والانفلات المصحوبة بضغط اقتصـادي»، إلا أن الحـراك المحلـي لا يزال يمتلـك هامشاً واسعاً مـن الخيارات كتمتين الجبهة المحلية ودعم المصالحة المجتمعية ومتطلبات التفاوض الناجع.

شهـدت مناطـق سيطـرة الإدارة الذاتية بداية العـام الجاري عملية أمنيـة مركبة أقدم فيهـا تنظيم داعش على الهجوم على سجن غويـران» لتحرير سجنائه» الذين بدأوا بعملية استعصاء داخل السجن بالتزامن مع الهجوم، وشارك في صد هجوم التنظيم على السجن إلـى جانب قوات سوريا الديمقراطية جنود امريكيون وشهد السجن والأحياء المحيطة به اشتبـاكات عنيفة وقصفاً للطيران الحربي الأمريكـي. وكانت هذه العملية هي الأقوى منذ إعـلان القضاء على داعش بعد معـارك الباغوز 2019 وتبعها عمليات أمنية عديدة خلال النصـف الأول مـن العـام الجاري إذ كانت عمليـة الهجوم بمثابة إعلان مـن التنظيم لبدء استهـداف قـوات قسد في شمال شـرق سوريا بتكتيكات جديدة، إضافـة إلى ذلك، كانت العمليـة اختباراً عملياً لقدرة قوات سوريـا الديمقراطية على مكافحة تنظيم داعش والتي أظهرت هشاشة أمنية وثغرات في بنية هذه القوات.

كمـا تدلـل نتائج العملية على احتماليـة استغلال الهجمات لتصفيـة العناصر الأجنبية المعتقلة والتي بدأت تشكل عبئاً على التحالف الدولي وقوات قسد.

مـن جهـة أخرى، تبلورت خلال الشهور الأولى من هـذا العام استراتيجية تركية جديدة لمواجهـة مشروع الإدارة الذاتية ووحدات حمايـة الشعب YPG تمثلت بتكثيف استهداف مواقع وقيادات قسد من خلال المسيرات والعمليات الأمنية على الأرض مع تعذر التدخل العسكـري البـري المباشـر وتغير خرائط السيطـرة والنفوذ، والذي عكس ضـوءً أخضراً أمريكياً لهكذا عمليات مقابل رفض أي تدخل بري. حيث تمكنت تركيا من اغتيال العشرات مـن قيـادات وحـدات حماية الشعب وكـوادر حزب العمـال الكردستانـي المتواجدين في المنطقـة، ودفعـت قسد لإعـلان حالة الطوارئ لملاحقـة واعتقال مـن أسمتهم «العملاء والجواسيس»، كما كثفت من هجماتها على الجنود الأتراك المتواجدين في سوريا وحققت إصابات مباشرة.

فيمـا يتعلق بالعلاقـة بين قوات سوريـا الديمقراطية والنظام السـوري، فقد استمرت العلاقـة بيـن شد وجذب، إذا شهدت مدن الحسكة والقامشلي وحلب توترات أمنية وصلت

إلى حصار متبادل لبعض المواقع واشتباكات محدودة لم تتطور إلى مواجهة شاملة، لكنها شكلت إطاراً سعت من خلاله كل من قسد والنظام لزيادة نفوذها وفرض شروطها على الطرف الآخر وتحصيل مكتسبات أكبر. كما يبدو أن طبيعة هذه العلاقة مرتبطة كذلك بوتيرة التصعيد والتهديدات التركية، إذا يتناسب التقارب بين قسد والنظام طرداً مع زيادة التهديدات التركية أو تصعيدها لعمليات الأمنية في المنطقة. ستتأثر هذه العلاقة بمساحات التقارب التركي مع النظام.

الآلية الأممية للمساعدات الإنسانية: استمرار الابتزاز الروسي

منذ إقرار تفويض مجلس الأمن لوكالات الأمم المتحدة وشركائها بتقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود، دون اشتراط الحصول على موافقة النظام، وفق قرار مجلس الأمن 2165 لعام 2014 وما تلاه من تمديد أو تعديل خلال القرارات اللاحقة؛ لم تكفّ روسيا عن الاعتراض على مضمون الآلية باعتبار أنها «تجاوز لسيادة الدولة السورية» وفق تعبيرها. وقد صعّدت موسكو موقفها الضاغط وفقاً للتغييرات العسكرية التي فرضتها على الجغرافيا، فهددت أو استعملت الفيتو لتحصيل مكتسبات معينة مقابل عدم عرقلتها الآلية قبيل كل جلسة تصويت، الأمر الذي مكّنها من تقليص عدد المعابر الحدودية المستخدمة ضمن الآلية من أربعة لتقتصر على واحد فقط، ثم تقليص مدة العمل بالآلية من عام إلى ستة أشهر.

في تموز/ يوليو 2022، استخدمت موسكو حق النقض حيال مشروع تمديد قرار مجلس الأمن 2585، وقدمت مشروع قرار لم يحصل إلا على تأييدها والصين، وبعد جولة مفاوضات بين روسيا وبقية دول مجلس الأمن صدر القرار رقم 2642 بموافقة 12 دولة وامتناع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عن التصويت، ونصّ على تمديد تفويض الآلية لستة أشهر قابلة للتمديد ستة أشهر أخرى شريطة استصدار قرار جديد من قبل مجلس الأمن في يناير/كانون الثاني 2023، بناء على تقرير خاص من الأمين العام حول

الاحتياجـات الإنسانية فـي سورية وشفافية توزيع المساعدات، مـا يعني بالضرورة جولة جديـدة مـن المفاوضات تحاول فيها الدول إيجاد التوازن بيـن إبقاء الآلية مستمرة ضمن نطاق معين وتحصيل المكاسب التي تراها أولوية.

بنـاء علـى خارطة المصالح الدولية ؛ فإن نتائج المفاوضات القادمة ستتراوح بين أربعة احتمالات وفقاً لما يلي:

استصدار قرار جديد يسمح باستمرار آلية إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود: رغم ثبـات مبدأ روسيا فـي استغلال ملف المساعدات الإنسانية لتحقيق مكاسب معينة تغيرت مـا بيـن 2016 و 2022، إلا أنها بلا شك لا تريد إنهاءها بالكامل -خلال المدى القريب- فهـي تـدرك أن الآلية الحالية لا تزال تحظى بالدعم الدولي الأكبر على عكس آلية التوزيع عبر الخطوط.

الدفع باتجاه إدخال المسـاعدات الإنسانية عبر خطوط التماس: وهو المسار المتوقع علـى المدى الأبعد من المفاوضات القادمة، والذي تدفـع إليه روسيا بشدة لكن تدريجياً، وبما يتماشى مع التطورات على الأرض.

الوصول إلى صـيغة توافقية بين الدول دائمة العضوية: وهو احتمال غير مطروح بعد لعـدم توفـر مؤشراته، فعلـى الرغم من كون روسيا الدولة المعارضـة الأبرز للآلية وكيفية توزيع وتنفيذ المساعدات؛ إلا أن لبقية الدول حساباتها في عدم الرضوخ الكامل للمطالب الروسية، وإن كان هامش التفاوض معها على بعض الامتيازات قبيل كل جلسة وارداً، خاصة بعـد تداعيات الغـزو الروسي لأوكرانيا والموقـف الغربي منه والعقوبـات اقتصادية التي فرضها على روسيا، لترد الأخيرة بفرض شروط أقسى على توريد الطاقة إلى أوروبا. مما يعنـي أن انعكاسات أزمة العلاقات هـذه ستؤدي للحد من إمكانية التوصل لصيغة توافقية شاملة.

البحث عن آليات خارج إطار مجلس الأمن: وهو احتمال لا ترجوه الدول دائمة العضوية،

التـي تصـوّر المساعدات عبر الحدود كحل لا بديل عنه حتى الآن، لكنها قد تلجأ إليه عند تعثر الاتفاق، وهو ما يجب على القوى الوطنية السورية توحيد الجهود في سبيله وتحشيد الدول الراغبة بكسر الهيمنة الروسية على الملف خاصة في ظل وجود آليات قانونية يمكن العمل عليها في هذا السياق.

وفقاً لما سبق؛ من المرجح أن يتم استصدار قرار جديد لمدة 6 أشهر، بدءاً من كانون الثاني/يناير حتى تموز/ يوليو القادم 2023، لكن مع تحقيق تقدم في تحصيل استثناءات معينـة لمناطق النظام وفق مـا تطالب به روسيا، وذلك للأسباب التالية: تخوّف روسيا من توجه الدول إلى إيصال المساعدات خارج إطار مجلس الأمن، سواء عبر الأمم المتحدة أو خارجهـا عـن طريق تركيا، مما يفقدها ورقة المساومـة الدائمة التي تمكنها من التفاوض وتحصيل المكاسب.

إدراك روسيـا أن عدداً مـن الدول الفاعلة –وإن لم تمانع مساعدات عبر الخطوط– إلا أنها لا تثق بآليات إيصال تلك المساعدات في ظل التقارير التي تنتشر عن السرقات التي شملـت تورط مسؤولين رفيعي المستوى والفسـاد المستشري في توزيع المساعدات وفقاً للـولاء، ناهيـك عن محدوديتها وعـن العراقيل التي وضعها النظام ليقلـل من وصولها إلى المناطـق الخارجة عـن سيطرته، ما يعني عدم كفايتها لتغطية الحـد الأدنى من الاحتياج الإنساني في الشمال السوري.

عدم قدرة النظام على تحمل خسارة مخصصات مناطقه من المساعدات العابرة للحدود حالياً، في ظل أزمته الاقتصادية الحادّة وتردي الوضع المعيشي في مناطقه.

الكلفـة البشريـة المرتفعة المتمثلة بتكتل النازحين في الشمـال السوري، والتي ستولّد ضغطاً على تركيا بالدرجة الأولى مما يعرّض بعض الاتفاقيات والمصالح الروسية التركية لضغـط لن ترغب به أنقرة، ولن تدفع موسكـو باتجاهه حالياً، خاصة بعد تنامي مؤشرات عزلتها النسبية بسبب غزوها أوكرانيا.

الاتجاهات المستقبلية والأجندة الوطنية المأمولة

فيما يرتبط بمآلات البيئة الدولية والإقليمية وانعكاساتها على المشهد السوري، تتراكم المؤشرات الدالة على اعتبار « الغزو الروسي على أوكرانيا» لحظةً تاريخية فارقة ومؤسسة بالنظام الدولي سواء على صعيد التحالفات وإعادة هندستها وفقاً لنتائج هذا الغزو، أو على الصعيد الخارطة الجيبولتيكي وما يستلزمها من إعادة تعريف «الاعتمادية «. ويدلل هذا الغزو بمكان ما على نقل مستويات الصراع في المنظومة الدولية من مرحلة الصراع عبر الوكلاء إلى حافة الصراع المباشر. وهذا كله يسهم في جعل الحراكات الدولية على الصعيدين الدولي والاقليمي مساراً ينضح منه القلق والاضطراب سواء على مستوى الدولة ذاتها أو على مستوى مجالها الحيوي. وفي حين تبدو الولايات المتحدة أكثر المستفدين – مؤقتاً- من سياق الغزو وتدحرجاته؛ إلا إن المشهد يبدو ليس ماضياً باتجاه آمن كلياً ووفق ما تتخيله واشنطن، بل هو مشهد مفتوح على عدة احتمالات قد يبدو أولياً أنها لا تنذر بتغييرات كبرى في النظام الدولي إلا أن هذا يرتبط بالنتائج المتوقعة للتصادم ما بين الأدوات الصلبة لمفهوم الأمن من منظور الواقعية في العلاقات الدولية؛ التدخل العسكري (روسيا)؛ التدخل الاقتصادي/ العقوبات (الولايات المتحدة الأمريكية) من جهة أولى؛ وما بين المنظور الشمولي في إدارة الدولة والمنظور الديمقراطي ودورهما في تعزيز الأمن القومي للدولة الحديثة.

وتخلق هذه الأطر وغيرها من الاحتمالات المفتوحة مساحات واسعة لاتباع وانتهاج استراتيجيات مضطربة على المستوى الاقليمي؛ فمنها ما يحسب الاتجاه العام لمسار الغزو ونتائجه هو بمثابة السير باتجاه عودة سياسة المحاور (المحور الشرقي والمحور الغربي إبان الحرب الباردة) ومنه ما اعتبره فرصة لملء فراغ استراتيجي محتمل بالمنطقة عبر التأسيس لتموضعات وغايات جديدة بالسياسة الاقليمية ومحدداتها

إذاً يمكن القول أن هنالك حالة من عدم اليقين على المستوى الدولي، إذا لا يزال المشهد غير واضح فيما سيؤول إليه النظام الدولي لجهة ثنائية قطبية أو تعددية قطبية،

وأمـام هـذا الوضع تجد الـدول في منطقة الشـرق الأوسط نفسها ملزمـة بتوسيع نطاق علاقاتهـا مع الخصوم والحلفـاء على حد سواء، لكي لا تجد نفسها محسوبة على معسكر في مواجهة الآخر، بما يقلل من هوامش حركتها، ليكون المشهد في منطقة الشرق الأوسط «علاقـات شبكيـة» بينيـة، تحاول كل دولة مـن خلاله أن تكون فاعلة ضمـن مثلث مع دول أخرى، ولا يشترط بالضرورة أن تكون علاقات التوافق متماثلة مع مثلثات أخرى.

ضمـن قراءة الفاعلين الإقليمين والدوليين، يبدو بـأن: الولايات المتحدة الأمريكية قد كسبـت الكثير من الحرب الروسية على أوكرانيـا، فقد استطاعت تعبئة أوربا ضد الخطر الروسـي، وإقناعها بأهمية المظلة الأمريكية لحمايتها مـن روسيا، وبذلك تتفرغ الولايات المتحـدة الأمريكيـة للصين شرقاً، التي يبدو بأنهـا لا تريد لروسيا أن تخسر ولا أن تربح. أمـا إقليمياً، تبدو تركيـا وإيران هما الفاعلين الأكثر ربحاً، حيـث تعززت مكانة تركيا لكل مـن الولايـات المتحدة وأوربا عقب الحرب الروسية على أوكرانيا، في حين لم تقطع تركيا علاقاتهـا مـع روسيـا، أي كلا الطرفيـن يحتاج تركيـا، ولكن مركزية تركيـة رهن لوضعها السياسـي/ الاقتصـادي. أما إيـران، فهنالك إمكانية لتطور علاقاتها مـع الغرب وأمريكا في مجال سياسات الطاقة، وبدورها إيران تحافظ على علاقة مع روسيا بغض النظر عن شدتها.

وسـتنعكس هذه التفاعلات «القلقة» على المشـهد السوري بالمضي قدماً في سيناريو تمترس الجغرافيـة الذي سـيعتريه بعض الترتيبات الأمنيـة بحكم ما ستفضـي إليه مفاوضـات أنقرة مـع النظام من جهة، وبحكم ثبات الموقف الامريكي في شـمال شـرق سـورية مع احتمال تفكير واشـنطن بدراسة «نوع التموضـع» غير المخل بمصالحها من جهة ثانية. بالمقابل سياسياً ستبقى العملية السياسية تعاني من استعصاءات مزمنة إلا انها ستبقى الإطار التنفيذي لتعريف «حل الأزمة» وهذا لا يمنع من انجاز صفقات جزئية عابرة للشأن السياسي.

أما فيما يرتبط فواعل المشهد السـوري، فستسمر معاناة النظام الأقتصادية وتعثراته

فـي ملـف التطبيع، فعلى الرغم من توقـع حدوث انتعاشات إلا أنهـا ستبقى مادون التوقع وسيبقى الشرط الامريكي والأوروبي حاسماً في «تحديات النظام مابعد الحرب».

مـن جهـة أخـرى تدلل المؤشـرات على أن قـوات سوريـة الديمقراطيـة ستكون محل التفاعلات السياسية والامنية في الأعوام القادمة، مما يعلي من مؤشرات خسارتها لبعض الجيوب الاستراتيجية سواء تلك المحاذية لمناطق المعارضة كتل رفعت ومنبج أو المحاذية للحدود التركية كعين عرب.

وفيما يتعلق بالمعارضة فسيكون العنصر الأبرز في جدول استحقاقاتها تعزيز مؤشرات الفصـل التـام عن هيئة تحرير الشام وإعادة تمتين البنـى العسكرية والإدارية وربما تشهد مناطـق سيطرتها ضغطـاً سكنياً بحكم تزايد مؤشرات «عودة اللاجئين» من تركيا لا سيما بعد تزايد الضغوط التركية عليهم في ظل التجاذبات الانتخابية.

وفيما يتعلق الأدوار الوطنية؛ لا تزال هناك أدوار تنتظر فاعلية ما ويمكن حصرها في ثلاثة حزم واستراتيجية، أما الحزم فهي:

1) الأدوار المحليـة : كتصدير الرؤى الوطنية لقضايا العقد الاجتماعي، والمضي قدماً بتمتين البيئة الآمنية وهياكل الحكم المحلي.

2) التجسيـر المجتمعي: كانجاز حوارت لتحسيـن معادلة المقيم والنازح، ونسج خيوط تواصل مع المجتمعات في كافة المناطق.

3) اختبار الحلول البديلة: كالتباحث في «اللامركزية النوعية «كمدخل للحكم المستقبلي فـي سوريـة وفق محـددات أن تكـون ضامنة لوحـدة الأراضي السوريـة ولمشاركة المجتمع المحلي.

أمـا الاستراتيجيـة فهي مرتبطة بالأجنـدة الأنسانية الوطنية، فعلـى الرغم ما تفرضه تعقيـدات الملـف الإنساني خاصة فـي ظروف الحرب والنـزوح والاحتياجـات الإنسانية المتزايـدة مـن استجابـة تفوق قـدرات الفاعلين المحلييـن؛ إلا أن ذلـك لا يعني الرضوخ

لبقـاء الملـف تحت سقف مجلـس الأمن والابتـزاز الروسـي المتكرر دونما حـراك، وإن كانـت هوامش الفعل السوري فيما يخص القـرارات الدولية محدودة لكنها ليست معدومة بالطبع. إذ تتبلور أمام الفاعلين في المجال الإنساني فرصة لإعادة التفكير على المستوى الاستراتيجـي والتحرك المبكّـر بدل انتظار مخرجات جلسـات التصويت واحتمال توقف دخـول المساعدات وما سينجـم عنه من كارثة إنسانية، وذلك عبـر توحيد مطالبهم وفقاً «لبوصلـة إنسانية وطنية» ترفض تسييس الملـف الإنساني وتشكّل مجموعات ضغط ذات كـوادر متخصصة بالعلاقات الدوليـة والدبلوماسية مدعومة من جلّ المنظمات الإنسانية، للقيـام بحملات مناصرة مستمرة في أروقة الأمـم المتحدة؛ للدفع باتجاه استمرار إدخال المساعـدات عبـر الحدود عن طريـق الأمم المتحـدة ودون ولاية مجلـس الأمن وقرارته محدودة المدة، بالاستناد إلى الحجج القانونية التي تشرّع هذا التحرك وتدحض الفرضية الروسية التي تصنف إدخال المساعدات كخرق للسيادة.

وفـي هذا السيـاق؛ ينبغي على المنظمـات الإنسانية العاملة في سوريـة تهيئة نفسها للتعامل مع أي سيناريو مهما كان انعكاسه على الأوضاع الإنسانية كارثياً، وذلك عبر العمل علـى تكامل الجهود والتنسيق عالي المستوى لبناء خطة الاستجابة الإنسانية الشاملة لكل مناطق سورية بناء على مسح الاحتياجات، والاعتماد على الموارد المحلية في التوزيع لخلق حركـة اقتصادية في الداخل السوري أو اعتماد التدخلات النقدية كبديل عن المساعدات العينية، فضلاً عن تبني مشاريع تنموية تقلل شيئاً فشيئاً الاعتماد الكلي على المساعدات الإنسانية.

لبنان
التقرير الاستراتيجي للعام 2022

أعداد: الدكتور عماد الحوت*

(*) الصفة: نائب في البرلمان اللبناني
- مواليد بيروت 1962
- نائب حالي وعضو لجنة الإدارة والعدل في مجلس النواب.
- عضو المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء في لبنان.
- الأمين العام السابق لملتقى العدالة والديمقراطية 2018 - 2022.
- عضو منتدى «برلمانيين ضد الفساد» الدولية.
- طبيب جراح من جامعات فرنسا.
- دبلوم في تنمية الموارد البشرية – باريس.
- ماجستير في الدراسات الإسلامية.
- أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية.
- رئيس مجلس إدارة مسارات للدراسات والاستشارات.
- رئيس مجلس إدارة المركز اللبناني للتنمية والتطوير.ي.

مقدّمة

يمكن القول بأن لبنان هو بلد التسويات التي تُنتج استقراراً نسبياً لفترة زمنية محدودة، وبمجـرد أن تتغيـر العوامل التي أدّت إلى التسويـة يدخل لبنان في مرحلة جديدة من عدم الاستقـرار ريثما تتكـوّن عوامل جديدة تنتج تسوية جديدة. عوامـل التسوية في لبنان هي داخليـة بفعل موازين القوى المحليـة وخارجية نتيجة صراعات المحاور في المنطقة التي لـم يكـن لبنان يوماً بمنأى عن تداعياتها، بل كان لهذه الصراعات دورها في تشكيل الكيان اللبناني وفي الحفاظ على استمراريته.

فتركيبـة النظـام اللبناني قائمة على توازنات وتسويـات دقيقة وأي خلل بهذه التوازنات سوف يؤدّي الى احتدام صراع طائفي حاد وعملية استقطاب.

كمـا إن هنـاك عدة عوامـل تحدد موازيـن القوى بيـن الطوائف، منها حجـم الطائفة الديمغرافـي، وقدراتها الماليـة والعسكرية، وتحالفاتها الخارجيـة، ووحدة الطائفة خلف زعامة سياسية، كل هذه العوامل تؤثر في ميزان القوى وتشكل أحد العوامل التي تؤدي إلى فرض تسوية، وتحدد أيضاً كيفية توزيع الحصص بين الطوائف.

على سبيل المثال، تعطي وحدة الطائفة خلف زعامة سياسية واحدة حق نقض أي قرار سياسـي او اقتصـادي (نموذج وليد جنبلاط درزياً)، ولكن إذا كانـت الطائفة منقسمة إلى عـدة أقطـاب فإن موافقة أحـد اقطابها على قرارات الحكومة مثـلاً يكفي ليعطيها غطاءً طائفياً ووطنياً (نموذج القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر مسيحياً). كذلك الأمر إذا كان أحـد الأحزاب يتمتع بدعم مالي خارجـي يعطيه القدرة على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصاديـة لطائفته، فهذا يزيد من شعبيته، ويوحّد الطائفة خلفه، وبالتالي يعزز موقفه التفاوضي وفرض شروطه عند حصول تسويات سياسية (نموذج حزب الله).

ولقد أثبتت التجربة أن تغيير موازين القوى هو فقط ما يؤدي إلى إنتاج تسويات جديدة

علـى مستوى توزيع الحصص، وتجارب الطائف والوجود السوري والدوحة خير مثالٍ على ذلك. لم يكن اللبنانيون ليصلوا إلى اتفاق الطائف لو لم يكن هناك تغيير في موازين القوى علـى مستـوى المنطقة، حيث دفع انهيـار الاتحاد السوفييتي وحرب العـراق على الكويت بدول مؤثرة في لبنان (السعودية، سوريا وأميركا) إلى الإسراع في عقد تسوية تنهي الحرب الأهليـة اللبنانيـة عام 1989 وتركيز جهودها على الحرب في الخليج. أما الوجود السوري فقد كان سببه اتفاق بين سوريا وأميركا حول لبنان بحيث تدعم سوريا حرب واشنطن على العراق بالمقابل تُسلّم واشنطن سوريا الملف اللبناني، ولم تخرج دمشق من لبنان إلا بعد أن وقع خلافٌ بينها وبين الولايات المتحدة حول حرب واشنطن الثانية على العراق فاضطرت إلـى الخـروج من لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري في شباط 2005. أما فيما يخص اتفاق الدوحة، فقد كان لأحداث 7 مايو 2008 واجتياح بيروت عسكرياً الدور المؤثر في الوصول إلى الاتفاق.

لا شك أن الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمر بها لبنان اليوم سوف يكون لها أثرٌ كبيرٌ علـى الواقع السياسـي اللبناني ولعلّ الانتخابات النيابية الأخيرة خير دليلٍ على ذلك، فقد خرجت أطراف سياسية تقليدية من البرلمان وتبدلت أحجام القوى السياسية الممثلة فيه.

لكـن الملاحـظ أنـه علـى الرغم من الأزمـة الاقتصاديـة الحـادة التي يمرّ بهـا لبنان والتظاهـرات التـي شهدها لم يغير الناخب اللبناني مواقفه مـن القوى الطائفية التقليدية علـى الرغـم من اتهامـه إياها بالفساد وأنها سبـب الأزمة الحالية. يعـود ذلك إلى ضعف مركزيـة الدولـة اللبنانيـة، وغياب الخدمات، وتـآكل البنى التحتية، خصوصـاً مع الانهيار المالـي والاقتصـادي ما فتح المجال أمام القوى الطائفيـة لملئ الفراغ الذي تركته الدولة من خلال تقديم خدمات اجتماعية ومالية وصحية، بالإضافة الى الخطاب الطائفي الذي أحيته القوى السياسية بعد تظاهرات 17 تشرين أول / أكتوبر 2019.

أهم متغيرات الواقع اللبناني في العام 2022

1. تعليق سعد الحريري وتياره عن العمل السياسي

أعلـن رئيس تيار المستقبل ورئيـس الوزراء السابق، سعد الحريري، في خطاب في 24 يناير 2022، عن تعليقه العمل السياسي ودعا تياره لعدم المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة.

دوافع التعليق وأسبابه الداخلية والإقليمية.

اعتبـر الرئيـس الحريري في خطابه أنه سعى للسير علـى خطى والده في منع الحـرب الأهليـة في لبنان وتوفيـر حياة أفضل للبنانيين، فنجـح بالأولى من خلال مجموعة من التسويات التي فُرضت عليه من احتواء تداعيات إعتداء 7 أيار 2008 واتفـاق الدوحة، الى زيارة دمشق في 19 ديسمبـر 2009، مروراً بانتخاب ميشال عـون في 2016 (في تسوية عقدها مع التيـار الوطني الحر أتاحت عودته لرئاسة الـوزراء)، وصـولاً الى قانون الانتخابات السيء عـام 2017 والذي أدى الى تراجع كتلتـه النيابيـة بشكل حاد في انتخابـات 2018، وأخفق في الثانيـة بسبب النفوذ الإيراني، والتخبط الدولي، والإنقسام الوطني، واستعار الطائفية واهتراء الدولة.

واعتبـر الحريري أن هـذه المحطات أدت الى خسارته ثروته الشخصية، وعدداً من صداقاته الخارجية والكثير من التحالفات الوطنية، وأن أكثر ما ساءه عو اعتبار عدد من اللبنانيين أنه أحد أركان السلطة التي تسببت بالكارثة والمانعة من تجديد الطبقة السياسية.

لقـد كانت جميـع المبررات التي ساقهـا سعد الحريري فـي خطابه صحيحة،

ولكنــه تجاوز في الخطاب عدداً من المحطــات المهمة كإقالة حكومته عام 2011 واستخــدام ميشــال عون تعبير «وان واي تيكيت» في إشارة الى خروج الحريري من اللعبة السياسية حيث غادر لبنان لمدة ثلاث سنوات، ومحطة الإستقالة في خطاب مــن السعوديــة فــي نوفمبر 2017 وعودته عنهــا بعدما خرج مــن الرياض بضغطٍ فرنسي، ثم محطة انتخابات 2018 التي أنتجت تراجعاً حاداً في كتلة الحريري من 31 نائــب الــى 18، كما لا يمكن تجاهل الخلاف الحــاد بين سعد الحريري وقيادة المملكــة على أكثر مــن خلفية، لا سيما ما اعتبرته مسلســل التنازلات التي قدمها لحزب اللّه وحلفائه.

تأثيرات التنحي على الواقع السياسي الداخلي.

لقــد أدى تعليق سعد الحريري عملــه السياسي الى حالة من القلق والخوف من الفــراغ، فالرجــل كان يرأس التيــار الأكثر تمثيلاً على مستــوى المكون السني في لبنــان، كمــا كان يمثّل المفاوض المفضّل بإسم هذا المكــون لدى القوى السياسية المختلفة نظراً لتشابك المصالح التي بناها معهم عبر سنوات عمله السياسي.

لقــد تنــوع الموقف من حالة القلق تلك، فهناك مــن أراد عودة الرئيس الحريري كونــه كما سبــق المفاوض المفضّــل والشريك المرن، وهناك مــن أراد أن يستثمر فــي هذا الفراغ مــن خلال الانتخابــات النيابية ليتوسّع من خلالهــا داخل المكون السنــي، ســواء على مستوى حزب اللّه ليوسّع من الغطاء السني له، أو على مستوى القوات اللبنانية لتأمين تمثيل متعدد الطوائف ويسوّق نفسه عابراً للطوائف، ولكن هــذه المحاولات لم تثمر، أمــا قيادات المستقبل فعملت على محاولة تثبيت الفراغ بانتظار تغيّر الظروف بما يسهّل عودة سعد الحريري مستفيداً من استمرار الفراغ. جميــع هؤلاء سعــى الى تكريس فكرة الفراغ والتشتت فــي نفوس المسلمين السنة حتــى لا يسعوا الــى معالجة هذا الوضع وحتى يسهل تحقيــق اختراقات في جسم المكون السني.

التوقعات المستقبلية.

لا توجد مؤشراتٍ لعودةٍ قريبةٍ لسعد الحريري للعمل السياسي، فهذه العودة تحتاج دعم خارجي موازي لتأمين ظروف الزعامة على غرار ما حصل في العام 2005 على اثر استشهاد الرئيس رفيق الحريري، وهذا الدعم غير متوفر حالياً لا سيما بسبب الموقف السعودي السلبي منه.

أما ما يتعلّق بفرضيّة الفراغ الناتج عن تعليق العمل السياسي لتيار المستقبل، فمن المتوقع أن تستكمل تراجعها في ظل تحرر قيادات ونواب السنة من ضغط القرار الفردي المعنوي، وأصبحوا مضطرين الى تحديد مواقفهم الخاصة بهم من التطورات السياسية بأنفسهم، كما باتوا مضطرين الى معالجة الشؤون اليومية لناخبيهم بشكل مباشر نتيجة غياب تيار المستقبل عن هذا الملف، وهذا كله يشكّل فرصة للإنتقال من القيادة الفردية الى القيادة الجماعية التشاورية من خلال تشكيل تكتلات نيابية بدأت بعد الانتخابات وبدأت تشكل بديلاً تفاوضياً في عن المكوّن السني في العملية السياسية.

بالمقابل، ستستمر مجموعة من قدامى المستقبل في محاولة وراثة سعد الحريري ويرجّح أن لا يكتب لهذه المحاولات النجاح بسبب غياب عامل إرث الرئيس رفيق الحريري المعنوي، ونظرة الناس الى أن فريق سعد الحريري شريكٌ كامل في السلطة وموبقاتها وفسادها. يبقى في هذا الإطار إنتظار عامل المال في حال تكوّن قرار خارجي إقليمي بالدفع باتجاه هذا الخيار وهو ما لا تتوفر عناصر باتجاهه حالياً.

2. الإنتخابات النيابية في 15 مايو 2022

أسفرت نتائج الانتخابات النيابية عن نتائج غيّرت شروط اللعبة السياسية، فعززت مواقع، وأثارت إشكالات حول مواقع أخرى. ولقد اكتسبت إنتخابات البرلمان اللبناني

الأخيرة أهمية متزايدة في ضوء عدد من الاعتبارات أهمها التراجع الاقتصادي والسخط الشعبي، تراجع في ثقة الناس بالنخب السياسية، ترقب إقليمي ودولي للانتخابات والتوازنات التي ستنتج عنها، وحالة قلق إيرانية من تكرار مشهد الانتخابات العراقية.

توزعت القوى المشاركة في الانتخابات على الشكل التالي: حزب الله حليفه الدائم حركة أمل، القوى المسيحية التقليدية كالتيار الوطني الحر والقوات اللبنانية والكتائب وتيار المردة وعدد من الشخصيات المعارضة، قيادات سنية بغياب ترشّح أي من رؤساء الوزراء، القوى الدرزية التقليدية وعدد من الشخصيات الدرزية القريبة من النظام السوري، وقوى التغيير والمستقلين الذين انبثقوا عن ثورة 17 تشرين أول 2019.

ولقد أفرزت الانتخابات النيابية توازناً جديداً في مجلس النواب. فبعد أن كانت التوازنات في مجلس 2018 موزعة على الشكل التالي (عدد المقاعد الإجمالي 128 والأغلبية 65 نائب):

- محور حزب الله وحلفاءه: 72 نائب.
- محور القوى السيادية: 56 نائب.

أصبحت توازنات مجلس 2022 على الشكل التالي:

- محور حزب الله وحلفاءه: 62 نائب.
- محور القوى السيادية: 33 نائب.
- كتل مستقلة: 33 نائب.

مؤشرات النتائج ودلالاتها:

- تبدّل موازين القوى وغياب للأغلبية و الأقلية في البرلمان الجديد، وهذا نقطة إيجابية تزيد من فرص التأثير في القرار السياسي وتأمين شيء من التوازن في اتخاذ

القرار وتراجع لممارسات الهيمنة عليه.

■ تغيّر في بيئة حزب اللّه وامتداداته التحالفية:

○ استمرار سيطرة حزب اللّه على كامل المقاعد الشيعية ولكنه لم يتمكن من توزيع أصوات كالسابق على حلفائه.

○ خسارة موجعة لحلفاء حزب اللّه: تراجع التيار الوطني الحر الحليف المسيحي الأساسي، عدم وصول أي من حلفائه الدروز، تراجع كبير في عدد الفائزين من المحسوبين على النظام السوري، عدم القدرة على تحقيق اختراق في الساحة السنية وتحقيق أي تقدم في عدد النواب السنة المحسوبين عليه.

○ ارتفاع تمثيل القوى المناوئة لسيطرة حزب اللّه على القرار السياسي في البلد، مما يؤشر الى وجود رغبة لدى شريحة واسعة من اللبنانيين بقلب الطاولة على المنظومة السياسية والحزبية الحاكمة، وتراجع تأثير اللعب على الوتر الطائفي والمذهبي.

تعقيدات المشهد السياسي اللبناني بعد الانتخابات:

■ معضلة تشكيل الحكومة الجديدة بعد الانتخابات والوصول الى وضعية حكومة تصريف الأعمال، إذ أن الحكومة الحالية تعتبر مستقيلة حكماً بعد الانتخابات النيابية، والتوازنات الحالية لم تعد تسمح بفرض ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية بشروط حزب اللّه وحلفاءه.

■ تعقيد انتخاب رئيس الجمهورية نتيجة عدم قدرة أي معسكر على فرض مرشحه بسبب توزع الهيئة الناخبة على أكثر من معسكرين.

3. الحرب الروسية – الأوكرانية ومفاوضات ترسيم الحدود البحرية.

لقد جاءت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والعدو الصهيوني في بيئة اقتصادية وسياسية متشابكة:

- أزمة اقتصادية لبنانية حيث يعاني اقتصاد الدولة من إفلاس شبه كامل وتقلّص الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل التضخّم.
- حسابات سياسية متباينة:

○ **لبنان:** أزمة سياسية مع التخوّف من دخول مرحلة طويلة من الفراغ الرئاسي في ظل أزمة إقتصادية غير مسبوقة، وتعويل القوى السياسية على إنجاز اتفاق ترسيم الحدود.

○ **الكيان الصهيوني:** إرباك سياسي بسبب التجاذبات السياسية الداخلية وسعي كل طرف الى إدخال مسألة ترسيم الحدود البحرية في المنافسة الانتخابية واستمالة جمهور الناخبين.

○ **واشنطن:** إنشغال على أكثر من جبهة داخلية وخارجية. فالهم الأوكراني يتصدّر سلّم أولوياتها، بالإضافة الى العلاقة مع بكين وزيادة التوترات معها، يضاف الى ذلك انشغالها بمعالجة الاقتصاد لتلافي الركود والتضخم وسط تجاذب سياسي حاد بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، كل ذلك يدفع الى الاستعجال في إبرام الاتفاق.

○ **إيران:** إنهاك من ضغط العقوبات ومن عبء إدارة شؤون حلفائها في أكثر من دولة، والحاجة للوصول الى تسويةٍ ما للملف النووي تنقذها من أوضاعها الاقتصادية الصعبة، والتوتر الذي أوجدته مع جيرانها في الإقليم، والوصول الى مرحلة لم تعد تسمح لها بهضم المزيد من التوسّع والتمدد، خاصةً وأن ما يحصل في العراق يشكّل حالة من القلق لها ولحزب الله، وكذلك ارتفاع الأصوات المعترضة على حزب الله في لبنان.

○ **روسيا:** الغارقة في حربها الأوكرانية – الأوروبية – الأمريكية في آن واحد، وتبحث عن حلف وأحلاف.

■ أزمة طاقة عالمية جراء الحرب الروسية – الأوكرانية، والصراع الدولي الراهن حول خطوط الطاقة البديلة من نفط وغاز وفحم حجري. وبالنظر الى القرب الجغرافي لمنطقة شرق المتوسط من أوروبا، تُعد حقول غاز فلسطين المحتلة في البحر المتوسط، وحقل كاريش بالتحديد، إحدى الحلول الأوروبية – الأمريكية لتعويض نقص إمدادات الغاز الأوروبية وحرمان موسكو من أحدى أبرز عناصر القوة التي تملكها وهي ورقة الطاقة.

مراحل ترسيم الحدود البحرية

لقد مر مسار ترسيم الحدود في لبنان بمراحل متعددة أهمها:

- في العام 2007: مفاوضات مع قبرص والاتفاق على المنطقة الاقتصادية الخالصة المؤقتة بين البلدين.
- في العام 2011: إعلام لبنان الأمم المتحدة اعتماد الخط 23 حدوداً لمنطقته الاقتصادية الخالصة.
- 2011 – 2020: كانت إدارة ملف المفاوضات بإدارة رئيس مجلس النواب نبيه بري.
- 2016 وصاعداً: ضغط أمريكي على لبنان للوصول الى تسوية في ملف الحدود البحرية.
- 1 أكتوبر 2021: تم توقيع إتفاق إطار للمفاوضات بوساطة أمريكية وإشراف الأمم المتحدة.
- 2022: تم نقل إدارة الملف من يد الرئيس بري الى رئيس الجمهورية بسبب رغبة الثنائي الشيعي تقديم هذه الورقة الى واشنطن، وحتى لا يكون حزب الله في الواجهة

في حال اقتضت الظروف التوصل الى تسوية مع العدو الصهيوني حول هذا الملف.

- طـرح الرئيس اللبناني الخط 29 كنقطة تفاوض اعتمـاداً على دراسة أعدها الجيش اللبناني عام 2019 مستندةً الى تقرير المكتب الهيدروغرافي البريطاني (UKHO) عـام 2011، ولكنـه كان طرحـاً إعلامياً لم تتـم ترجمته الى قرار رسمـي يبلّغ للأمم المتحدة.

- تراجـع رئيـس الجمهورية عن طرح الخط 29 والعودة الـى الخط 23 بسبب الضغط الأمريكي والأمل برفع ملف العقوبات على جبران باسيل.

- تفاقم الأزمة الاقتصادية وآثارها المعيشية – الاجتماعية دفعت حزب الله الى التراجع وإعلانه أنه خلف الدولة في هذا الملف، حتى أنجزت الدولة عملية التراجع من طرح الخط 29 الى طرح الخط 23 ليعود بعد ذلك الى صدارة المشهد من جديد من خلال إرسال المسيرات فوق حقل كاريش.

- 2022: الحـرب الروسية الوكرانية وأزمة الغاز في أوروبا مما أوجد حاجة ملحة لغاز شرق المتوسط وبالتالي ضرورة التعجيل بالإتفاق.

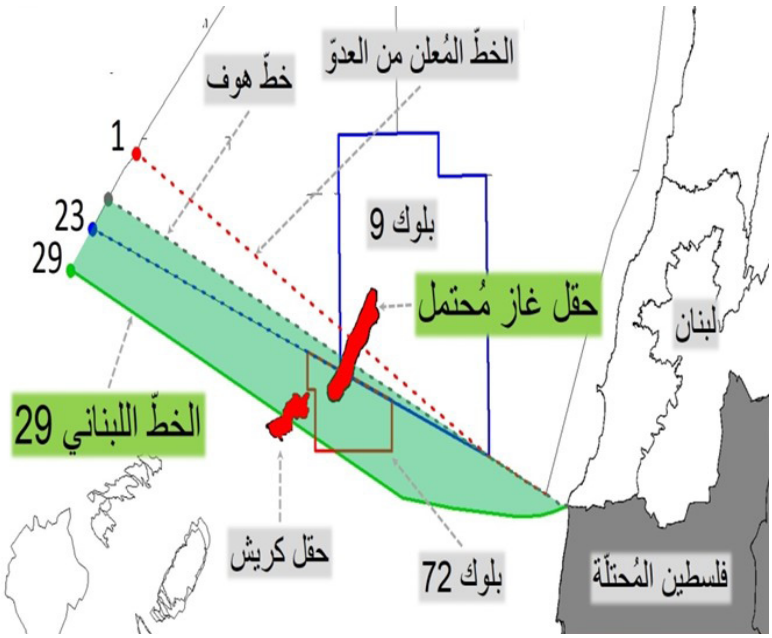

أبرز المستفيدين من اتفاق ترسيم الحدود البحرية

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** تعزيز أمن الكيان الصهيوني وتخفيض التوتر، مما يعزز قدرتها على إدارة ملفات المنطقة، وإنجاز اختراق في ملف الشرق الأوسط، وسد نقص مؤرق في الطاقة مما يسجّل نقطة لمصلحة الغرب في حرب أوكرانيا.
- **أوروبا:** تأمين مصدر للغاز من شرق المتوسط.
- **الكيان الصهيوني:** استكمال الهدنة الحدودية البرية بعد حرب 2006 بهدنة بحرية اقتصادية، والدخول لنادي المصدّرين للنفط.
- **إيران:** تعزيز شريان الحياة الاقتصادي في ظل الحصار المضروب (نموذج العراق)، وتقديم أوراق تعاون مع أوروبا الوسيط الرئيسي في الاتفاق النووي بعد تراجع الدور الروسي المسهّل للمفاوضات بعد الحرب الأوكرانية.
- **لبنان:** فرصة للخروج من الأزمة الاقتصادية الناتجة عن فساد الطبقة السياسية من جهة والضغط المالي الأمريكي.

في الخلاصة:

■ أظهر توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال لاعباً قوياً في لبنان، فلقد استطاعت إرغام حزب الله على قبول اتفاق مع «اسرائيل» والاعتراف بشراكتها بوساطة وضمانة «الشيطان الأكبر» أمريكا.

■ يُعد اتفاق الترسيم نقلة مربحة بتفاوت على مستوى الأطراف المشاركة فيه:

- تعطي الصفقة للبنان السيطرة على حقل قانا للغاز، كما تؤمّن المناخ الجيوسياسي الملائم لاستقطاب شركات التنقيب الدولية خلال مرحلة الاستكشاف بالإضافة

للإستفادة من الموارد الهيدروكربونية التي سوف تستخرج. فاستخراج أي موارد غاز سيساعد لبنان على التخفيف من عجزه المزمن في الطاقة والبدء ببرنامج تعافي اقتصادي. (تقرير وكالة موديز أكتوبر 2022).

- تعطي الصفقة الكيان الصهيوني نسبة 17% من أرباح الشركة القائمة بعمليات الاستخراج من حقل قانا.
- وفرة الغاز في حقل قانا اللبناني لا تزال تحت الاستكشاف بينما عملية الضخ الإسرائيلية من حقل «كاريش» قد بدأت فعلياً.
- ضَمِن الكيان الصهيوني تهدئةً واستقراراً تحكمهما المصالح الاقتصادية للجانبين، وأصبح مهيئاً للدخول في سوق البلدان المنتجة للنفط وأحد المصادر المهيئة لتزويد أوروبا بالغاز.

انتقال حزب الله من التهديد الى الترحيب نتيجة عدد من الإعتبارات الداخلية والإقليمية والدولية أهمها:

- فرصة لكسب نقاط لدى الرأي العام نتيجة الوضع اللبناني المعيشي والإقتصادي الكارثي وما قد يصاحب الاتفاق من انتعاش اقتصادي.
- إبداء حسن نية إيرانية، خاصةً وأن أوروبا لا تزال مهمة لإيران وهي تتكل عليها من أجل الدفع بإدارة بايدن الى الصفقة النووية.
- معادلة الاقتصاد مقابل السلاح، فقد تشهد المرحلة المقبلة نتيجة الصفقة، تغييباً لمعادلة السلاح في العلاقات اللبنانية – الخارجية لصالح معادلة الاقتصاد والطاقة.

4. الأزمة الإقتصادية وانعكاساتها

على الرغم من الانهيار الاقتصادي والمؤسساتي غير المسبوق، ما انفكّت القيادة السياسية تعرقل أي إصلاح جدّي من شأنه تهديد حصصها ومكاسبها في النظام القائم وبالتالي نفوذها.

ولقد بلغت ديون البلاد مستويات غير مستدامة، وفقد القطاع المصرفي ملاءته، وبلغ ميزان المدفوعات عجزاً هائلاً، ثم تخلّفت الحكومة عن سداد ديونها في العام 2020، وتخلّت عن سياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار الأمريكي، فتهاوت قيمة الليرة بشكل كبير، وتهافت المودعون على المصارف مما استتبع فرض قيود صارمة على حركة السحوبات من الودائع والتحويلات الى الخارج.

وتظهر قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الخاصة بصندوق النقد الدولي أن معدل الإنكماش في لبنان هو عاشر أسوأ معدل في العالم، وهو الأسوأ على الإطلاق إذا استثنينا الحالات المرتبطة بالحروب. ولقد سجّل لبنان خلال سنتين فقط المستوى نفسه من الإنهيار الذي وصلت اليه فنزويلا خلال فترة ست سنوات.

ولقد قدّر صندوق النقد الدولي أن إجمالي الناتج المحلي سجل انكماشاً بنسبة 34% في فترة 2020 – 2021، مع تسارع في وتيرة التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وتآكل المداخيل والثروات، ما دفع أعداداً متزايدة من السكان نحو براثن الفقر.

كما كشفت المديرة العامة لإدارة الإحصاء المركزي في لبنان عن أن نسبة البطالة ارتفعت من 11 % في العام 2019 الى 30 % في العام 2022. كما ارتفع معدل تضخم الأسعار منذ العام 2018 حتى العام 2021 ليصبح بمعدل 562 %، في المقابل ارتفع متوسط الأجور 92 % فقط. وبين أكتوبر 2021 وأكتوبر 2022 سجل تضخم الأسعار نسبة 158 %.

كما كشفت الإحصاءات عن أن الأسعار ارتفعت منذ بداية الأزمة في العام 2019 لغاية

أيلول / سبتمبر 2022 لما يوازي 1300 % أي مضروبة بـ 13 مرة.

ويشير تقرير «مرصد الاقتصاد اللبناني» الصادر عن البنك الدولي في 23 نوفمبر 2022 الى انكماش إجمالي للناتج المحلي الحقيقي بنسبة 5.4 % في عام 2022، كما يشير الى استمرار الانخفاض الحاد في قيمة الليرة اللبنانية (145 % خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2022) ويتوقع أن يبلغ 186 % في نهاية العام 2022 وهو من بين أعلى المعدلات عالمياً، بالإضافة الى دين عام بقيمة 72 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف إجمالي الناتج المحلي.

بالمقابل، يشير تقرير وكالة «فيتش» بعنوان «النظرة المستقبلية للمستهلكين في لبنان 2023» الى توقّع أن ينمو الإنفاق الأسري الحقيقي في لبنان بنسبة 3 % على أساس سنوي خلال العام 2023، وهو تحسّن من معدّل نمو بنسبة 1.2 % مسجل في العام 2022، وانكماش بنسبة 12 % في العام 2021، وانخفاض بنسبة 49.8 % في العام 2020. وسيدعم ذلك تحويلات نقدية سترسل للأسر الضعيفة وتدفقات للتحويلات نتيجة انتقال المزيد من اللبنانيين الى الخارج هرباً من تدهور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية في البلد (130 ألف مهاجر في السنوات الثلاث الأخيرة).

كما تشير البيانات الى انتعاش تدريجي في الانفاق الإستهلاكي، حيث سيتباطأ تضخّم أسعار المستهلكين ليبلغ متوسط مؤشر أسعار المستهلك 60 % على أساس سنوي في العام 2023 بدل 178.8 % في العام 2022. كما تشير الى توجه معدل البطالة نحو التعافي ليصبح 30 % في العام 2023 بدل أن كان 50 % في العام 2022 و45 % في العام 2021.

كما من المتوقع أن يواصل الاقتصاد خروجه من الركود في العام 2023 وأن تعود نقاط البيع الى النمو الإيجابي حتى العام 2023.

ولكن تقرير وكالة «فيتش» أكّد على المزيد من المخاطر السلبية للتوقعات المستقبلية

للعام 2023، بما في ذلك المزيد من التضخّم والوضع السياسي الهش.

كما أشار تقرير الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في لبنان الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، في ابريل 2022، الى اتساع رقعة الفقر في لبنان:

- لبنانيين: 1.5 مليون تحت خط الفقر و 2.5 مليون فوق خط الفقر.
- فلسطينيين: 178.200 لاجئ تحت خط الفقر و91.800 لاجئ فوق خط الفقر.
- سوريين: 720 ألف تحت خط الفقر و780 ألف فوق خط الفقر

وبمعزل عما إذا كان هذا الانهيار يشكل جزءاً لا يتجزأ من مخطّط منهجي ومبرمج إما لدفع لبنان للتطبيع أو لتهجير اللبنانيين وتغيير ديمغرافي فيه، أم انه نتيجة طبيعية للانهيار الحاصل بفِعل تغييب الدولة وسوء إدارتها، فإن النتيجة واحدة، لا سيما على مستوى الهجرة المتسارعة للشباب وذوي المهارات، وتقهقر قطاعات برمتها ساهمت في بناء هوية لبنان مثل القطاع الصحي والقطاع التعليمي.

التوقعات:

توجد فرصة حقيقية لانفراج اقتصادي يبدأ في النصف الثاني من العام 2023 وذلك انطلاقاً من المعطيات التالية:

- حصول ترسيم الحدود البحرية مع الكيان الصهيوني بما يؤدي الى انتفاء الحاجة الى استمرار الضغط الأمريكي المالي على تدفقات الدولار.
- الحرب الأوكرانية – الروسية والحاجة الى غاز شرق المتوسط وبالتالي الى الاستقرار في المنطقة.
- مجيء شركة توتال في يناير 2023 للتنقيب الاستكشافي في حقل قانا وما يحمله هذا المجيء من تحريك للسوق اللبناني وسوق التوظيف.

- بـدء عمليـات الاستكشـاف سيعـزز الثقـة بمستقبـل الاقتصـاد اللبنانـي وتشجيع الاستثمارات.
- العـدد الإضافـي للمهجريـن (130 ألـف خلال السنـوات الثلاث الأخيـرة) وحجم تحويلاتهم بالعملة الصعبة الى أهاليهم.
- إنهـاك جميع القوى السياسية من عبء مكوناتها المعيشية والإجتماعية مما يجعلها مضطرة للتنازل للوصول الى وقوف الدولة على قدميها لحمل هذا العبء.
- طبيعة حجم الاقتصاد اللبناني الذي كان في الوقت الطبيعي 12 مليار دولار، واليوم هو أقل من مليار، وبالتالي فإن ضخ أربعة الى خمسة مليارات دولار يمكن أن يشكل انطلاقة الى انعكاس منحنى الإقتصاد لتبدأ عجلته بالدوران من جديد.

الإشكاليـة الأساسيـة فـي هـذا السيناريو، إن هذا الإنفـراج إن بـدأ، فسيأتي في ظل استمرار الطبقة السياسية المسؤولة عن الأزمة في إدارة البلد مما يزيد من أهمية المعركة التشريعية والشعبية لمحاصرة الفساد ما أمكن، ومن هنا تكمن أهمية إستمرار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ليبقى سيفاً مسلطاً على الطبقة السياسية الحالية للدفع باتجاه الوصول الى حد أدنى من الإصلاحات.

5. انتخاب رئيس الجمهورية

تمثّـل انتخابـات رئاسة الجمهورية في لبنان نقطة حساسة فـي الحياة السياسية نظراً لارتبـاط هـذا الإستحقاق بالعديد مـن التوازنات الداخلية والخارجيـة حيث وصل معظم الرؤساء الى الرئاسة بمقتضى تسويات داخلية لها بعد خارجي.

عرف لبنان في تاريخه 4 حالات من الفراغ الرئاسي:

- 18 – 22 سبتمبـر 1952 بعد عـزل الرئيس بشارة الخوري، حيث تشكلت حكومة

عسكرية برئاسة فؤاد شهاب لأيام قليلة حتى انتخاب كميل شمعون.

■ 23 سبتمبر 1988 – 5 نوفمبر 1989 بعد انتهاء فترة الرئيس أمين الجميل حيث عرف لبنان انقساماً سياسياً أدى الى قيام حكومتين، الأولى برئاسة سليم الحص والثانية برئاسة العماد ميشال عون، حصل بعدها اتفاق الطائف وانتخاب رئيس جديد.

■ 23 نوفمبر 2007 – 25 مايو 2008 حيث جرى انتخاب العماد ميشال سليمان نتيجة اتفاق الدوحة بعد اجتياح بيروت في 7 مايو 2008.

■ 25 مايو 2014 – 31 أكتوبر 2016 حيث تم انتخاب العماد ميشال عون.

لماذا هناك تأخير في انتخابات الرئاسة؟:

■ لعدم نضوج توافق الحد الأدنى بين مختلف القوى اللبنانية على مرشح أو اثنين على الأقل وطرحهما للتنافس داخل المجلس النيابي، خاصةً وأن انتخاب الرئيس يخضع للتوازنات الجديدة في المجلس في ظل الحاجة الى توفر النصاب القانوني للجلسة (86 نائباً).

■ لأن الملف اللبناني ليس معزولاً عن ملفات المنطقة ولم تكتمل تفاصيل هذه الملفات بعد.

■ لأن الدول الإقليمية – الدولية المعنية بالملف اللبناني (واشنطن، الكيان الصهيوني، باريس، السعودية، طهران) كلها مشغولة بأمور داخلية ولا تزال، كانتخابات «إسرائيل وفوز نتانياهو، الانتخابات النصفية في اميركا والتي كانت من نتائجها عدم خسارة الديمقراطيين بشكل كبير وفوز محدود للجمهوريين، الاحتجاجات والمظاهرات في إيران، التخبط الذي يعاني منه الرئيس الفرنسي ماكرون على خلفية أزمة الغاز الأوروبي، والموقف السعودي تجاه موضوع أوبك + وعدم زيادة ضخ النفط.

ولكن لا تبدو الأمور جامدة ومقفلة، إذ يوجد تحركات وتحضيرات تنبئ بتغيرات ستظهر

في بداية العام (2023)، وستطال لبنان الذي يعاني من أزمة خانقة تهدد وجوده:

■ عناصر تفاؤل حول إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران خلال الأشهر القليلة المقبلة والذي يشكل المدخل الإلزامي في تسوية العديد من الملفات ومن بينها الملف اللبناني.

فبعد فترة من انتظار أطراف الملف النووي لتطور حرب أوكرانيا لتحقيق موقع تفاوضي فضل، برزت مجموعة من المؤشرات التي تدفع بإعادة النظر بهذه الاستراتيجية، منها تعثّر الحملة العسكرية الروسية، وانتهاء الانتخابات الأمريكية النصفية مع سقوط ظاهرة دونالد ترامب حيث كانت طهران تعوّل على دوره في إحداث حالة من عدم الاستقرار الداخلي في الولايات المتحدة الامريكية، واندلاع الاحتجاجات داخل ايران التي وإن كانت بعيدة عن تهديد التركيبة الحاكمة إلا أنها مقلقة ومزعجة لها. كل هذه المعطيات شكّلت دافعاً للإنتقال من مرحلة المراوحة والتعويل على المستجدات الى مرحلة الشروع في اتخاذ القرار بالتوقيع في فبراير أو مارس 2023 خاصة وأن الشق التقني قد جرى التفاهم حوله في المفاوضات السابقة ويتبقى التفاهمات السياسية.

■ البيان الصادر عن القمة الأمريكية – الفرنسية والتعبير عن تصميم الرئيسين على مواصلة الجهود المشتركة لحث قادة لبنان على انتخاب رئيس للجمهورية والمضي قدماً في الإصلاحات المطلوبة.

■ التوصية المشتركة التي رفعها رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور الديمقراطي روبرت مينينديز، والسيناتور الجمهوري جيمس ريتش، الى وزيري الخارجية والخزانة الأمريكيين في 16 نوفمبر، طالبين فيها القيام بالخطوات العاجلة لإنقاذ لبنان من الفساد والأزمات التي تخنقه، في دلالة على تفاهم بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في هذا الملف.

■ تحرك الفاتيكان من خلال لقاء وزير خارجيته في اكتوبر، المونسنيور بول ريتشارد

غالاغير، بتسعة من سفراء دول تؤثر في الملف اللبناني بطلب من البابا وفي طليعتهم سفير الولايات المتحدة الامريكية جوزيف دونيللي، حيث نقل رسالة من البابا فرنسيس الى حكومات بلادهم تضمنت قلق الفاتيكان بسبب الوضع الخطير الذي وصلت اليه الأزمة اللبنانية، الإصرار على ضرورة إيجاد حل للمأساة التي يعيشها هذا البلد، ضرورة إيجاد حل لأزمة النازحين على أرضه، إيجاد الظروف المناسبة لانهاء الأزمة السياسية وإعادة بناء الدولة واتمام الاستحقاقات الدستورية بما فيها انتخاب رئيس الجمهورية، وفصل لبنان عن أزمات المنطقة.

- حاجة المملكة العربية السعودية، التي وضعت استراتيجيتها للمستقبل والتي تقوم على أساس فتح أبواب الاقتصاد والإستثمارات الضخمة، الى حماية هذه الإستراتيجية وتأمين الحماية الأمنية لها وتثبيتها في العمق السعودي والجوار انطلاقاً من اليمن.

- القناعة بأن معظم القوى السياسية اللبنانية، ومن بينها حزب الله، باتوا لا يريدون ولا يلائمهم أن تطول أزمة الشغور الرئاسي لأن الأوضاع في لبنان لم تعد تحتمل ترف إضاعة الوقت، في وقت تتغير فيه المنطقة كلها.

جميع هذه المعطيات تؤشّر الى تدرّجٍ تصاعدي في المحطات الإيجابية، ودينامية جديدة تجاه الملف اللبناني وإيجاد تفاهمات إقليمية للأزمة اللبنانية على غرار الظروف الإقليمية التي ساهمت في إنجاز ملف الترسيم البحري، مما سيؤدي الى مرحلة جديدة عنوانها رئيس جديد وبعده حكومة تتعاون معه ويتعاون معها لإعادة بناء مؤسسات الدولة وإعادة التواصل مع العواصم الاقتصادية لتأمين مشروع انتشال لبنان اقتصادياً. ومن المرجّح في هذا الإطار أن يكون للجيش اللبناني دور بارز في هذه المرحلة في عملية إعادة بناء المؤسسات والإمساك بالأرض، من هنا الدور المتقدّم لقطر بين يدي إنضاج الطبخة الإقليمية وإتمامها، وما ستؤول اليه التطورات الداخلية اللبنانية.

المسارات المستقبلية المتوقعة

بــلا شــك، كشفت نتائج الانتخابات النيابية في لبنــان عن تراجع لحزب اللّه على ثلاث جبهات متوازية، الأولى على جبهة التيار الوطني الحر الذي لم يعد قادراً على توفير الغطاء المسيحــي اللازم بالزخــم نفسه والشعبية نفسها، والثانية علــى جبهة الخط الصاعد من صناديــق الإقتــراع على مسار الرغبة في التغيير والتــي لا تبدو هذه المرة مستعدة لتقديم أي تنــازلات أو تسويات تفرض عليها بالقــوة بعدما انتقلت من الشارع الى الدولة، والثالثة فقدان الكلمة الفصل في خيارات الرؤساء الثلاثة.

وعلــى الرغــم من ذلك، لا تبدو احتمــالات حدوث تغيير جذري فــي المشهد السياسي واردة، بالنظر الى مدى نفاذ الطبقة السياسية الحاكمة في المشهدين الشعبي والإنتخابي، كمــا أن حــزب اللّه لا يزال قــادراً على إخضاع الوضــع اللبناني وإبقائه فــي غرفة انتظار التسويــات الدوليــة – الإقليمية، خاصــةً وأن القوة الدولية تميل فــي المرحلة المقبلة الى استرضــاء طهــران، ســواء لإنجاز الاتفــاق النووي وما يتبعــه من مصالــح، أو لحاجة تلك القــوى الــى عدم التأزيم فــي الشرق الأوسط ما دامت أزمة حــرب أوكرانيا مفتوحة وليس مــن أفــق زمني واضــح لإنهائها. كما أن إيران في ظل تصاعد موجــات الإعتراض الشعبي التــي تشهدهــا في هذه الفترة ضد تأزم الوضع الاقتصادي، بحاجة الى أوراق قوية تحسّن مــن موقفها في الداخــل، وكذلك في طاولة الحوار مع الرياض، وتقوي من موقعها داخل الخريطة الإقليمية التي تداهمها التحولات الدولية.

يمكن توقع سيناريوهات المشهد السياسي اللبناني وفق ما يلي:

1. السيناريو الأول: التوافق مقابل تقديم تنازلات.

ويفترض هذا السيناريو، في ظل غياب غالبية نيابية لأي فريق أو تحالف معيّن حصول توافق على انتخاب رئيس جمهورية توافقي وتشكيل حكومة وحدة وطنية، اعتماداً على تطورات الوضع الإقليمي، وحصول تفاهم سعودي – إيراني يتيح تعاوناً بين القوى اللبنانية المختلفة بالترافق مع طاولة حوار برعاية دولية، ربما فرنسية، لإنتاج تفاهم داخلي موازٍ.

2. السيناريو الثاني: المناورة بالتعطيل

يترجم هذا السيناريو بتكريس الفراغ وتعطيل المؤسسات على كل المستويات، بهدف تحصيل مكاسب سياسية في حصص الحكومة أو في الانتخابات الرئاسية، أو بانتظار صفقة إقليمية بالمرحلة المقبلة.

وقد يحاول فرض حل وسط يضمن وصول مرشحه المفضّل الى رئاسة الجمهورية، سليمان فرنجية، من خلال استمالة بعض المستقلين، وهو ما يعني عرقلة الإصلاحات والتغيير السياسي.

3. السيناريو الثالث: الضغط بالتعطيل والفراغ

من خلال إتفاق جميع الأحزاب المناوئة لحزب الله على إفشال جهود التعطيل والضغط لانتخاب رئيس جمهورية وفق معاييرها بالكامل، وتشكيل الحكومة وتنسيق المواقف السياسية الوطنية، استعداداً للاستحقاقات المقبلة، ووضع مشروع سياسي يبدأ بالداخل، ويتصل بالوضع الإقليمي والدولي، من أجل الوصول بلبنان الى نوع من الحياد الإيجابي. هذا الخيار يبدو مستبعداً في الوقت الراهن بناءً على النفوذ الحزبي بمؤسسات الدولة اللبنانية، وسعي الأطراف بتجنّب أي مواجهة أمنية مع حزب الله، بالإضافة الى عدم توفّر الظروف الدولية – الإقليمية المساعدة على ذلك.

أما على المستوى الاقتصادي:

1. السيناريو الأول: الاتفاق مع صندوق النقد الدولي

وهـذا يعنـي أن مقومات حل الأزمـة اللبنانية قد نضجت دوليـاً وإقليمياً، وأوصلت الضغوط على مكونات الطبقة السياسية إلى تمرير مجموعة من القوانين والإجراءات الإصلاحية.

2. السيناريو الثاني: المماطلة بالإصلاحات وفشل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهذا يعني أن التضخّم سيصل الى مستوى كارثي.

إن الجمـع بيـن السيناريوهـات السياسيـة والسيناريوهـات الاقتصاديـة يجعلنا نرجّح الوصول الى انتخاب رئيس للجمهورية في حدود شهر مارس 2023 لتشكّل تظهيراً للتوجه الدولـي – الإقليمـي في حلحلة الوضـع اللبناني لتبدأ المؤشـرات المعيشية والإقتصادية بالتحسّن بدءاً من منتصف العام 2023.

يبقى هناك مجموعة من التحديات في العام 2023

- تثبيت مسار ترتيب البيت السني على المستوى النيابي والكوادر لتأمين التوازن مع باقي المكونات.
- توسيـع مساحـة التأثير الفاعل على مستوى المكون السني خصوصاً وعلى مستوى الساحة اللبنانية عموماً من خلال مشروع مدني مرتكز على قيم الإسلام.
- عدم إهمال معركة الإصلاح ومحاصرة الفساد تشريعياً وشعبياً.
- التحصيـن من معركة حل ملف رئاسـة الجمهورية على الساخن من خلال توتيرات أمنية تكون المناطق السنية ساحةً لها.
- مواجهـة استهداف منظومـة الاسرة بالوعـي، والدراسات القانونيـة والتشريعية،

وتطوير مؤسساتنا الدينية.

- مواجهة استهداف الموقف اللبناني العام من القضية الفلسطينية.

ملخص تنفيذي

يمكن القول بأن لبنان هو بلد التسويات التي تُنتج استقراراً نسبياً لفترة زمنية محدودة، وبمجـرد أن تتغيـر العوامل التي أدّت إلى التسويـة يدخل لبنان في مرحلة جديدة من عدم الاستقـرار ريثما تتكـوّن عوامل جديدة تنتج تسوية جديدة. عوامـل التسوية في لبنان هي داخليـة بفعل موازين القوى المحليـة وخارجية نتيجة صراعات المحاور في المنطقة التي لـم يكـن لبنان يوماً بمنأى عن تداعياتها، بل كان لهذه الصراعات دورها في تشكيل الكيان اللبناني وفي الحفاظ على استمراريته.

ومن الملاحظ أنه على الرغم من الأزمة الاقتصادية الحادة التي يمرّ بها لبنان، لم يغير الناخب اللبناني مواقفه من القوى الطائفية التقليدية على الرغم من اتهامه إياها بالفساد وأنها سبب الأزمة الحالية.

لقـد أدى تعليق سعد الحريري عملـه السياسي الى حالة من القلق والخوف من الفراغ، فلقد كان يرأس التيار الأكثر تمثيلاً على مستوى المكون السني في لبنان، كما كان يمثّل المفاوض المفضّل بإسم هذا المكون لدى القوى السياسية المختلفة نظراً لتشابك المصالح التي بناها معهم عبر سنوات عمله السياسي.

لا توجـد مؤشرات لعودةٍ قريبـةٍ لسعد الحريري للعمـل السياسي، فهذه العودة تحتـاج دعـم خارجي غير متوفر حاليـاً. أما فرضيّة الفـراغ، فستستكمل تراجعها فـي ظل تحرر قيادات ونـواب السنة من ضغط القرار الفردي المعنوي، مما يشكّل فرصـة للإنتقال مـن القيادة الفردية الـى القيادة الجماعيـة التشاورية من خلال تشكيـل تكتلات نيابية بدأت بعد الانتخابات وبـدأت تشكل بديلاً تفاوضياً في عن

المكوّن السني في العملية السياسية.

من جهة أخرى، أسفرت نتائج الانتخابات النيابية عن نتائج غيّرت شروط اللعبة السياسية، فعززت مواقع، وأثارت إشكالات حول مواقع أخرى على وقع التراجع الاقتصادي والسخط الشعبي، وترقب إقليمي ودولي للانتخابات والتوازنات التي ستنتج عنها، وحالة قلق إيرانية من تكرار مشهد الانتخابات العراقية.

ولقد أدت التوازنات الجديدة الى غياب للأغلبية و الأقلية في البرلمان، الأمر الذي يؤمّن شيء من التوازن في اتخاذ القرار وتراجع للهيمنة عليه، كما عكست ارتفاع تمثيل القوى المناوئة لسيطرة حزب الله على القرار السياسي في البلد، مما يؤشر الى وجود رغبة لدى شريحة واسعة من اللبنانيين بقلب الطاولة على المنظومة السياسية والحزبية الحاكمة.

أما إتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والعدو الصهيوني، فلقد جاءت في بيئة اقتصادية وسياسية متشابكة، حيث يعاني لبنان من تخوّف من دخول مرحلة طويلة من الفراغ الرئاسي في ظل أزمة إقتصادية غير مسبوقة، ولحظة دولية وإقليمية مؤاتية، كما أظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال لاعباً قوياً في لبنان.

لا تزال القيادة السياسية، رغم الإنهيار الاقتصادي غير المسبوق، تعرقل أي إصلاح جدّي من شأنه تهديد حصصها ومكاسبها في النظام القائم وبالتالي نفوذها.

وبمعزل عما إذا كان هذا الانهيار يشكل جزءاً لا يتجزأ من مخطّط منهجي ومبرمج إما لدفع لبنان للتطبيع أو لتهجير اللبنانيين وتغيير ديمغرافي فيه، أم انه نتيجة طبيعية للانهيار الحاصل بفِعل تغييب الدولة وسوء إدارتها، فإن النتيجة واحدة، لا سيما على مستوى الهجرة المتسارعة للشباب وذوي المهارات، وتقهقر قطاعات برمتها ساهمت في بناء هوية لبنان مثل القطاع الصحي والقطاع التعليمي.

بالمقابل، تشير مجموعة من المؤشرات الى وجود فرصة حقيقية لانفراج اقتصادي

يبـدأ فـي النصف الثاني من العـام 2023، ولكنه انفراج سيأتي في ظـل استمرار الطبقة السياسيـة المسؤولـة عن الأزمة فـي إدارة البلد مما يزيد من أهميـة المعركة التشريعية والشعبيـة لمحاصرة الفساد و إستمرار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ليبقى سيفاً مسلطاً على الطبقة السياسية الحالية للدفع باتجاه الوصول الى حد أدنى من الإصلاحات.

تمثّـل انتخابـات رئاسة الجمهورية في لبنان نقطة حساسة فـي الحياة السياسية نظراً لارتبـاط هـذا الإستحقاق بالعديد مـن التوازنات الداخلية والخارجيـة حيث وصل معظم الرؤساء الى الرئاسة بمقتضى تسويات داخلية لها بعد خارجي.

هنـاك حالـة تأخير فـي انتخابات الرئاسـة نتيجة عدم نضوج توافق الحـد الأدنى بين مختلف القوى اللبنانية من جهة، ولأن الملف اللبناني ليس معزولاً عن ملفات المنطقة ولم تكتمل تفاصيل هذه الملفات بعد.

بالمقابـل، هنـاك مجموعة مـن المعطيات الإقليميـة والدولية التي تؤشّـر الى دينامية جديـدة تجاه الملف اللبناني وتفاهمات إقليمية محتملة على غرار الظروف الإقليمية التي ساهمـت فـي إنجاز ملف الترسيم البحري، مما سيـؤدي الى مرحلة جديدة عنوانها رئيس جديد وبعده حكومة تتعاون معه ويتعاون معها لإعادة بناء مؤسسات الدولة وإعادة التواصل مـع العواصـم الاقتصادية لتأمين مشروع انتشال لبنـان اقتصادياً، مع دور للجيش اللبناني في هذه المرحلة.

في الخلاصة، يبدو أن السيناريو الراجح يقوم على انجاز انتخاب رئيس للجمهورية في حـدود شهـر مارس 2023 ليشكّل تظهيـراً للتوجه الدولي – الإقليمـي في حلحلة الوضع اللبناني لتبدأ المؤشرات المعيشية والإقتصادية بالتحسّن بدءاً من منتصف العام 2023.

تقرير الحالة الأردنية للعام 2022

والتحديات المتوقعة في 2023

مجموعة التفكير الاستراتيجي

أ. عاطف الجولاني*

(*) الصفة: باحث ومحلل سياسي وكاتب صحفي
- باحث متخصص في الشأن الأردني والقضية الفلسطينية.
- رئيس مجلس إدارة مركز الأمة للدراسات في الأردن.
- عضو فريق الأزمات العربية في مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.
- رئيس تحرير صحيفة السبيل اليومية الأردنية منذ انطلاقتها عام 2009 وحتى توقّف نسختها الورقية نهاية العام 2019.
- مدرب في مجال التحليل السياسي وتقدير الموقف وإدارة الأزمات والصراعات السياسية.

مقدمة:

يواجــه الأردن خلال العام 2023 العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تشكّل في معظمها استمرارًا لذات التحديات التي واجهها في العام **2022**. فعلى الصعيد الداخلي يتصدّر التحدي الاقتصادي والمعيشي أولويات الأردن للعام الجديد، في ظل استمرار عجز الموازنــة وتزايــد معدلات التضخّم، مع ما يترتّب على ذلك مــن تداعيات سلبية مجتمعيًا. كمــا يواجه تحدي تعزيز الثقة بالمسار المتــدرّج لتحقيق الإصلاح السياسي في ظل تدني مستــوى الثقــة شعبيًا بجــدوى المشاركة في الحيــاة السياسية وبجديــة الجانب الرسمي بتحقيق إصلاح حقيقي يحدث فارقًا نوعيًا.

وخارجيًــا يستشعر الأردن الخطر المحدق نتيجة سيطــرة اليمين الصهيوني المتطرف على مقاليد السلطتين التنفيذية والتشريعية في الكيان الصهيوني بعد انتخابات الكنيست الأخيرة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2022، ولا سيما في ظل المواقف السلبية لهذا اليمين الذي لا يُخفي توجهاته المتشددة التي تستهدف الأردن ولا تعبأ بمصالحه العليا.

ويرصد التقرير الحالة الأردنية خلال العام 2022 سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا واجتماعيًا علــى الصعيد الداخلــي، كما يقرأ التموضــع السياسي الأردني علــى المستويين الإقليمي والدولــي خلال ذات العام، ويقف عند أهم التطــورات والمحطات التي شهدها الأردن في العام المنتهي، ويستشرف الملامح المستقبلية للعام 2023.

أولًا: أهم المتغيّرات والتطورات خلال العام 2022

كان العام 2022 حافلًا بالمتغيّرات والتطورات المهمة على الصعيد الداخلي والخارجي، ومن أبرز تلك التطورات:

على صعيد الوضع الداخلي

أ) الوضع السياسي:

من أهم التطورات السياسية التي شهدها الأردن على صعيد الوضع الداخلي خلال العام 2022:

1. تعديلات دستورية وإقرار قوانين جديدة للأحزاب والانتخابات النيابية:

فقد أنهت اللجنة الملكية المكلّفة بتحديث قوانين المنظومة السياسية أعمالها في العام 2022، وأقرَ البرلمان الأردني قانونين جديدين للأحزاب والانتخابات النيابية، في خطوة اعتُبرت نقلة نوعية مهمة في الحياة السياسية الأردنية.

ومنح قانون الأحزاب الجديد مهلة سنة للأحزاب والتي يزيد عددها على الخمسين، لتصويب أوضاعها وفق القانون الجديد الذي اشترط أن لا يقلّ عدد أعضاء الحزب عن 1000 شخص موزعين على ست محافظات على الأقل، كما حدد نسبة 20 % على الأقل لكل من النساء والشباب في عضوية الحزب، واشترط حضور 500 من الأعضاء المؤسسين للحزب عند انعقاد مؤتمره التأسيسي.

وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2022 أقرّت الحكومة الأردنية، للمرة الأولى في تاريخ المملكة، نظامًا للأنشطة الحزبية الطلابية في الجامعات الأردنية، وشهدت الفترة من أيار (مايو) وحتى آب (أغسطس) 2022 سبع دعوات ملكية للشباب للانخراط في الأحزاب. وعلى صعيد قانون الانتخابات النيابية، خصص القانون الجديد 41 مقعدًا

للقائمــة الوطنيــة الحزبية على مستوى الوطن، وحدد عتبــة بنسبة 2.5% للقوائم الوطنية الحزبية لدخول البرلمان.

وإلــى جانب قانونــي الأحزاب والانتخابات أقرّ البرلمان الأردنــي مشروعًا لتعديل عدد مــن بنود الدستور الأردنــي. ومن أبرز التعديلات الجديدة توسيع صلاحيات الملك لتشمل تعييــن رئيــس الديوان الملكــي ووزير البلاط ومستشــاري الملك إضافة الــى مدير الأمن العــام وقاضي القضــاة ورئيس المجلــس القضائي الشرعي والمفتي العــام، وكذلك قبول استقالاتهم منفرداً ودون توقيع من رئيس الوزراء أو الوزراء المختصين بذلك.

وقبــل إقــرار التعديلات الدستورية الأخيــرة كان الملك عمليًا هو الــذي يُعيّن أصحاب هــذه المواقــع ويقيلهــم، وكان دور االحكومة يقتصر على توقيع تلــك القرارات، إلا أن هذه التعديــلات اعتُبــرت «دسترة» لهــذا الدور. وبــررت الحكومة التعديل الجديــد على لسان رئيسهــا بشر الخصاونــة بأنها تستهدف « النــأي بهذه المناصب عــن التجاذبات الحزبية للحفاظ على حيادها».[1]

ومن التعديلات الدستورية التي أحدثت جدلا في الساحة السياسية قرار تشكيل مجلس أمن الأمن الوطني والسياسة الخارجية الذي يتألَّف من رئيس الوزراء، ووزير الدِّفاع، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، وقائد الجيش، ومدير المخابرات، ومدير الأمن العام، وعضوين يعيِّنهــم الملــك. ورأى المنتقــدون للتعديــل أن المجلس الجديد يسلــب الحكومة كثيرًا من صلاحيتها وينتقص من ولايتها العامة، لا سيما أن المجلس يختصّ بالشؤون العُليا المتعلقة بالأمــن والدِّفاع والسياسة الخارجية، ويجتمع عنــد الضّرورة بدعوة من الملك وبحضوره، أو حضور من يفوضه، وتكون قرارات المجلس واجبة النفاذ حال مصادقة الملك عليها .[2]

وقــد انتقد حزب جبهة العمل الإسلامي التعديــلات الدستورية الجديدة وقال في بيان أصــدره بهــذا الخصوص إن «الجانب الرسمي عمــد إلى تمرير تعديــلات دستورية تلتف

(1) https://carnegieendowment.org/sada/86537
(2) https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=209572&lang=ar&name=news

علـى مخرجات اللجنة الملكية». وأكد الحزب أن هذه التعديلات الدستورية «تمثل تقويضاً للولاية العامة للحكومة وتقييداً لصلاحيات مجلس النواب، وتغييراً لشكل النظام السياسي في الأردن».[1]

كمـا صدرت انتقـادات للتعديلات الدستوريـة عن رؤساء وزراء سابقيـن كعبد الرؤوف الروابـدة وطاهر المصري. وقـال الروابدة تعليقًا على التعديـلات: «ندخل مرحلة أسلوب حكم جديد فكّ ارتباطه الإداري والقانوني بالمئوية الأولى، كما أنه تجاوز العقد الاجتماعي الـذي ترجمناه في دستـور عام 1952، وأخرجناه عن سياقـه التاريخي من نظامٍ برلماني مكتمل الأركان إلى نظامٍ رئاسي لم تكتمل أركانه بعد».[2]

2. نشاط حزبي محموم لتصويب الأوضاع القانونية:

وقد شهدت الساحة الحزبية في الأردن جهودًا حثيثة لتصويب أوضاع الأحزاب السياسية وفـق شروط القانـون الجديد الذي منحها مهلـة سنة واحدة تنتهي فـي 2023/5/14. وباستثنـاء عددٍ محدود من الأحزاب، في مقدمتهـا حزب جبهة العمل الإسلامي، وجدت معظـم الأحزاب الأردنية صعوبـة كبيرة في تحقيق شروط القانون الجديد من حيث عدد أعضاء المنتسبين وتوزيعهم جغرافيًا على محافظات المملكة وعلى أساس السن والجنس، وهي تكافح من أجل البقاء.

وخلال الشهور الأخيرة حصلت حالات اندماج بين العديد من الأحزاب لتحقيق الشروط المطلوبـة، فيما ستضطـر الأحزاب التي تفشل في تصويـب أوضاعها من خلال الاندماج أو استكمـال عـدد المؤسسين للانسحـاب من المشهد الحزبي وإعلان حـلّ نفسها. وفي سيـاق عمليـات الاندماج أُعلن في 12 آذار (مارس) 2022 عن دمج حزبي زمزم والوسط الاسلامـي تحت مسمى «الائتـلاف الوطني»، وهما حزبان يصنّفان على الطيف الإسلامي

(1) tZbh/knil.tsetrohs//:sptth
(2) https://shortest.link/hbZB

وخرجا قبل سنوات من إطار الحركة الإسلامية، ويتبنيان توجهات قريبة من الجانب الرسمي.

3. تجاذبات داخل العائلة المالكة وتداعيات جديدة لـ«قضية الفتنة»:

شهدت التجاذبات داخل العائلة المالكة تطورات مهمة خلال العام 2022 في سياق ما أُطلق عليه رسميًا «قضية الفتنة» والتي أُعلن عنها في 2021/4/3 ووُجّهت فيها الاتهامات لولي العهد السابق الأمير حمزة الأخ غير الشقيق للملك عبدالله ولفرد آخر من العائلة هو الشريف حسن بن زيد، إلى جانب مدير الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله. حيث تم في حينه وضع الأمير حمزة قيد الإقامة المنزلية، فيما تم توقيف كل من الشريف حسين وباسم عوض الله وتمت محاكمتهم وسجنهم فيما بعد.

وفي شهر نيسان (أبريل) 2022 أعلن الأمير حمزة التخلي عن لقب «الأمير» وقال في إعلان تخليه عن اللقب عبر تغريدة على تويتر: «من باب الأمانة لله والضمير لا أرى سوى الترفّع والتخلي عن لقب الأمير». وأضاف: «بعد الذي لمست وشاهدت خلال الأعوام الأخيرة، قد توصلت إلى خلاصة بأن قناعاتي الشخصية والثوابت التي غرسها والدي فيّ، والتي حاولت جاهدًا في حياتي التمسك بها، لا تتماشى مع النهج والتوجهات والأساليب الحديثة لمؤسساتنا».[1]

وفي إشارة واضحة إلى أن خطوته حظيت بضوء أخضر أمريكي، أصدر الملك عبدالله في 2022/5/19 بعد خمسة أيام من عودته من زيارة للولايات المتحدة، إرادة ملكية بالموافقة على توصية المجلس المشكّل بموجب قانون الأسرة المالكة بتقييد اتصالات الأمير حمزة وإقامته وتحركاته، ووجه رسالة بهذا الخصوص إلى الأردنيين يشرح فيها مبررات القرار، وجاء فيها: « لا يزال أخي حمزة يتجاهل جميع الوقائع والأدلة القاطعة، ويتلاعب بالحقائق لتعزيز روايته الزائفة، وللأسف يؤمن أخي حقًا بما يدعيه، والوهم الذي

(1) https://shortest.link/goqa

يعيشه ليس جديدًا، وأدركت أسرتنا الهاشمية منذ سنوات عديدة انقلابه على تعهداته وتصرفاته اللامسؤولة التي تستهدف بث القلاقل، غير آبه بتبعاتها على وطننا وأسرتنا».[1]

وشهد العام 2022 نشاطًا ملموسًا لإبراز دور ولي العهد الأمير الحسين النجل الأكبر للملك عبدالله، حيث تكثفت نشاطاته وتسلّم مهامه نائبا للملك أكثر من مرة خلال زيارات الملك الخارجية. كما لوحظ مرافقة ولي العهد للملك في مختلف أنشطته الداخلية وزياراته الخارجية، كما أجرى ولي العهد زيارة رسمية للكويت في حزيران (يونيو) الماضي التقى خلالها ولي العهد الكويتي.

4. مدّ وجزر في العلاقة الرسمية مع الحركة الإسلامية:

حفل العام 2022 بالعديد من التطورات على صعيد العلاقة بين الحركة الإسلامية والجانب الرسمي. وبعد أن كان إشراك ثلاثة من قيادات الحركة في اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية عام 2021 اعتُبر خطوة إيجابية في العلاقة بين الطرفين، جاءت التشكيلة الجديدة لمجلس الأعيان لتحمل رسالة في اتجاه مخالف. فقد خلا المجلس الذي صدرت إرادة ملكية بتشكيله اعتبارًا من 2022/10/30 من أي شخصية محسوبة على الحركة الإسلامية، بل إن المجلس خلا من أي أسماء ذات صبغة دينية أو إسلامية بما في ذلك المحسوبون على المؤسسة الدينية الرسمية، فيما حضر العلمانيون واليساريون بصورة قوية في المجلس الذي يتم تشكيله بالتعيين لا الانتخاب.

وفي ذات السياق جاء تجميد عضوية أحد نواب كتلة الإصلاح التي تمثل الحركة الإسلامية في البرلمان الأردني في شهر كانون الثاني (يناير) 2022 على خلفية مشادات كلامية تطورت إلى عراك بين بعض أعضاء المجلس. وقد صوت مجلس النواب على تجميد عضوية النائب حسن الرياطي لعامين وسط حديث عن ضغوط رسمية مورست لتمرير قرار التجميد بحق النائب وتبرئة بقية المشاركين في المشادات والعراك تحت قبة البرلمان.

(1) https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=71381&lang=ar&name=local_news

وفيمـا هـددت كتلة الإصلاح في حينه باتخاذ عدة إجـراءات من بينها اللجوء للمحكمة الإداريـة، مشيـرة إلى مخالفات قانونيـة في إجراءات التحقيق، اعتبـر حزب جبهة العمل الإسلامـي قـرار تجميـد أحد أعضائـه في البرلمـان حلقة جديدة ضمن نهـج استهداف الحـزب وكتلة الإصلاح والتضييق عليها نظراً للـدور الذي مارسته في مناقشة التعديلات الدستورية.

وفي 25 كانون الثاني (يناير) 2022 أعلن الحزب تعليق مشاركته في انتخابات مجالس البلديات والمحافظات وأمانة عمان لعام 2022، وعزا ذلك إلى تراكم الممارسات السلبية مـن قبـل الجانب الرسمي واستمرار نهـج الإقصاء والتضييق والاستهـداف السياسي بما يقوّض البيئة المناسبة للمشاركة السياسية. وعبّر الحزب عن أمله بأن لا تتمسك الجهات الرسمية بنهجها الحالي تجاه القوى السياسية، وأن تُزال العراقيل وتُشاع الأجواء المحفّزة على المشاركة السياسية في المراحل القادمة.[1]

وفي ذات السياق أعلنت القائمة البيضاء المحسوبة على الاتجاه الإسلامي في النقابات المهنيـة في شبـاط (فبراير) 2022 الانسحاب من انتخابات نقابـة المهندسين الأردنيين بعد ما اعتبرته تدخّلا في انتخابات فروع النقابة لصالح القائمة المنافسة، وأشارت إلى أن العديد من التجاوزات شابت الانتخابات من بينها دفع نحو 2.5 مليون دينار أردني لتسديد اشتراكات عن مهندسين في القطاعين الحكومي والخاص. وقالت القائمة في البيان الذي أصدرته لإعلان انسحابها إن قرارها يأتي « احتجاجًا على ما جرى من تدخلات، وما جرى من انتهاك لأبسط قواعد حرية وسرية الانتخابات، مما يجعلنا ننأى بانفسنا وبقواعدنا عن الانخـراط في هذه المسرحية الهزلية المحزنة، حفاظاً على نقابتنا واستقلاليتها، وحفظاً لكرامة المهندس الأردني وإرادته الحرة».[2]

وفيما خسر الإسلاميون في آذار (مارس) 2022 انتخابات نقابة المهندسين الزراعيين، تمكنـوا مـن تحقيق تقـدم مهم في انتخابـات نقابة المحاميـن، حيث فـازوا بموقع نقيب

0Zbh/knil.tsetrohs//:sptth(1)
(2) OYbh/knil.tsetrohs//:sptth

المحاميــن للمرة الأولى في تاريــخ مشاركاتهم في انتخابات النقابة، كما حقّق الإسلاميون حضــورًا مهمًا في مجلس نقابة مقاولي الانشاءات التي تُعدّ نقابة رجال الاعمال، في حين شهــدت انتخابات أربــع نقابات هي: الأطبــاء، وأطباء الأسنــان، والصيادلة، والممرضين تفاهمــات بين الكتل المتنافسة وتم تشكيل قوائم موحدة وزعت فيها الحصص بينها. وفي كانــون الأول (ديسمبر) اكتسحت كتلة (التاجر) التي تمثل الإسلاميين وحلفاءهم انتخابات غرفة تجارة عمان وحصلت على ثمانية مقاعد من أصل تسعة.

ومــن المحطــات المهمة في أداء الحركة الإسلاميــة في عام 2022 إطلاق حزب جبهة العمــل الإسلامي مشروع «الرؤية الاقتصادية للأردن 2030» خلال مؤتمره العام السادس الذي انعقد في 26/5/2022. وقد استغرق إنجاز المشروع 30 شهرًا بمشاركة مجموعة من الخبراء الاقتصاديين.

ب. الوضع الأمني

خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) 2022 خاض المئات من أصحاب وسائقي الشاحنات في الأردن إضرابًا مفتوحًا عن العمل احتجاجًا على رفع أسعار المحروقات. وانطلقت شرارة الاحتجاجات على رفع أسعار المحروقات من مدينة معان جنوبي المملكة، لتمتد بعد ذلك إلى مدن أخرى.

وعلى خلفية تلك الاحتجاجات وما رافقها من حشود أمنية للتعامل مع الأوضاع في بعض مدن الجنوب، تعرّض نائب مدير شرطة محافظة معان العقيد عبدالرزاق الدلابيح وضباط شرطة آخرون في 2022/12/16 لإطلاق نار من مجهولين أسفر عن وفاة الدلابيح وإصابة ضابطين آخرين. ونعت مديرية الأمن العام العقيد الدلابيح الذي قالت إنه تعرض للإصابة بعيار ناري في منطقة الرأس أثناء تعامله مع أعمال شغب كانت تقوم بها مجموعة من المخربين والخارجين عن القانون في منطقة الحسينية في محافظة معان.

وفي إطار جهود أجهزة الأمن للبحث عن منفذ عملية إطلاق النار على الدلابيح، داهمت قوات من الأمن العام في 2022/12/19 منزل المتهم الرئيس باستهدافه، وجرى تبادل لإطلاق النار أدى لوفاة ثلاثة من أفراد الأمن العام وإصابة خمسة آخرين. كما أسفرت العملية عن مقتل المتهم واعتقال عدد من الأفراد الذين قالت البيانات الحكومية إنهم ينتمون إلى «خلية إرهابية يحمل أعضاؤها الفكر التكفيري».[1]

وخلال العام 2022 واجه الأردن تحديات أمنية متصاعدة على الحدود مع سوريا والتي شهدت العديد من الحوادث الأمنية والمواجهات المسلحة مع شبكات تهريب المخدرات والأسلحة. وزاد من خطورة تلك التحديات وجود جماعات مسلحة على الجانب السوري من الحدود وغياب الجيش النظامي.

ففي 2022/1/16 أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية أنها اشتبكت مع

(1) xYbh/knil.tsetrohs//:sptth

مجموعة من المهربين، ما أسفر عن وفاة ضابط في الجيش وإصابة ثلاثة أفراد آخرين.[1] وبعد يوم واحد من الاشتباك أعلن رئيس هيئة الأركان المسلحة الأردنية في 2022/1/17 عن تغيير قواعد الاشتباك المعمول بها في القوات المسلحة وملاحقة كافة العناصر التي تسعى للعبث بالأمن الوطني.[2]

وفي 2022/1/27 أعلنت القوات المسلحة الأردنية مقتل وإصابة العشرات من مهربي المخدرات على الحدود السورية الأردنية، وقال مصدر عسكري مسؤول إن «المهربين كانت تساندهم مجموعات أخرى مسلحة، وتم قتل 27 شخصا وإصابة عدد من المهربين وفرارهم إلى العمق السوري».[3] وتعليقًا على تصاعد المواجهات على الحدود مع سوريا قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إن الأردن بات «مستهدفاً» من الحدود الشمالية من قبل تجار المخدرات.[4]

وفي تطور مهم حمل بُعدًا سياسيًا، اتهم مدير الإعلام العسكري للقوات المسلحة الأردنية ما وصفها بتنظيمات إيرانية خطيرة باستهداف الأمن القومي الأردني عبر الحدود السورية الأردنية. وأضاف خلال مقابلة تلفزيونية أنه تم رصد تصاعدٍ في عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود السورية، مشيرا إلى أن الهدف منها تمويل المليشيات التي تنشط على الحدود الأردنية.[5]

ج. حالة الحريات العامة وحقوق الإنسان

أثناء وجود الملك عبدالله الثاني في نيويورك لحضور جلسة الجمعية العامة، أصدرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» في 18/9/2022 تقريرًا عن أوضاع حقوق الإنسان في

(1) https://www.jaf.mil.jo/NewsView.aspx?NewsId=2614
(2) https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=201212&lang=ar&name=news
(3) RXbh/knil.tsetrohs//:sptth
(4) 7pog/knil.tsetrohs//:sptth
(5) jYbh/knil.tsetrohs//:sptth

الأردن بعنـوان «الأردن.. الحكومـة تسحـق الحيـز المدني». وأشار التقريـر إلى أن الحيّز المدني في الأردن تقلّص خلال السنوات الأربع الماضية، وأن السلطات تضطهد المواطنين الذيـن ينظّمون أنفسهم ويمارسون المعارضة السياسية سلميا وتضايقهم. وقالت المنظمة إن السلطـات تستخدم قوانين غامضـة ومنتهِكة تجرّم التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، وتحتجـز الصحفيين والنشطاء السياسيين وأعضاء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية المستقلـة وأفراد عائلاتهم وتستجوبهم وتضايقهـم. كما توصلت هيومن رايتس ووتش إلى أن السلطات تقيّد حقوقهم الأساسية مثل العمل والسفر بهدف إلغاء المعارضة السياسية.

وأشارت المنظمة إلى تراجع تصنيف الحيز المدني في الأردن من «معوَّق» إلى «قمعي»، وهـو التصنيف الـذي أعلنه «مرصد سيفيكوس» في كانون الأول2021، وهو منظمة تجمع البيانات عن وضع المجتمع المدني في 197 دولة.[1]

وخـلال العام 2022 جرى توقيف العديد من النشطـاء السياسيين والنقابيين ونشطاء التحـركات الشعبية إضافة لكتّـاب على خلفية تعبيرهم عن آراءهم، واستمر التضييق على نشطـاء نقابة المعلميـن وجرى توقيف العديد منهم، كما تم منع عـدة فعاليات احتجاجية تطالب بإلغاء الإجراءات المتخذة بحق النقابة ومجلسها.

وعقب الاحتجاجات الغاضبة التي شهدتها بعض المدن في جنوب الأردن بعد رفع أسعار مادتـي الديزل والكاز في 2022/10/31 قامت الحكومة باعتقال عدد من الناشطين في تلـك الاحتجاجات، كمـا قامت بقطع خدمة الأنترنت وتطبيقـات التواصل الاجتماعي عن بعض المناطق في بعض الفترات.

د. الوضع الاقتصادي

رغـم الأجواء المتفائلـة وحديث رئيس الوزراء الأردني بداية العـام عن أن الأردن طوى

(1)https://www.hrw.org/ar/news/2022/09/18/jordan-government-crushes-civic-space

صفحــة أزمة كورونــا ويسير على طريق التعافي، إلا أن تطــورات الوضع المعيشي اتجهت باتجاهات مغايرة، وشكل الوضع الاقتصادي والمعيشي التحدي الأبرز الذي يواجه الأردن في العام 2022.

وفي شهر حزيران (يونيو) 2022 أعلنت الحكومة رؤية «التحديث الاقتصادي – إطلاق الإمكانــات لبنــاء المستقبــل»، التي تمثل خريطــة طريق وطنية عابــرة للحكومات بمعايير طموحــة وواقعية بحســب الحكومة. وشملــت الرؤية 366 مبادرة فــي مختلف القطاعات تُنفّــذ على ثلاث مراحل خــلال عشر سنوات وتستهدف توفير مليــون فرصة عمل جديدة للأردنييــن خــلال العقــد القادم من خلال تحديد محــركات التشغيل والنمــو الاقتصادي. ويتطلب تحقيق الرؤية جلب استثمارات وتمويل بنحو 41 مليار دينار أردني (نحو 58 مليار دولار)، ويتم استقطاب الغالبية العظمى من هذه الاستثمارات من القطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.[1]

وفيما نجح الأردن بتجاوز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار المواد الغذائية، وخصوصًــا ما يتعلّق بسعر القمح، فــإن الأمر كان مغايرًا بالنسبة لأسعار المحروقات التي جــرى رفعهــا عدة مرات خلال العــام 2022، وقال رئيس الحكومــة بشر الخصاونة خلال جلســة نيابيــة إنّ خزينــة الدولة «لا تمتلك تــرف أن تدعم المحروقــات، وسنعكس السعر العالمي لأسعار المشتقات النفطية صعوداً وهبوطاً».[2]

وقــد شكلت خطوة رفع أسعار مادتي الديزل والكاز أواخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المحطــة الأخطــر في مسلسل رفــع أسعار المحروقات خلال العــام 2022، حيث تسببت بإعلان أصحاب وسائقي الشاحنات في الأردن إضرابًا عامًا عن العمل وتنظيم اعتصامات حاشــدة امتدت بعد ذلــك لتشمل حافلات النقل العام، الأمر الــذي تسبب بحالة شلل في قطاع النقل العام.

(1) https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=214879&lang=ar&name=news
(2) rXbh/knil.tsetrohs//:sptth

وعلى صعيد المديونية العامة للدولة فقد ارتفع إجمالي الدين العام إلى 37 مليار دينار (نحو 52 مليار دولار) نهاية تموز (يوليو) 2022، فيما ارتفع الدين العام خلال الشهور السبعة الأولى فقط من عام 2022 بنحو 1.371 مليار دينار، حسب تقرير صادر عن وزارة المالية في 14/10/2022. ووفقا لأرقام وزارة المالية، فإن إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 112 % حتى نهاية تموز (يوليو) 2022.[1]

أما على صعيد التضخم، فقد بلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك للتسعة أشهر الأولى من عام 2022 نحو 106.33 مقابل 102.22 لنفس الفترة من عام 2021، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 4.02 % وفق آخر تقرير لدائرة الإحصاءات العامة صدر في 12 تشرين الأول (اكتوبر) 2022.[2]

ولا تزال البطالة تشكل المشكلة الأبرز التي تؤرق الأردنيين خصوصا في أوساط الشباب. ووفق دائرة الإحصاءات العامة فقد بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2022 إلى 22.6 %. حيث بلغ معدل البطالة للذكور 20.7 %، مقابل 29.4 % للإناث. وأوضح تقرير الإحصاءات العامة أن البطالة على مستوى محافظات المملكة سجلت معدلات أعلى من العاصمة عمان، ووصلت في محافظة الطفيلة إلى 27 %، مقارنة مع معدل بطالة وصل 20.5 % في محافظة العاصمة.[3]

٥. الحالة الاجتماعية:

شهدت الساحة الأردنية خلال العام 2022 جدلًا واسعًا وحالة استقطاب مجتمعي حادة نتيجة الخلاف على مشروع قانون «حقوق الطفل» الذي قدمته الحكومة لمجلس النواب ووُجه بمعارضة شعبية واسعة، في حين حظي بتأييد قوي من التيارات العلمانية

(1) 7oog/knil.tsetrohs//:sptth
(2) https://shortest.link/good
(3) ZWbh/knil.tsetrohs//:sptth

والليبرالية. وعلى مدار شهور انشغلت الساحة الشعبية بنقاش صاخب بين المؤيدين والمعارضين جرى خلالها التراشق بالاتهامات. ونتيجة الضغط الشعبي الواسع أقرّ مجلس النواب في 19/9/2022 مشروع القانون بعد إجراء تعديلات جوهرية تعالج التحفظات الشعبية وتنزع عن القانون ما اعتُبر استجابة لإملاءات خارجية تستهدف هوية المجتمع الأردني ومنظومته القيمية.

ولم تكد الأمور تهدأ بخصوص قانون حقوق الطفل حتى تجدّد الجدل في الشارع الأردني في تشرين الثاني (نوفمبر) 2022 بسبب نشر وزارة الثقافة رواية حملت اسم «ميرا» اعتبرت مسيئة للذوق العام ولعادات الأردنيين وخادشة للحياء بشكل صارخ. وعلى إثر الانتقادات والضغوط الشعبية الواسعة سحبت وزارة الثقافة نسخ الرواية وشكّلت لجنة لمراجعة جميع الرِّوايات والأعمال الأدبيَّة التي تدعم الوزارة إصدارها وقررت منع أيّ محتوى دخيل لا يراعي القيم ولا يتناسب مع الهويَّة الثقافيَّة الأردنيَّة.

وخلال شهر كانون أول (ديسمبر) تجدد الجدل مرة أخرى بعد عرض فيلم «أميرة» ضمن فعاليات الدورة 12 من مهرجان «كرامة لأفلام حقوق الإنسان» في العاصمة الأردنية عمان، حيث اعتبرت الأوساط السياسية والشعبية الفيلم مسيئاً للأسرى الفلسطينيين. فقد طرح الفيلم الذي رشحه الأردن لجائزة أفضل فيلم أجنبي روائي في جوائز الأوسكار، قضية في غاية الحساسية لدى الشعب الفلسطيني تتعلق بتهريب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلية النطف لإجراء عمليات تلقيح صناعي من أجل الإنجاب من زوجاتهم.

وقد دخلت المؤسسات الفلسطينية المعنية بشؤون الأسرى الفلسطينيين على خط الجدل الدائر في الأردن حول الفيلم، ودعت هي الأخر إلى وقف عرضه في صالات العرض في الأردن وإلى سحبه من الترشح لجائزة الأوسكار. وعلى إثر ذلك قررت الجهة الرسمية المخولة بتقديم الأفلام للترشح في جوائز الأوسكار وهي الهيئة الملكية الأردنية للأفلام، سحب فيلم أميرة من تمثيل الأردن في ترشيحات جوائز الأوسكار 2022 وقالت الهيئة بيان صادر عنها: «في ظل الجدل الكبير الذي أثاره الفيلم وتفسيره من طرف البعض

بأنه يمسّ القضية الفلسطينية، واحترامًا لمشاعر الأسرى وعائلاتهم، قررت الهيئة الملكية للأفلام العدول عن تقديم أميرة لتمثيل الأردن في جوائز الأوسكار». [1]

(1) Mnog/knil.tsetrohs//:sptth

على صعيد التموضع السياسي وإدارة منظومة العلاقات الخارجية

واجـه الأردن في العـام 2022 العديد مـن التحديات في التموضـع الإقليمي والدولي وإدارة منظومة العلاقات الخارجية، ومن أبرز التطورات على هذا الصعيد:

1) العلاقات الأردنية الإسرائيلية:

شهدت العلاقات الأردنية الإسرائيلية تطورًا إيجابيًا مهمًا عقب مغادرة بنيامين نتنياهو رئاسـة الحكومـة منتصف العام 2021 وتسلّم نفتالي بينيت ويائير لابيد رئاستها بالتوالي، قبل أن ينفرط عقدها وتُجرى انتخابات جديدة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2022 أعادت نتنياهـو إلـى رئاسة الحكومة متحالفًـا مع اليمين المتطرف بزعامـة بتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غفير.

وقد شهدت العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين الأردني والإسرائيلي تطورًا ملحوظًا خلال فترة رئاسة بينيت ولابيد للحكومة الإسرائيلية، ومثلت اتفاقية «الماء مقابل الكهربـاء» التـي رعتها دولة الإمـارات في سياق مشاريـع التعاون الإقليمـي ذروة التعاون الأردنـي الإسرائيلي، كما جرى الحديث عن خطوات لتسريع مشروع «بوابة الأردن» لإقامة منطقة صناعية مشتركة بين الطرفين.

غير أن التطوّر في العلاقات الأردنية الإسرائيلية لم ينجح في ثني الحكومة الإسرائيلية عن إجراءاتها القمعية للشعب الفلسطيني والتي تصاعدت بصورة كبيرة خلال العام 2022، كما أن عمليات اقتحام المتطرفين اليهود للمسجد الأقصى برعاية حكومية تصاعدت هي الأخـرى بصـورة خطيرة. وكان الحـدث الأبرز في هذا السياق تنظيـم مسيرة الأعلام في شهـر أيـار (مايـو) 2022 والتي شارك فيها عشـرات آلاف المتطرفيـن اليهود في ذكرى

سيطـرة الكيان الصهيوني على مدينة القدس، حيث أدوا للمرة الأولى الطقوس والصلوات الدينية وما سُمي بـ «السجود الملحمي» في ساحات المسجد الأقصى.

وفي مؤشر إلى عدم اكتراث الجانب الإسرائيلي بمصالح الأردن الاقتصادية خلال فترة حكومـة بينيـت لابيد، قامت الحكومـة الإسرائيلية في آب (أغسطـس) 2022 بفتح مطار رامون أمام المسافرين الفلسطينيين بحوافز مهمة تستقطبهم للسفر عوضًا عن استخدام المطارات الأردنية، الأمر الذي هدد بتوجيه ضربة قوية للمصالح الاقتصادية الأردنية.

وعلـى الرغـم من انزعاج الأردن مـن إجراءات حكومة بينيت ولابيـد فيما يتعلق بتزايد الإجـراءات القمعية في الضفة الغربية، وتصاعد عمليات اقتحام المسجد الأقصى، وفتح مطار رامون أمام الفلسطينيين، إلا أن الخشية من عودة نتنياهو إلى الحكم في الانتخابات الإسرائيليـة دفعـت الأردن لتجنّب ردود فعل قوية على تلك الخطـوات. غير أن ما يخشاه الأردن حـدث في نهايـة المطاف، حيث يجد نفسه الآن أمام حكومة هي الأشد تطرفًا في تاريخ الكيان الصهيوني.

وشعبيًـا، كشـف استطلاع للرأي العام أجراه مركز الدراسـات الاستراتيجية في الأردن خـلال شهـر أيار (مايـو) 2022 أن غالبيـة الأردنيين (87 %) يعتبرون وجـود (إسرائيل) مصدر التهديد الأكبر لأمن الوطن العربي. [1]

2. استمرار التنسيق الأردني العراقي المصري:

شهد العام 2022 استمرار التعاون والتنسيق الثلاثي بين الأردن ومصر والعراق، وعُقدت العديـد من اللقـاءات على هذا الصعيد. وفي شهر آذار (مارس) 2022 استضاف الملك عبدالله في مدينة العقبة كلًا من عبد الفتاح السيسي ومحمد بن زايد ومصطفى الكاظمي رئيس الوزراء العراق آنذاك. وفي آب (أغسطس) 2022 انعقد في مصر لقاء خماسي جمع

(1) Dnog/knil.tsetrohs//:sptth

ملك الأردن والرئيس المصري وملك البحرين ورئيس الإمارات ورئيس الوزراء العراقي.

وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) 2022 استضاف الأردن أعمال مؤتمر بغداد بنسخته الثانية بحضور الرئيس المصري ورئيس الوزراء العراقي وعدد من المسؤولين العرب. وفي ذات الشهر استضاف الأردن اجتماعًا ثلاثيًّا ضم وزراء خارجية الأردن ومصر والعراق لبحث آلية التعاون ومتابعة نتائج المحادثات الرسمية وتعزيز التعاون وتطوير العلاقات بين الدول الثلاث.

3. فتور في العلاقة مع السعودية

رغم الحفاوة الكبيرة التي استُقبل بها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في 21 حزيران (يونيو) لدى زيارته الأردن، فإنها لم تكن كافية لإنهاء حالة الفتور في العلاقة بين الطرفين على خلفية تباين المواقف إزاء العديد من الملفات، ولم تتمخض الزيارة عن توقيع اتفاقات بين البلدين، كما لم يجر الحديث عن أي دعم مالي للأردن، واقتصر الأمر على توقيع بعض الاتفاقيات بين شركات القطاع الخاص، وهو ما أوضح أن الهدف الرئيس للزيارة كان التمهيد لعقد القمة العربية الأمريكية في جدة بحضور الرئيس الأمريكي جو بايدن.

وفيما حضر الملك عبدالله شخصيًا القمة العربية الأمريكية (قمة جدة للأمن والتنمية) في تموز (يوليو) 2022 ولاحقًا القمة العربية الصينية في الرياض في كانون الأول (ديسمبر) 2022، تغيب ولي العهد السعودي عن حضور قمة بغداد التي عقدت في عمان في ذات الشهر.

4. العلاقات الأردنية الأمريكية:

استمـرت العلاقات القويـة والاستراتيجية بين الطرفين الأردني والأمريكي خلال العام 2022. حيـث يُعتبر الأردن ثاني أكبر متلـقٍ للمساعدات الخارجية الأمريكية في المنطقة بعـد «إسرائيل». وفـي 13 أيار (مايو) 2022 التقى الملك عبـدالله الرئيس الأمريكي جو بايدن في البيت الأبيض لبحث القضايا الثنائية والملفات المهمة في المنطقة.

وفـي 16 أيلول (سبتمبـر) 2022 وقّع الأردن والولايات المتحـدة مذكرة تفاهم جديدة حـول العلاقات الاستراتيجيـة الأردنية الأمريكيـة تؤطّر المساعدات الماليـة التي تعتزم الولايـات المتحـدة تقديمها للأردن للسنـوات السبع المقبلة. وبموجـب المذكرة التي هي الرابعـة بين البلدين ستقدّم الولايات المتحدة مساعدات بقيمة (1،45) مليار دولار سنويا ابتداء من السنة المالية 2023 وانتهاء بـ 2029.

وقـال بيانٌ مشتركٌ صدر عقب توقيع المذكـرة في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطـن، إن مذكرة التفاهـم، باعتبارها صكاً ثنائياً فريداً من نوعه، تمثّل التزاماً أمريكياً بدعم استقرار الأردن وتعكس الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. وأكد البيان «أن الالتزام الأمريكي بأمن الأردن وازدهاره هو التزام راسخ».[1]

ثانيًا: التفاعل بين المتغيرات.. والتوقّعات لعام 2023

فـي ضـوء التفاعلات المتوقعـة للمتغيرات المحليـة والإقليمية والدوليـة خلال العام الجديد، فإن أبرز التوقعات أردنيًا لعام 2023:

1. على صعيد مستقبل المشهد الحزبي في الأردن:

علـى الرغـم من عدم اتضاح الخريطة الحزبية فـي الأردن، فإن التوقعات بأن لا يصل

(1) https://mfa.gov.jo/news/19808

عـدد الأحـزاب التي تنجح فـي تصويب أوضاعهـا وفق القانون الجديـد إلى نصف عدد الأحـزاب الحالـي والبالـغ عددهـا 58 حزبًا. ومن أهـم المعوّقات التـي تواجه الأحزاب السياسية عزوف المواطنين عن الانخراط في الأحزاب السياسية، ووفق استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية فإن 57 % من الأردنيين لا يرغبون بالانضمام الى أي حزب سياسي.[1]

2. على صعيد العلاقة بين الجانب الرسمي والحركة الإسلامية:

أبدى الطرفان حرصًا على إدامة حالة من الهدوء والتعايش وتجنّب التصعيد والاحتكاك خـلال السنـوات الأخيـرة التي تلت فترت سابقة مـن التوتر الشديـد. ويُرجّح أن يواصل الطرفـان سياسة الهدوء والتعايش خلال العام 2023، مع احتمالات لتحسّن محدود في العلاقـة بتأثيـر التطورات المتعلقة بوصول اليمين الصهيونـي المتطرف إلى السلطة في الكيان الصهيوني.

فالجانـب الرسمـي الذي يتوقّع تطـورات سلبية على العلاقة مع الجانـب الإسرائيلي خـلال العام 2023 في ظل الحضور القوي لرمـوز اليمين المتطرّف في حكومة نتنياهو، ربمـا يكـون معنيًا بتعزيز الجبهة الداخلية واستجماع عناصـر القوى الوطنية وتفعيل دور الحالة الشعبية في عملية المواجهة، حيث تشكل الحركة الإسلامية الطرف الأكثر حضورًا فـي الساحة الشعبية، وتمتلك القـدرة على حشد الشارع في مواجهة السياسات العدائية لليمين المتطرّف.

وتبـدو الحركـة الإسلامية معنية هي الأخـرى بمواجهة سياسات اليميـن الإسرائيلي المتطـرّف وتهديداتـه لـلأردن، ويُرجّح أن تسعـى للتعاون مع الجانـب الرسمي ومع بقية القـوى الوطنيـة لتعزيـز وإسناد الموقف الرسمـي في مواجهة أي ضغـوط محتملة على الأردن لقبول صيغ أو مشاريع سياسية تهدد كيان الأردن وهويته الوطنية ومصالحه العليا.

(1) tnog/knil.tsetrohs//:sptth

3. على الصعيد الأمني:

رغم الصعوبات التي تواجه الأردن في ضبط حدوده الشمالية مع سوريا ومنع عمليات تهريب السلاح والمخدرات، إلا أنه أظهر قدرة واضحة على تأمين المناطق الحدودية ومواجهة التحدي الأمني. أما على صعيد التحديات الأمنية الداخلية الناجمة عن الاحتجاجات الشعبية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، فلا يسهل التكهن بها في ظل صعوبة الأوضاع الاقتصادية والمؤشرات المستقبلية التي لا تدعو إلى التفاؤل. لكن في ضوء الاحتجاجات الغاضبة التي شهدها الأردن في الشهر الأخير من عام 2022 يُرجّح أن يكون الجانب الرسمي أكثر حذرًا في إجراءات معالجة الأزمة الاقتصادية.

4. على الصعيد الاقتصادي:

قُدرت موازنة الأردن للعام 2023 بـ 11.4 مليار دينار أردني (نحو 16 مليار دولار) وبعجز موازنة قُدّر بنحو 3.6 مليار دولار للعام الجديد، وارتفعت مخصصات فوائد تسديد المديونية بنحو 210 ملايين دولار ليصل مجموع مخصصات فوائد المديونية في عام 2023 إلى 2227 مليون دولار، الأمر الذي يُرجّح عدم حصول تغييرات إيجابية على الوضع الاقتصادي في البلاد واستمرار الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الأردني، على الرغم من توقّع وزير المالية نموًا بمعدل 2.7 % خلال العام 2023.

5. على صعيد العلاقة الأردنية الإسرائيلية:

يُرجح أن تتجه العلاقة الأردنية الإسرائيلية نحو الفتور الشديد، وأن تشهد العديد من التوترات خلال العام 2023، وبخاصة ما يتعلق بملف القدس والاقتحامات للأقصى ومحاولات الانتقاص من رعاية الأردن للمقدسات الإسلامية في مدينة القدس. وقد بدأت بوادر ذلك تتضح سريعا في الأيام الأولى من ممارسة حكومة نتنياهو واليمين المتطرف لمهامها.

فخلال جلسة مجلس الأمن التي انعقدت في 2023/1/6 لمناقشة اقتحام وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى بطلب من الأردن والإمارات والصين، هاجم المندوب الإسرائيلي في المجلس الأردن واتهمه باحتلال الضفة الغربية عام 1950، وردّ عليه السفير الأردني في الأمم المتحدة بأن الأردن لم يحتل الضفة الغربية أبدًا، وأن ما حصل عام 1950 هو اتحاد بين ضفتي نهر الأردن لممارسة الفلسطينيين الحق في تقرير المصير، حيث كان نصف الحكومة الأردنية من الضفة الغربية.[1]

ويُرجح أن يتجه الأردن لزيادة التنسيق مع السلطة الفلسطينية لمواجهة سياسات نتنياهو وحكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف. وبموازاة ذلك يُتوقع أن يتجه الأردن نحو مزيد من الانفتاح الهادئ على حركة حماس، في سياق معادلة متوازنة لا تستفز السلطة ولا تؤثر سلبًا على العلاقة معها.

وترجع أسباب القلق الأردني من حكومة نتنياهو الجديدة إلى الموقف السلبي لنتنياهو من الأردن ومحاولاته المتواصلة لتهميش دوره الإقليمي ولا سيما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. والأخطر من ذلك أن اليمين الإسرائيلي المتطرّف الذي يرفض أي مفاوضات أو حلول سياسية مع الفلسطينيين يتبنّى مشروع الوطن البديل وتوطين الفلسطينيين في الأردن تحت مسمى «الخيار الأردني» الذي يُطرح في سياق مشروع الفدرالية أو الكونفدرالية بين الأردن والضفة الغربية.

6. على صعيد العلاقات الإقليمية:

يُرجّح أن يواصل الأردن خلال العام 2023 التنسيق مع العراق ومصر والإمارات في التحرك السياسي على المستوى الإقليمي. وتشير الدعوة الأردنية الإماراتية المشتركة لمجلس الأمن لعقد جلسة خاصة لمناقشة اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي بن غفير للمسجد الأقصى مطلع العام 2023، إلى توجّه لتعزيز التقارب

(1) bnog/knil.tsetrohs//:sptth

والتنسيق الأردني الإماراتي خلال الفترة القادمة.

فيما لا تظهر مؤشرات إلى تغيير مهم سيطرأ خلال العام الجديد على العلاقة الإردنية السعودية التي ما تزال تشهد فتورًا ملحوظًا. ويُرجّح أن ينفتح الأردن بصورة إضافية على العلاقة مع النظام السوري، ولا يُستبعد أن تشهد علاقته مع إيران تقاربًا خلال الفترة القادمة بتنسيق مع رئيس الوزراء العراقي الحالي محمد شياع السوداني الذي يتمتع بعلاقات جيدة مع إيران.

7. على صعيد العلاقات الدولية:

يُتوقّع أن تتعزّز العلاقات الأردنية مع الولايات المتحدة التي ينظر إليها الأردن كأهم حليف استراتيجي على المستوى الدولي. كما يُرجح أن يستفيد الأردن من قلق الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من توجهات حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف، من أجل زيادة التنسيق مع الطرفين بخصوص احتواء تلك التوجهات، وهو ما يوفّر غطاء دوليًا للأردن في مواجهة التداعيات الخطرة المحتملة للسياسات الإسرائيلية التي لا تُراعي مصالحه الوطنية.

وبموازاة ذلك يُرجّح أن يتجّه الأردن إلى تعزيز التواصل مع الصين وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، ولكن بصورة لا تؤثر سلبًا في علاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وعلى صعيد الموقف من الحرب الروسية الأوكرانية التي اتخذ الأردن موقفًا محايدًا ومتوازنًا منها، يُتوقّع أن يواصل الأردن اعتماد ذات السياسة في العام الجديد.

ثالثًا: أبرز التحديات في عام 2023 والتوصيات

من أبرز التحديات التي تواجه الأردن داخليًا وخارجيًا في العام 2023:

أ) التحديات الداخلية، ومن أهمها:

1. التحدي الاقتصادي والمعيشي في ظل تزايد الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الأردني وعجز الموازنة المتوقّع والمقدّر بنحو 3.6 مليار دولار.

ومن المهم الالتفات لخطورة الوضع المعيشي الضاغط والناجم عن ارتفاع معدلات التضخم وتآكل المداخيل نتيجة الارتفاع المضطرد في الأسعار، لما لذلك من تداعيات سلبية على الوضع المعيشي وعلى حالة الاستقرار المجتمعي والنفسي، وما يترتّب على ذلك من ظواهر اجتماعية مثيرة للقلق.

2. تحدي الإصلاح السياسي وتعزيز الجبهة الداخلية.

وهو ما يتطلب من الجانب الرسمي اتخاذ خطوات مهمة لتعزيز الثقة الشعبية بجدوى وأهمية المشاركة السياسية وبجدية مسار الإصلاح المتدرّج الذي تم اعتماده في العام 2022. وثمة قناعة تتزايد في الأوساط السياسية والشعبية في الأردن ترى أن تحقيقالإصلاح السياسي بات مدخلًا مهمًا ومتطلبًا ضروريا لتعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة التحديات.

ب) التحديات الخارجية:

1. مواجهة سياسات اليمين الصهيوني المتطرّف التي تستهدف الأردن بصورة مباشرة. ولا شك أن خطورة هذا التحدي قد تزايدت بصورة ملحوظة تستدعي التصدي لها بكفاءة عالية وبتوافق رسمي وشعبي يحقق تكامل الأدوار ويعزز مناعة الجبهة الداخلية.

كما يحتاج الأردن في مواجهة هذا التحدي إلى تعزيز التنسيق مع الحالة الفلسطينية التي تواجه هي الأخرى ذات التحدي. وهذا يتطلّب تعزيز التنسيق مع الجانب الفلسطيني الرسمي في خطوات المواجهة السياسية والملاحقة القانونية للاحتلال في مختلف المحافل الدولية. ويتطلّب في ذات الوقت الانفتاح على الحركات الفاعلة والمؤثرة في الساحة الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة حماس التي تُبدي حرصًا على دعم الموقف الأردني في القدس وفي الرعاية الأردنية على المقدسات وتبدي استعدادها للتعاون في مواجهة المشاريع التي تستهدف الأردن من خلال التوطين والوطن البديل و«الترانسفير».

2. القدرة على تحقيق تموضع مناسب وفاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي في ظل المعطيات الدقيقة والضاغطة.

ويبدو الأردن بحاجة ماسّة، أكثر من أي وقت مضى، لإدارة فاعلة لمنظومة علاقاته الإقليمية والدولية، تقوم على التوازن وتنويع الخيارات، بما يخدم مصالحه الوطنية العليا، ويعزّز حضوره الإقليمي.

فلسطين خلال العام 2022

ومساراتها المتوقعة خلال العام 2023

وتوجهات الأطراف الدولية والإقليمية تجاهها

مركز «يبوس» للاستشارات و الدراسات الاستراتيجية

د. إياد أبو زنيط*

(*) الصفة: مدير وحدة تحليل السياسات في مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

- مدير وحدة تحليل السياسات في مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، فلسطين.
- أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة الاستقلال
- نشر العديد من أوراق السياسات والأوراق البحثية التي تناقش القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة.
- ويركز في جل دراساته على القراءات المستقبلية من خلال سلسلة المشاركات في المؤتمرات والندوات الأكاديمية، إضافة لإشرافه ومناقشته لكثير من رسائل الماجستير.

أ. سليمان بشارات*

(*) الصفة: مدير ومؤسس مركز يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، رام الله

- باحث وإعلامي متخصص في القضايا السياسية ودراسات الشرق الأوسط.
- نشر له العديد من الدراسات والأبحاث ضمن مؤسسات بحثية فلسطينية وعربية.
- صدر له كتاب حول النظام السياسي الفلسطيني.
- محاضر ومدرب في العديد من القضايا السياسية والتنموية.

الملخص التنفيذي

يُعالج التقرير في أجزاءه المتنوعة، جُملةً من المتغيرات المهمة التي طرأت على الساحة الفلسطينيــة، وفي الجزء الأول من التقريــر، تم التعرض للمحور السياسي، فقد تم وصف ورصــد وتحليل الأداء السياسي الرسمي، وطبيعة العلاقة بين القوى والحركات والأطراف الفلسطينية، وأبرز مستجدات تلك العلاقة خلال العام 2023م، فضلاً عن التعرض لطبيعة العلاقــات الفلسطينية الخارجيــة، بمحاورها الدولية والعربية والإقليمية، حيث لوحظ في البعد السياسي، تطورات أفضل من العام 2022، بينما بقيت العلاقة الفلسطينية الداخلية تُراوح مكانها دون إحراز تقدمٍ ملموس، فيما عانت العلاقات الفلسطينية العربية من التوتر، وكــذا الحال مــع بعض العلاقات الخارجية، لا سيما العلاقــة الأمريكية الفلسطينية، وهي الملاحظات التي جرى بناءً عليها استشراف العام 2023م وما بعد في التقرير.

ويرصــد المحــور الثاني من الجزء الأول في التقرير، تغيــر أدوات النضال الفلسطيني، وكذلــك ظهور قوى وتنظيمــات جديدة متنوعة ومختلفة، وذات توجهات عملية واضحة وما أحدثه ذلك من تأثير على الحالة الفلسطينية وفي الحالة الفلسطينية، وكذلك بروز القضية الفلسطينية إعلاميا خلال مونديال قطر2022، وما أحدثه ذلك من تعزيزٍ عالمي لها.

أمــا اقــي المحور الاقتصادي والأمني فتمَّ رصد أبــرز المتغيرات الاقتصادية والأمنية، والاجتماعيــة، فــي محاولة للوصول إلى بعض التوقعات المستقبلية التي يُمكن حدوثها في العــام 2023، أو فهــم اتجاه سير تلك المتغيرات، مما يُسهم فــي إعطاء صورةٍ أوضح عن الحالــة الفلسطينية المستقبلية، التي تُمكن المهتميــن بوضع بدائل وسيناريوهات محتملة يُمكــن مــن خلالها، تصحيح مسار الحالة الفلسطينية، حيث لوحظ تراجعاً عاماً في الأداء الاقتصــادي الفلسطيني، وارتفاعاً لنسب البطالة، وتزايــداً لعدم الاستقرار الأمني، فضلاً عــن ارتفاع مستويات الجرائم، وتنامي العنف المجتمعي التي انتقلت للعام 2023من العام 2022، مــع تخلخــلٍ في الوضع التعليمي، وهــي المتغيرات التي حكمــت تحليل المشاهد

الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

أمّا الجزء الثاني من التقرير، فقد خُصص لتحليل المتغيرات سابقة الذكر على الساحة الفلسطينية في المستقبل للعام 2022، بحيث أظهر التحليل سيناريوهاتٍ متشائمة أو ذات تفاؤل حذر حول وجود تغيرات مهمة يُمكن حدوثها في العام 2023، فقد تم الخلاص إلى استنتاجاتٍ متعددة، تتمثل في بقاء الوضع الساسي معقداً دون حل للمشكلة التي أفرزت تداعياتٍ خطيرة على الساحة الفلسطينية والمتمثلة في الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، فيما توقع التقرير حدوث تغيراتٍ إيجابية بسيطة على مستوى العلاقات الخارجية الفلسطينية، خاصة العلاقة الأمريكية الفلسطينية، وبقاء العلاقة العربية الفلسطينية متوترةً مع الدول العربية التي انخرطت في ملف التطبيع، مع توقعٍ لتنامي العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في العام القادم، واستمرارٍ للاستيطان، وثابت معدلات الجريمة فلسطينياً، وتراجعٍ للوضع التعليمي.

وقد شارك في التقرير الاستراتيجي، باحثين من مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، حيث قام كل من د. إياد أبو زنيط، المختص في الشؤون السياسية، والأستاذ سليمان بشارات، المختص في الشأن السياسي أيضاً بكتابة التقرير.

الجزء الأول: التشخيص ورصد المتغيرات والتطورات المهمة

أولاً: البعد السياسي الداخلي

أ. بقاء حالة التشظي السياسي حاضرة في الحالة الفلسطينية

حمل العام 2022 معه الانقسام السياسي الفلسطيني، والذي نشأ منذ تكون البدايات الأولى له في العام 2006، وهذا ما انعكس بدوره على الأداء الرسمي للمؤسسات الفلسطينية، والرؤية الفلسطينية الموحدة إزاء الأخطار الخارجية، والتي تمثلت أهم انعكاساتها في بقاء إشكالية التمثيل للمؤسسات الفلسطينية منقسمة، والتي تُعد إحدى الإشكاليات المزمنة في التجربة الفلسطينية، حيث تكمن الإشكالية بشكلٍ مختصر في تغول الأطر التنفيذية على التشريعية، أو سيطرة فصيلٍ واحدٍ على الحالة السياسية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجود الاحتلال كمستفيدٍ أول من تلك الحالة، والساعي إلى إضعاف القدرة على علاج الخلل في البنى المؤسسية الفلسطينية.

بقي التمثيل السياسي الفلسطيني غير الموحد في الموقف والجامع للرؤية بين طرفي الانقسام في الساحة الفلسطينية، والمتمثل في حركتي فتح وحماس، واستمر في العام 2022م، رغم الوصول إلى حالةٍ من التقارب في رفض ما تعرضت له القضية الفلسطينية من تصفيةٍ واضحة، فيما بدا وكأنه تغليبٌ للمصالح الحزبية على المصلحة الوطنية بين الطرفين، على الرغم من عقد مؤتمر الجزائر في نهاية شهر 10 من العام 2022، والذي نص على عدة بنود تمثل أهمها في[1]:

(1) الفصائل الفلسطينية توقع اتفاق مصالحة في الجزائر، عرب 48، 2022/10/13، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي:
https://www.arab48.com/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%

1. التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود والتصدي ومقاومة الاحتلال لتحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني واعتماد لغة الحوار والتشاور لحل الخلافات على الساحة الفلسطينية، بهدف انضمام الكل الوطني إلى منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

2. تكريس مبدأ الشراكة السياسية بين مختلف القوى الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك عن طريق الانتخابات، وبما يسمح بمشاركة واسعة في الاستحقاقات الوطنية القادمة في الوطن والشتات.

3. اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق المصالحة الوطنية عبر إنهاء الانقسام.

4. تعزيز وتطوير دور منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها، بمشاركة جميع الفصائل الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بجميع مكوناته ولا بديل عنه.

5. يتم انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج حيث ما أمكن، بنظام التمثيل النسبي الكامل وفق الصيغة المتفق عليها والقوانين المعتمدة بمشاركة جميع القوى الفلسطينية، خلال مدة أقصاها عام واحد من تاريخ التوقيع على هذا الإعلان.

6. الإسراع بإجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وفق القوانين المعتمدة في مدة أقصاها عام من تاريخ التوقيع.

7. توحيد المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتجنيد الطاقات والموارد المتاحة الضرورية لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار ودعم البنية التحتية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بما يدعم صموده في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

8. تفعيل آلية للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية ومتابعة إنهاء الانقسام

وتحقيق الوحدة الوطنية والشراكة السياسية الوطنية.

9. يتولى فريق عمل جزائري عربي الإشراف والمتابعة لتنفيذ بنود هذا الاتفاق بالتعاون مع الجانب الفلسطيني وتدير الجزائر عمل الفريق.

إلا أنه وبالرغم من بروز روح إيجابية بين أطراف الانقسام الفلسطيني، لم يُحقق مؤتمر الجزائر أهدافه، الحقيقية، وشكل الاتفاق جولة جديدة فقط من جولات الحوار الفلسطيني الداخلي، ولم تُترجم لأفعال عملية على الأرض، حيث كانت أبرز بنوده الإسراع في إجراء انتخابات فلسطينية على كافة الأصعدة للخروج من حالة الانقسام الفلسطيني الراهن، والذي ألقى بظلاله الثقيلة على مكانة القضية الفلسطينية، عربياً ودولياً.

أ. غياب الحلول الفلسطينية الديمقراطية للتغلب على تصدعات الحالة المنقسمة

أدى الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، إلى تراجع في الحالة الفلسطينية على كل المسارات، والتي كانت متراجعةً إلى حدٍ كبير قبيل الانقسام، فقد كان النظام السياسي الفلسطيني يعاني من أزمة تشمل البنية والأداء قبل النتائج التي أفضت إليها الانتخابات التشريعية في 25 كانون الثاني (يناير) 2006، وجاء الانقسام لتنتج معهُ مرحلة أخرى في سياق تفاقم الأزمة وشمولها، حيث احتدم الصراع داخل النظام السياسي الفلسطيني ذاته على مقتضيات الشرعية والهوية وأسسها. وصار هنالك حالة من تكريس من الفصل السياسي والإداري بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ونجمت عنها وصاحبتها ممارسات شكّلت اعتداءً صارخاً على الحُريات والحقوق ومكتسبات الشعب الفلسطيني طوال العقود الماضية.[1]

لقد تفسخ النظام السياسي الفلسطيني، على هشاشته وضعفه، ما أدى إلى تعميق ظاهرة الانقسام السياسي والاجتماعي والإداري والجغرافي، وحتى الثقافي والنفسي،

(1) بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، ورقة سياسات بعنوان «**الخروج من الأزمة الراهنة ضرورة وطنية لا تحتمل التأجيل**»، غزة، أيلول (سبتمبر)، 2007، ص4

بيـن أبنـاء المجتمـع الواحـد، وعلـى الأرض التـي يناضل مـن أجـل إقامـة دولتـه ذات السيـادة عليها.[1] وترَسَّخ الانقسام وامتد أفقيّاً وعموديّاً، فـزاد النظام السياسي تَفسُّخاً، وتَفسّخَـت الجُغرافيـا، وشبّ جيـل كامل والصورة فـي عينيه وذهنـه أن التناقض تناقض فلسطينـي- فلسطينـي يسير بخـط موازٍ للتناقض مـع المحتل. وشـكل الانقسام تهديداً للمصالـح العليا للشعـب الفلسطيني في عموم أماكن تواجده، ونشأ واقع أصبحت فيه لكل تجمـع فلسطيني قضاياه الخاصة، وتراجع الاهتمام فيه بالقضية المركزية، قضية التحرر والاستقلال والعودة، واندفع كل تجمع للانشغال بهمومه الخاصة.

وقـد تفاقمت تداعيـات الانقسام ضمن محاورَ متعددة ألقت بثقـل ظلالها على الحالة السياسية الفلسطينية برمتها، فكانت أبرز تداعياته تتمثل في:

1. تداعياتٍ مؤسساتية أفرزت انقسام السلطة إلى سلطتين، واحدة في الضفة وأخرى في غزة، وهذا ما شل الحياة الديمقراطية في الضفة وغزة، وأدى لاستئثار كل طرفٍ فلسطيني بما يُحقق مصالحه، فغاب المجلس التشريعي ودوره الضروري في الحياة الفلسطينية، ما انعكس بشكلٍ سلبي على عملية فصل السلطات، وتحكم الأجهـزة التنفيذية بالقـرارات، وهذا بدوره أدى إلى تراجـع العمل الحزبي، وصار على الأرض كيانين تُجسد وجودهما الفعلي مؤسسات متوازية.

2. انتقاص سيادة القانون، كان أحد النتائج الفعلية التي برزت بعد الانقسام، وخاصـةً فيما يتعلق بسـن القوانين والتشريعات التي صـدرت في غزة دون العودة لرئيـس السلطة، وصدرت قرارات بقوة عن الجهـاز التنفيذي في السلطة المتمثل فـي الرئيـس الفلسطيني دون العـودة للتشريعي المعطل أساسـاً، وتراجعت وتيرة عمـل المنظومة القانونية برمتها، نظراً لكـون الحالة السائدة حالة مناقضة لحكم القانـون، وهـذا ما خلق واقعـاً قانونياً مستنـداً للأيديولجيات الحاكمـة أكثر منه

(1) المركز الفلسطيني للأبحاث والسياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، وثيقة الوحدة الوطنية، فلسطين، رام الله، 2016، ص8-10.

استناداً للمرجعيات القانونية.[1]

3. اتساع الفجوة بين مكونات المجتمع، كانت أحد المعالم الراسمة للمراحل اللاحقة للانقسام، قد فاقم الاستقطاب الحاد بين حركتي فتح وحماس، والذي ظهر في وجود قوتين متوازنتين تستند كل منهما إلى مصادر لتعزيز شرعيتها في ظل الانقسام؛ حدة الخلافات، وتحول ذلك إلى وسيلة لإبقاء الوضع القائم على حاله، وإلى ميدان للتنافس الداخلي على مواقع القوة والنفوذ تحت الاحتلال. وساهمت الخلافات وتباين المصالح المختلفة للحركتين، في إحداث مزيد من التشظي في صفوف الفلسطينيين.[2] وتحركت ديناميات التقويض الذاتي كالعسكرة، وانعدمت الرؤية الموحدة، وفشلت عمليات الاندماج السياسي والاجتماعي، وانفلتت مختلف أشكال الولاءات العصبية: فئوية وجهوية وعائلية. وأصبح شائعاً استخدام العنف والقوة المفرطة في معالجة التناقضات الداخلية في صفوف الشعب، وانتشرت ثقافة وقيم العنف، وانتهاك حقوق الإنسان، وتعرضت قدرة الإنسان الفلسطيني على الصمود للخطر، وضربت التعددية السياسية وآليات الديمقراطية، وتفاقمت ظواهر الإقصاء والتكفير والتخوين وعدم الاعتراف بالآخر وبحق الاختلاف، وذلك خلافاً لما كانت عليه الهوية الوطنية عندما كان الشعب الفلسطيني يواجه الاحتلال بالثورة والانتفاضة. ولم يعرف الوطنيون الفلسطينيون حينها هويّات فرعية مُتناحرة أو انتماء إلا لفلسطين، الأمر الذي جنبهم الوقوع في متاهات الصراعات العرقية والطائفية والجهوية التي تعاني منها اليوم كثير من الدول العربية والإسلامية، إلا أن توقُّف المواجهة الساخنة مع العدو وحالة الانقسام أفرزا تداعيات سلبية على وحدة وتماسك المجتمع والهوية..

إذاً، يُمكن الخلاص بسهولة إلى أنّ الانقسام، وتحولاته الناشئة حالت وبشكل كبير

(1) محمد أبو مطر، أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة، في: «أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون: معالجات من منظور القانون، والسياسة والاقتصاد» (بيرزيت: معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2014)، ص88.

(2) باسم الزبيدي، الانقسام الفلسطيني جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مجلة المستقبل العربي، العدد 446، نيسان (إبريل)، 2016، ص88.

فـي منـعِ أي تغييرٍ ديمقراطي فـي الساحة الفلسطينية، وهذا بحـد ذاته يُعتبر عاملاً مـن العوامـل التي من المهـم دراستها في إطـار التطرق لتكوين رؤيـة مستقبلية حول الاستراتيجيـات التـي من الممكـن استخدامها في المراحل المستقبليـة ما بعد العام 2021، وخاصة فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية والوضع السياسي.

ثانياً: المواجهة مع إسـرائيل واستمرار النضال الفلسـطيني (أدوات متنوعة، ساحات مختلفة، وتنظيمات جديدة)

شهـد العام 2022 مواجهات مختلفة مع إسرائيل، ونقلة نوعية في تنوع وسائل النضال الفلسطيني وأساليبه، وبروز تنظيماتٍ فلسطينية جديدة، دشنت مرحلةً مختلفة من مراحل التصعيد مع المحتل، على الساحة الداخلية وفي الساحات الخارجية أيضاً، ويمكن التعبير عن ذلك من خلال التالي:

أ. تنظيمات جديدة بحلة مختلفة وأهدافٍ واضحة

حيـث برز تنظيمـان جديدان، لم يأخذا شـكل التنظيم الفلسطينـي الراديكالي، وإنما شـكلاً مختلفاً تمثل في تكتـلاتٍ جديدة، هدفها المواجهة مع الاحتـلال الإسرائيلي، دون الاهتمام بالبعد السياسي، وكان لتنظيم عرين الأسود الصدى الأكبر في المواجهة، والذي لم يتوقف جيش الاحتلال عن ملاحقته حتى اللحظة، ولعل أبرز ما أظهرته حالة تنوع أدوات النضـال ووجـود أذرع جديدة تقودها، هو تمكنها مـن تعبأة مساحة غير مفعلة في الساحة الفلسطينيـة، ووجود خطاب نظـري يتم ترجمته لعملي، وكذلك وجـود فلسطيني مخالف للتوقعات[1]، حيث، تزايدت في الآونة الأخيرة اعتداءات الاحتلال وتكررت تباعاً، وذلك في ظل غياب أفق سياسي لأية حلول ممكنة، على العكس حوصرت المدن الفلسطينية، وضُيقت

(1) إياد أبو زنيط، **كتيبة جنين وعرين الأسود، أذرع مقاومة عابرة للأطر التنظيمية**، مركز رؤية للتنمية السياسية، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي:
https://vision-pd.org/%d9%83%d8%aa%d9%8a%d8%a8%d8%a9-%d8%ac%

وسائـل العيشـ، وأصبحت الاقتحامات الإسرائيلية شبه يوميـة، فيها اغتيالات واعتقالات ومحاصرات، وترافق ذلك مع تغول لسطوة المستوطنين في الضفة، واعتداءاتهم المتكررة المسنـودة بقـوة جيش الاحتلال، التـي أحالت الضفـة الغربية أحياناً إلـى كنتونات يتنقل ساكنيها تحت تخوفٍ من تلك الاعتداءات، التي أفرزت مطالباتٍ مجتمعية بضرورة التصدي لتلـك الجماعـات المتطرفة، بل وتحذيرات من حالة مشابهة لتلك الحالة الي سبقت العام 1948م، مطالبـاتٌ ضجت بها وسائل التواصل الاجتماعـي، لتتحول من مطالباتٍ نظرية، إلـى ولادات عمليـة لأفعال مقاومة، كانـت في بدايتها أفعالاً فرديـة، لينتج عنها فيما بعد ولادت لمجموعـاتٍ منظمة، وجدت مساحة غيـر مفعلة من العمل، خلفها التراجع الحزبي الحاصل في الحالة الفلسطينية، وتبعات الانقسام الذي ألقى بظلاله الثقيلة على الفصائل الأكبر فيه، وانشغالها بالتبعات السياسة ذات الصلة.

تراجـع حزبي في العمـل يعود بأبرز أسبابه إلى عدم وجود بيئـةٍ سياسية داعمة بشكل جـدي للفعل المقـاوم في الضفة، بيئة سياسيـة تحصر الفعل المقـاوم بفعلٍ مفصل على الهـوى، دونَ الإيمان بأنّـه نتيجة منطقية لوجود الاحتلال، وفعـل ديناميكي مستمر متعدد الأبعاد، قد يخفت أو يشتد، قد يكون مسلحاً أو سلمياً، نخبوياً أو جماهيرياً، لكنّ تأثيراته تكون أكبر كلما كان منظماً فتأتي نتائجه مكثفة أكثر شمولاً واستدامة، وهو ما حاولت تلك المجموعات الناشئة العمل عليه، فبعد أن كانت أفعالها قائمة على العمل الفردي، استطاعت تنظيم نفسها، وترتيب أعمالها المقاومة، وهو ما زاد من حضورها في الحالة الفلسطينية، حضور كان سبباً في إسراع الفصائل الفلسطينية بمختلف مسمياتها إلى نسج علاقاتٍ مع المجموعـات الجديدة وتبني جزءٍ مـن دعمها، أو مدحها، ففي الوقت الذي حرصت حركة فتـح على إبراز انتماء عناصرها في تلك المجموعـات، بدءاً من الشيشاني والدخيل، نواة الخليـة الأولى، ووصولاً للشهيد إبراهيـم النابلسي، حرصت حركة حماس، على تبيان أنّها تقـدم الدعم المعنـوي وربما المادي لتلك المجموعات، بل وتجاوز الأمر موضوع الحركات فوصل إلى العلاقة مع الأجهزة الأمنية، التي أعلنت «عرين الأسود» صراحة، أنها لا تدخل فـي حالة صدامٍ معها، ليصبح خيـار المواجهة الأمنية مع تلك المجموعات غير قائم، وأن

الأجهـزة الأمنيـة إن لم تصطف مع تلك المجموعات فلن تكـون في مواجهتها، خاصة وأن عدداً من الشهداء الذين ارتقوا كانوا من منتسبيها في جنين ونابلس.

الحاجـة الحقيقيـة إلى وجود نمـوذج جامعٍ مُوحد كانـت أحد الأسباب التـي أدت إلى الظهـور، نماذج التضحيـة التي أُفرزت وأظهرت أقصى درجات الحرص على وحدة الصف كانـت لهـا انعكاساتهـا الإيجابية والدافعة نحو التفـاف الشارع الفلسطينـي حول برنامج الجماعـات الناشئة الجديدة، ومـن ذلك توصيات الشهيد إبراهيـم النابلسي التي مزجت بيـن الحـب للأم والوطن، والتوصية بالوحدة، وعدم تـرك المقامة. مثلما قدم فتحي خازم (أبـو رعد) مثـالاً للفلسطيني الصادق، المقاوم، الذي يُقدم نفسه وأبناءه فداءً للوطن، وهو يُـردد كلماته تلك عن الوحدة وأهميتها، وضرورات رصف الصفوف في أحلك الأوقات الي يمـر بهـا الإنسان، في توديع أبناءه شهداء، وعدم نسيان الوحدة، والتذكير بخطر الاحتلال والمصيـر الجمعي المشترك، والنأي بالنفس عـن أي استقطاب حزبي، بل الوصول لحالة مـن نقاش أدوات النضال الفلسطيني، جعلت من النمـاذج السابقة أيقونات وحدة والتقاء، وجد فيها الشارع الفلسطيني ضالته، التي تركتها الحالة الحزبية فارغة.

فلسطيني جديد مُخالفٌ للتوقعات مستحقٌ لتوفير مقومات الاستمرار

جـاء ظهـور أجيال شابة تقود المنظمات الفلسطينية الجديـدة، مخالفاً للتوقعات، فقد أقـر وزير الدفـاع في جيش الاحتلال، أن نابلس وجنين، وهمـا مكاني نشوء «كتيبة جنين» و«عرين الأسود»، باتتا تُشكلان تحدياً كبيراً وترافق ذلك مع تقرير نشرته صحيفة معاريف من إعداد الجيش، كانت خلاصته تدور حول عدم القدرة على فهم تركيبة هذه المجموعات المسلحـة وخطواتها فـي الإعداد، وكيفية تفكيرهـا، وامتداد رقعـة اتساعها، فهي تشكل مفهومـاً جديـداً للعمل ضد الاحتلال، وتعمل على قيـادة خطٍ وطني جديد، وهذا ما شكل مـن أتسـاع نطاقها أمراً عابراً للمفهـوم الحزبي الموجود في الشـارع الفلسطيني والأطر التنظيمية فيه، الأمر الذي لاقى قبولاً بين فئات شابة مختلفة وجدت في هذه المجموعات

الناشئة حاضنتها المعنوية، التي تعتمد على التضحية إلى أكبر حد، وربما تُصبح فيما بعد حاضنة فكرية.

فالملاحظ من سياق تنفيذ هذه المجموعات لعملياتها تبني مفهوم التضحية، وقيام قادتها بالعمل بأنفسهم دون الاكتفاء بالتوجيه والإرشاد، وهذا ما جعل منهم محل الاستهداف الأول لدى جيش الاحتلال، تلك القيادات الشابة غيرت مفهوم الفلسطيني الجديد الذي جاء مُخالفاً للتوقعات، فبعد مراهنة الاحتلال على صناعة فلسطيني جديد ترتبط مصالحه بالاحتلال، وتكون مانعاً له من العمل ضده، إذا بجيل جديد يرى فيه السبب المباشر لتردي الوضع الفلسطيني، ويتخذ منهجاً جديداً في التفكير، لا يكتفي بإلقاء اللوم على الحركات والأحزاب الفلسطينية أو السلطة السياسية، بل يتخذ من العمل المباشر وسيلته المتبناة، وفي ذات السياق يبعث برسائله لتلك الأحزاب والسلطة السياسية، بضرورة اتباع نهجه، ولا يرى فيها منافساً أو عدواً له.

منهج التفكير هذا، كان سبباً من أسباب اتساع رقعة التأثير، والقفز عن مظلة الفصائلية والحزبية، وتعديها باتجاه رسم مسارات جديدة في العمل، جعلت الحركات الفلسطينية أمام اختبار حقيقي، فإما اتباع نفس النهج أو دعمه، أو الإقرار بعدم القدرة، والدخول في حالة من الذوبان.

أمام ما سبق، يُشكل توفير متطلبات الاستمرار لهذه المجموعات، الأداة الرئيسية لاستعادة الفصائل التقليدية زخمها في الشارع، وهذا يتطلب بشكل أساس القفز عن المحددات التي أصبحت عائقاً أمام الفعل، واتخاذ قراراتٍ مصيرية على طريق اللحاق بهذا الفعل النضالي المتنامي التأثير، والذي إن لم يتطور اليوم لانتفاضة جديدة، فهو يُشكل بداية الانطلاق نحو مساراتِ عمل ونضال ستأخذ منحى الانتفاضة في الأيام القادة، وهو بكل حالٍ من الأحوال يعني ضرورة وجود قناعة وجرأة لدى حركة فتح بأن الاتفاقيات الموقعة (أوسلو) باتت تُكبل عملها، ووجود إيمان لدى حركة (حماس) بأن السلطة مصيدة الحدِّ من العمل، والتقوقع خلف جدار الاتفاقيات والإمساك بالسلطة، سيخلفان فراغاً

قاتـلاً، لا بُدَّ وأن يظهر من يستثمره، وعندهـا سيصبح اللحاق أمراً صعباً، ففكرة الاكتفاء بإشارات إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي من قبل حماس، أو ظهور فتح كتنظيم له بعض عناصـرهُ في تلك المجموعات، أو محاولات السلطة استيعاب أفراد المجموعات الجديدة فـي الأجهـزة الأمنية، كلهـا لا تُشكل إلا موقفاً مناصراً، يخشـى أصحابه على أنفسهم من فقدان التأثير أكثر في الشارع الفلسطيني، وليس فعلاً يرتقي إلى تقديم مقومات الاستمرار، بل فعلٌ يخدم إستراتيجيات حزبية مُتبناة مسبقاً أقرب من إلى الاستثمار.

«عرين الأسود» و«كتيبة جنين»، يُشكلان بنموذجيها، سواءً نضجَ أم توقف، نواة الانطلاق نحو فصائلية جديدة يُمكن أن تتبلور لاحقاً، لتُشكل نموذجاً قيادياً جديداً، فصحيح أن تلك المجموعـات مـا زالت تبحثُ عن هويتها الفكريـة والتنظيمية، ولربما هي محكومة إلى رد الفعـل أكثر منـه إلى الفعل حتى الآن، ولكنها في حال لاقـت مقومات الاستمرار، ستشكل نموذجاً فصائلياً جديداً في الحالة الفلسطينية.

خطابٌ نظري ونتائج عملية أرقت الاحتلال

شـكل الخطـاب النظري الـذي اتبعته تلـك المجموعـات الناشئة، بصيغـه التوحيدية الكثيـرة، وتوجيـه بوصلته نحو الاحتلال بشكل مباشر، خطاباً نظرياً جاذباً لشرائح واسعة فـي المجتمع الفلسطيني، اعتاد لسنوات طـوال سماع خطاباتٍ نظرية لا تخلو من تحميل طـرف للآخر المسؤولية عـن مآلات الحالة الفلسطينية، هذه الخطابات التي حملت صفةً دفاعية، لم تلبث وأن تحولت إلى أفعالٍ عملية على الأرض تترجمت في شكل ردودٍ سريعة على عمليات الاحتلال، وأصبحت تتخذ من المقاومة السبيل الأول للمواجهة، وهذا ما زاد ثقـة الشارع الفلسطيني في المنظمـات الناشئة، بعد اعتياده على تصريحاتٍ نظرية، قلما تتُرجـم إلـى أفعال، فتبني النخب الموجهة لخطابات نظرية دون قدرة على الفعل، والتلويح بالتهديـد، والاكتفـاء بالكلام كانت أحـد الأسباب التـي أدت إلى تراجع الثقـة بالحركات والأحزاب الفلسطينية، وتجاوز هذه النقطة من قبل «كتيبة جنين» و«عرين الأسود»، شكلت

أحد الأسباب العملية لامتلاكها وسيلة عبورٍ وتجاوزٍ للأطرِ التنظيمية التقليدية.

أفعال أرَّقت الاحتلال، ليس بالفعل وحده بل بالإصرار على الفعل مهما كان، أفعال اضطرت جيش الاحتلال إلى الإقرار عملياً بأنَّ نابلس وجنين باتتا تُشكلان تحدياً كبيراً لجيشه، واستنساخ تلك التجارب في الضفة بات أمراً وارداً في ظل ما تلقاه تلك المجموعات من قبولٍ في الشارع الفلسطيني وقدرةٍ على الجمع والتأثير، ويظهر ذلك القلق من تولدٍّ مجموعات أخرى، من خلال وحشية جيش الاحتلال خلال اقتحام مدينن نابلس، في اقتحام لم تشهد المدينة استهدافاً مثله بعد العام 2001 (الانتفاضة الثانية)، استهداف يُدلل على مدى القلق الإسرائيلي من تبني الفعل المقاوم والعمل النضالي في الضفة.

ب. مكانة مُعززة للقضية الفلسطينية على الساحة الدولية والاقليمية والعربية

كان لانعقاد كأس العالم على أراضي دولة عربية عرفت بدعمها الدائم للفلسطينيين كبير الأثر على التفاعل الفلسطيني والعربي مع القضية الفلسطينية، وهو أمر لم يحصل في أي بطولة سابقة لكأس العالم. لا، بل إن بعض البطولات السابقة شغلت الجماهير عن متابعة العدوان الإسرائيلي، وشكلت غطاء لجرائم الكيان بحق الفلسطينيين.

على نحو مختلف عن الدورات السابقة وجد الفلسطينيون هذه المرة دعما كبيرا لهم من الجماهير العربية برفع الأعلام الفلسطينية، ليس فقط في المدرجات والهتاف لفلسطين، بل من خلال التوشح بالعلم الفلسطيني وإقامة الفعاليات الداعمة لفلسطين في مناطق المشجعين أيضا، لدرجة دفعت البعض للقول إن فلسطين هي الحاضر الغائب في اللعبة وإنها الفريق الـ33 المشارك في البطولة وجدت الجماهير العربية في هذه المناسبة الرياضية على أرض عربية فسحة متاحة للتعبير عن أشواقها وحبها ودعمها لمقاومة الشعب الفلسطيني، وأبدعت جماهير تونس والمغرب برفع أعلام فلسطينية كبيرة في المباريات، كما صدحت حناجر الجمهور المغربي بالغناء لفلسطين ومقاومتها في مناطق

المشجعيــن، في حين حمل أحد مشجعــي تونس العلم الفلسطيني مرتديا القبعة التونسية المعروفة، وطاف به في الملعب بعد انتهاء مباراة تونس وفرنسا.[1]

ولــم يكــن هذا أمرا رمزيا ولا تفاعلا عابرا، ولكنه تعبير حقيقي عن مكانة فلسطين في الأمة، كما أنه مرتبط بما يسطره الشعب الفلسطيني يوميا من بطولات وتضحيات وتصدٍ للاحتــلال يجعل جماهيــر الأمة على تماس وتفاعل معه، لا سيمــا أنها ترى حجم البطش والقتــل الصهيونــي وانتهاك المقدسات. هذا يؤكد من جديد أن قضية الشعب الفلسطيني تفرض حضورها في قلوب ووجدان شعوب الأمة، وعلى العكس تماماً فقد لاقت الصحافة الإسرائيلية في مونديال قطر مقاطعة واسعة النطاق، وهذا يُعزز بالفعل في الأذهان النظرة إلــى إسرائيــل باعتبارها دولة احتلال إحلاليٍّ غاشم، ما عكــس صورة حتى عند الغربيين ومتابعــي المونديــال من كل دول العالم بإعــادة النظر في القضيــة الفلسطينية وأحقيتها، بخــلاف مــا تبثه الصحافة الصهيونية والإعلام الغربي عنها، فلقد كان مونديال قطر بحق حملة إعلامية ضخمة عززت مكانة القضية الفلسطينية بشكل واضح.

(1) ماجد ابو دياك، فلسطين في قلب مونديال قطر، والشعوب تقول لا للتطبيع، الجزيرة، 2022/12/10، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/opinions/2022/12/10/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-

ثالثاً: العلاقات الفلسطينية الخارجية (الإقليمية والدولية) ومراوحة المكان

تنوعت طبيعة العلاقات الفلسطينية الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، فشهدت تطورات سلبية في بعض النواحي وإيجابية في نواحٍ أخرى، وإن غلب عليها طابع مراوحة المكان خلال العام 2022 سواءً كانت تلك العلاقات على المستوى الدولي أو العربي.

1. العلاقة الأمريكية الفلسطينية

في نهاية العام 2020، وبداية العام 2021 وهي الفترة التي جرت فيها الانتخابات الأمريكية، وتمكن المرشح الديمقراطي بايدن من الفوز على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، عاد الأمل للفلسطينيين، نحو إمكانية إحداث انفراجة في العلاقات الفلسطينية الأمريكية السيئة التي كانت قائمة خلال الفترة السابقة، حيث أشار بيان نشره مكتب الرئاسة الفلسطينية التطلع نحو العمل مع الإدارة الأمريكية لتحقيق السلام للشعب الفلسطيني، واستقرار المنطقة، وتعزيز العلاقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة. وفعلياً وفي عهد إدارة بايدن تم تأجيل البت بصفقة القرن، بالإضافة إلى تحسن طفيف في العلاقة مع الإدارة الأمريكية، وتم بعث موفدين للسلام للمنطقة، لمتابعة ما يجري، وكيفية إحياء عملية السلام، والعودة إلى الحديث عن حل الدولتين، لكن دون تطبيق حقيقي على أرض الواقع.[1] وهذا ما بقي عليه الحال في العام 2022

2. العلاقات الفلسطينية الأوروبية

في إطار العلاقات الفلسطينية الأوروبية فقد بقي الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية ثابتًا ولم يتغير، فهو مؤيد لإقامة دولة فلسطينية وفق «حل الدولتين»، وأدن قوانين عنصرية كقانون القومية الإسرائيلي، وكان رافضاً لقرارات الإدارة الأمريكية بشأن

(1) فرانس 24، إدارة بايدن تعتبر الضفة الغربية أرضاً محتلة من قبل إسرائيل، 2021/4/1 لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://shortest.link/gomQ

القدس.[1]

وقد كرر الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأوروبية، من بينها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، معارضتها لتطلع الحكومة الإسرائيلية إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية في ضوء الاتفاق الائتلافي بين بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، إذ أشار بوريل عشية اجتماع في الأمم المتحدة للأمن الدولي، بتاريخ 2020/4/23، إلى أن «موقف الاتحاد من وضع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 لم يتغير»، مؤكدًا أن الاتحاد لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة، و«سينظر إلى أي ضم على أنه انتهاك خطير للقانون الدولي». ووافقت 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من أصل 27، يوم 2020/5/19، على بيان أصدرته وزارة خارجية الاتحاد، يحثّ الحكومة الإسرائيلية على التخلي عن ضم أراض فلسطينية في الضفة.

ومن جهته، قال جان أسيلبورن، وزير خارجية لوكسمبورغ: «إذا انتقلت إسرائيل إلى التطبيق وضمت غور الأردن، فلا أرى أي اختلاف مع ما فعلته روسيا مع شبه جزيرة القرم» في العام 2014. وتدارك «لكنني لا أريد التحدث عن العقوبات في الوقت الحالي، فأمامنا شهران لإقناع إسرائيل بالتخلي عن هذا المشروع». فيما ذهب نيكولا دي ريفيير، السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة، إلى أبعد من ذلك، وقال إن الضم «لن يمر دون منازع، ولن يتم تجاهله في علاقتنا مع إسرائيل».[2]

تأتي المواقف الأوروبية تجاه الأحداث المتعلقة بالقضية الفلسطينية وفق رؤيتها لحل الصراع، التي تقوم على «حل الدولتين»، ولكن اقتصار هذه المواقف على التصريحات والبيانات جعل منها دورًا مكملًا لا يرتقي، وغالبًا، لا يسعى، لمنافسة الدور الأميركي، ولا حتى لمستوى دوره الاقتصادي والتمويلي.

(1) إدانات عربية وغربية لاعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، موقع فرانس 24، 2017/12/6. https://goo.gl/ULJ2aT

(2) مهند ياسين، الاتحاد الأوروبي وقضية الضم، مرجع سابق.

3. العلاقات العربية الفلسطينية

شهدت العلاقة العربية الفلسطينية توتراتٍ في العلاقة مع بعض الدول كالإمارات والبحرين والسودان بشكلٍ ملحوظ، فيما حافظت على نفس المستوى من العلاقة مع السعودية ومصر والأردن، وتوطدت مع دولة الكويت، وقد أثرت عوامل عدة على العلاقة العربية الفلسطينية، كان من أبرزها ملفات التطبيع العربي الإسرائيلي، حيث ساءت العلاقة مع دولة الإمارات بعد إعلانها عن وتوقيع اتفاقٍ تطبيعي مع إسرائيل، وهي العلاقة المتوترة بشكل ملحوظ منذ العام 2014م، حيث سحبت السلطة الفلسطينية سفيرها من الإمارات احتجاجاً على قرار التطبيع، واعتبرت القرار طعنة في خاصرة القضية الفلسطينية، وكذلك كان موقف الفصائل الفلسطينية المختلفة بما فيها حركة ماس واليسار الفلسطيني، التي اعتبرت التطبيع بمثابة تحالف مع قوى اليمين المتطرف الإسرائيلي.[1] وبنفس الطريقة كان مسار العلاقة مع البحرين التي وقعت هي الأخرى اتفاقاً تطبيعياً للعلاقات مع إسرائيل، في الوقت الذي رأت فيه الإمارات والبحرين أن اتفاق التطبيع جاء أساساً لإنقاذ القضية الفلسطينية، ووقف عمليات الضم التي تقوم بها إسرائيل، وفي نهاية العام 2020م، وبداية ذكرت مصادر فلسطينية أنّ السلطة الفلسطينية بصدد إعادة سفرائها للإمارات والبحرين، وأن استدعاء السفيرين جاء للتشاور.

أمّا بالنسبة للعلاقة مع السعودية، فقد بقيت العلاقة الفلسطينية السعودية دون تغيرٍ يُذكر على شكل العلاقة، خاصة وأن السعودية أعلنت أنها لن تحذو حذو الإمارات في إقامة علاقاتٍ تطبيعية، حيث أكدت المملكة أنّها ملتزمة بالمبادرة العربية بوصفها السبيل الوحيد للوصول إلى حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ولتطبيع العلاقات بين إسرائيل وجميع الدول العربية. وأوضح الوزير السعودي أن مبادرة السلام العربية –التي وقعت عليها جميع الدول العربية في 2002– تضمنت تصورا كاملا لإقامة علاقات بين إسرائيل وكل الدول العربية، بما فيها السعودية، مشيرا إلى أن الشروط التي تضمنتها المبادرة لم

(1) الجزيرة، 2021/8/14 لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/14/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%

تتحقق، مشددا على أن إقامة علاقات مع إسرائيل ستكون ممكنة إذا تحققت.

وفي إطار العلاقة الأردنية الفلسطينية فقد تزايد المؤشرات الإيجابية فيها، حيث زار رئيس الرئيس الفلسطيني الأردن، والتقى نظيره الأردني وتم التأكيد على أهمية العلاقة الفلسطينية الأردنية، وقد كان الأردن قد أبدى استياءه لطروحات الإدارة الأمريكية تجاه فلسطين، ورفض خطة الضم الإسرائيلية لأراضي الضفة الغربية، وخاصة منطقة الأغوار، حيث يرى الأردن في قرار الضم خطراً إستراتيجياً عليه، ومحاولة إسرائيلية في خلق وطن بديلٍ للفلسطينيين في الأردن، مما جعل العلاقة الأردنية الفلسطينية تزداد قرباً بارتفاع حجم الضغوط الممارسة على الجانبين.

وبخصوص العلاقة مع مصر، فقد شهدت العلاقة توتراً على خلفية استضافة تركيا لمحاورات المصالحة، في الوقت الذي تشهد فيه العلاقة التركية المصرية توتراً، وعلى إثر ذلك تم استئناف جلسات الحوار في القاهرة، وزار الرئيس الفلسطيني مصر مؤخراً، حيث أكدت مصر أن القضية الفلسطينية تُعتبر أولوية في سياستها الخارجية، واعتبرت الزيارة الأخيرة للرئيس عباس، عودةً للحض العربي.

وفي إطار العلاقة مع الدول العربية الأخرى فقد حافظت فلسطين على الأمان في تلك العلاقات، ووطدتها مع دولٍ أخرى أعربت فلسطين عن شكرها حكومة وشعباً، لا سيما دولة الكويت التي أعلنت أنها تنأى بنفسها عن التطبيع مع إسرائيل.

في المحصلة يُمكن القول أن سنة 2022م طويت على مؤشرات قد لا تبعث على التفاؤل بشكل كبير، فالمشكلة التمثيلية للمؤسسات الفلسطينية ما زالت قائمة، رغم التقدم الحاصل فيها، وملفات المصالحة لم يتم إنجازها، مع وجود تقدمٍ وتحسنٍ في العلاقة مع الإدارة الإمريكية، وحافظة على علاقات ثابتة مع المنظومةً العربية كان التطبيع مع إسرائيل اعامل مهم في هزِّ أركان تلك العلاقة، وتوترها إلى حدٍ غير مسبوق.

4. العلاقة مع المنظمات الدولية

استطاعت فلسطين والنظام السياسي الفلسطيني أن يحظى ببعض الدعم خلال العام 2021م، حيث تبنت الأمم المتحدة، دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى عقدِ مؤتمرٍ دولي للسلام تُشارك فيه اللجنة الرباعية الدولية، والأمم المتحدة ومجلس الأمن والأطراف المعنية، وهدفه إقامة سلامٍ في الشرق الأوسط، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث جرت مناقشة الدعوة وأعربت الأمم المتحدة عن دعمها للرؤية الفلسطينية.[1]

ثانياً: البعد الاقتصادي

يُعتبر الاقتصاد أحد الركائز الأساسية ذات البعد المؤثر في رسم أيِّ حلول مستقبلية، خاصةً بالنسبة للسلطة الفلسطينية التي عانت أوضاعاً اقتصاديةً صعبة في السنوات الأخيرة، وقد يكون من المجدي معرفة أنّ الأوضاع الاقتصادية تراجعت بالدرجة الأولى بفعل وجود أدوات تأثير ضاغطة فعلياً تمثلت في قطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية، فالإدارة الأمريكية قطعت المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية ولأجهزتها الأمنية أيضاً، عقب تمرير قانون مكافحة الإرهاب في الكونجرس الأمريكي، والذي يشترط تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية مقابل وقف مخصصات الأسرى والشهداء وعائلاتهم.

وترافق هذا القطع مع إعلان الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) أنّها ستقوم بوقف جميع مشاريعها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد قرار إدارة ترامب قطع التمويل عن الفلسطينيين، حيث اعتبر رئس الوكالة في الضفة أن هذا مثال واضح من قبل الإدارة الأمريكية على انتهاء ما يعرف بحل الدولتين، في الوقت الذي اعتبر فيه روبرت ستالوف المدير التنفيذي معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى، أنّه من الصعب بمكان فهم المنطق

(1) وكالة أنباء الأناضول، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88

الأمريكـي وراء ذلـك، إلا من جانـب الانحياز لإسرائيل، لأنَّ ذلك يعنـي مزيداً من مفاقمة معاناة الفلسطينيين.[1]

وشكلـت الخطوات السابقة وسائل ابتزاز للمستوى السياسي الفلسطيني، وهدفت فيما يبدو لمواصلة الضغط نحو القبول بالحلول الإسرائيلية، الراميّة إلى ربطِ أي حل بالسلام الاقتصادي، والذي يبدو ان جزءاً منه صار يتعلق بالتطبيع العربي، وكيفية استغلاله للضغط على الفلسطينيين.

فـي نفس الإطار مـا زالت السلطة تُعاني وضعـاً اقتصادياً صعباً فـي الأشهر الحالية، نتيجـة عدم التزام المانحين بتقديـم المساعدات لها، مما يجعلها تهتز أمام حالة الضعف الاقتصادي، والمطالب الشعبية بتوفير حياة كريمة، ومطالبتها بالاعتماد على برامج تسمح لها بالانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي الخانق لاقتصادها، ورغم تأكيدات السلطة الدائمة بتبنـي خطط للابتعاد عن الاقتصـاد الإسرائيلي إلا أن تلك الخطط لا تزال مثار شك في تنفيذها على الأرض، ففي العام 2018 تم تشكيل لجنة فلسطينية تبحث في الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، حيـث اتخذ المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال دورتـه 30 والتـي عقدت فـي رام الله، قراراً بتشكيل لجنة لمتابعـة العلاقات الرسمية مع الاحتلال، ومن أبرزها موضوع الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال. ومع تولي رئيس الوزراء الفلسطيني محمد شتية رئاسة الوزراء الفلسطينية أعلن تفعيل خطة الانفكاك الاقتصادي، ولكن حتى اللحظة ما زالت الاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً بالاقتصاد الإسرائيلي، وإن كانت خطـط الانفـكاك قد تم تنفيذ بعضـ بنودها كوقف التحويلات الطبيـة إلى المستشفيات الإسرائيلية.

شهـد العام 2022 جملة من التطـورات على صعيد الوضع الاقتصادي، وكان بعضاً من أثرهـا قـد انسحب عليها من البعـد السياسي، فالاقتصاد الفلسطينـي يعمل تحت سطوة القيـود الشديدة الناجمة أساسـاً من التشوهات البنيوية التـي سبَّبتها إجراءات الاحتلال

(1) واشنطن تقطع كافة المساعدات عن الفلسطينيين، وكالة الأنباء الروسية، RT، 2019/1/18 لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://arabic.rt.com/middle_east/995630-%D9%88%D8%A7%D8%B4%

الإسرائيلي. وعلى الرغم من عملية السلام الموقَّعة منذ أكثر من 25 عاماً، لا زال الفلسطينيون يفتقرون إلى السيطرة على العديد من المجالات الحيوية كالموارد الطبيعية، وحرية تنقل العمالة ونقل البضائع، والسيطرة على الحدود، وتقسيم وفرز الأراضي إلى مناطق (zoning)، والأدوات الاقتصادية مثل السياسات النقدية. أدى كل ذلك إلى تآكل القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، ويتبيَّن ذلك بوضوح في البنية المتغيرة للناتج المحلي الإجمالي، حيث شهدت حصة قطاع الزراعة والصناعة والبناء انخفاضاً ملحوظاً على مر السنين. فمثلاً في العام 1994، كانت حصة القطاع الزراعي 13% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن خلال العام 2017 أصبحت حصتها فقط 3.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. خلال نفس الفترة (1994–2017)، انخفضت نسبة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي من 25% إلى 20%. من ناحية أخرى، ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات والإدارة العامة من 68% في عام 1994 إلى 76% سنة 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).[1] وقد أدت هذه التغييرات البنيوية غير المواتية لتداعيات خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني بشكل متواصل، ولا سيما في إعاقة قدرة سوق العمل الفلسطيني على خلق فرص العمل واستيعاب العمال حيث قلت معدلات النمو وارتفعت معدلات البطالة والتضخم والفقر، وحجم المديونية وعجز الموازنة، وهي المتغيرات التي سيتم تناولها في هذا المحور.

1. الناتج المحلي الإجمالي (الضفة وقطاع غزة)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تقدر بسنة، ولهذا المقياس أهميته لدى الدارسين والباحثين، وللاقتصاديين ولمتخذي القرار، حيث يتاح من خلاله حصر وتحديد إسهام مختلف الأنشطة والقطاعات في توليد هذا الناتج، وبالتالي يتم الاستفادة منه في قياس التطور الاقتصادي محلياً وإقليمياً

(1) د. سامية البطمة، أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الفلسطيني، مؤسسة روزا لوكسمبرغ، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: http://www.rosaluxemburg.ps/?p=3568&lang=ar

ودولياً، مما يشكل حافزاً للاهتمام بإعداد تقديرات هذا الناتج، والتسريع بإصدارها.[1]

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لفلسطين فقد ارتفع بنسبة 2 % خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنة مع الربع الرابع 2020 بالأسعار الثابتة، حيث بلغت أعلى نسبة ارتفاع لأنشطة (الخدمات، الإنشاءات، النقل والتخزين) بواقع 8 % لكل نشاط، تلاها نشاط تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات النارية بنسبة 3 %، ثم الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنسبة 2.1 % .

في المقابل ظهر انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الأول من عام 2022 بنسبة 6 % بالمقارنة مع الربع المناظر 2021 والتي تستثني أثر الموسمية، علماً أن سنة الأساس 2015. حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2021 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 2،974 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 634 مليون دولار أمريكي.

ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 738 دولارا أمريكيا خلال الربع الأول من العام 2022 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 1% بالمقارنة مع الربع الرابع 2021، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة 1،060 دولارا أمريكيا خلال الربع الأول من عام 2021، بنسبة ارتفاع بلغت 1 % مقارنة مع الربع الرابع 2021، أما في قطاع غزة فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 304 دولارات أمريكية خلال الربع الأول من عام 2022، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2 % مقارنة مع الربع الرابع 2020[2]

(1) مركز الزيتونة، التقرير الاستراتيجي، المؤشرات الاقتصادية، 2017، ص 101
(2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:
http://www.wafa.ps/Pages/Details/27031

وبـدأت الحكومة الفلسطينية تدريجيا، بعودة الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية، إلا أن شـح السيولـة في السـوق المحلية وضعف الطلب الحاد، أبطأ مـن وتيرة تسريع العودة لطبيعتها.

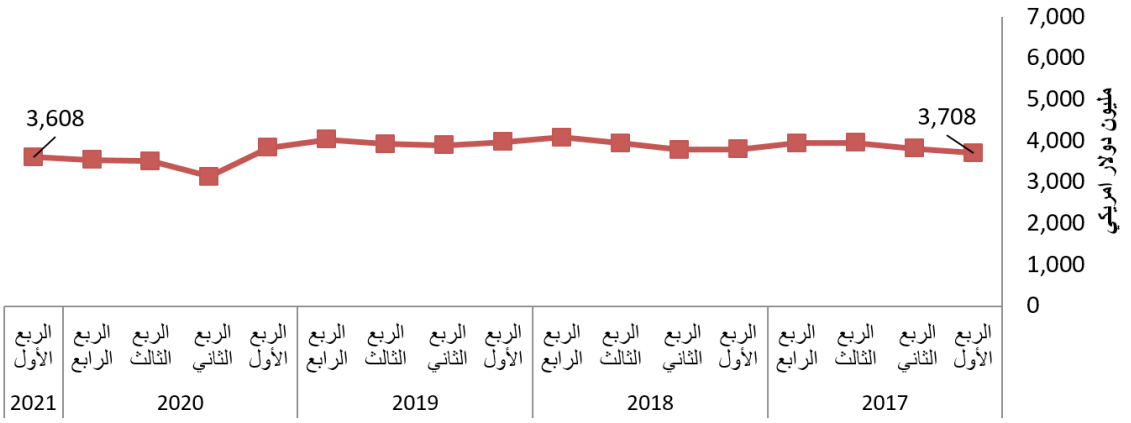

2. نسبة البطالة

انخفض معـدل البطالة في فلسطين إلـى 26.4 الى 26.3 بالمئة خـلال الربع الثاني 2021، مقارنة مع 25 بالمئة في الربع الأول، وقال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخميـس، إن عـدد العاملين في السوق الفلسطينية، تراجع خـلال الربع الثاني من مليون فرد إلى 888.7 ألفا، بنسبة هبوط بلغت 12 بالمئة. وتراجع عدد القوى العاملة الذين هم علـى رأس عملهم، في سوق الضفة الغربية بنسبـة 10 بالمئة، بينما كان التراجع أكبر في قطاع غزة بنسبة 17 بالمئة.[1]

وبلغـت نسبة البطالة فـي قطاع غزة حتى نهاية الربع الثانـي الماضي 49 بالمئة بعدد عاطليـن عـن العمل بلـغ 203.2 ألف فرد، بينمـا بلغت البطالة في الضفـة الغربية 14.8 بالمئـة بعـدد 118.2 ألـف فرد .وذكر الإحصاء أن 264.1 ألف فـرد تغيبوا عن عملهم في الربـع الثاني بسبب جائحة كورونا، والقيود الحكومية على الحركة، والحجر المنزلي الذي تم إقراره في الفترة الممتدة من 23 مارس/ آذار إلى 24 مايو/ أيار.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة للربع الأول والثاني من العام 2022، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3986

3. معدلات الفقر

بلغت معدلات الفقر حسب الإحصائيات المتوفرة ما يقرب من 14% في الضفة الغربية و53 % في قطاع غزة، حسب ما أشار لذلك جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مما يعني ثباتاً للمعدلات في الربع الأول والثاني من العام 2021م، وتوقعاتٍ بارتفاعها في العام 10م، فيما أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية أن متوسط الفقر في الضفة وغزة قد يصل إلى 50 % للعام نفسه، إذا ما استمرت أزمات الاقتصاد الفلسطيني.[1] فيما أشار رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، إلى أنّ معدلات الفقر وصلت إلى 62% في قطاع غزة في نهاية العام 2022.[2]

ومع ارتفاع معدّلات البطالة في العام 2022 فانّه من المنطقي ارتفاع مُعدّلات الفقر، وَحِدّة الفقر في الفترة القادمة، مما يُدخل المجتمع الفلسطيني في منزلقٍ خطير جدا، خاصة وانّ آثار الفقر وإفرازاته تطال محاور الحياة كافّة من تعليم وصحة جسدية ونفسية ونماء سويّ وتنمية وعجلة اقتصاد وغيرها، وتأثيرات الفقر لا تقتصر على ناحية واحدة، أو تكون محدودة في إطار معين؛ وإنما تمتدّ تأثيرات الفقر إلى كل ما يمكن أن تتقدم المجتمعات من خلاله وتزدهر، فلا تقتصر تأثيراته مثلاً على الحالة الاقتصادية أو الحالة الاجتماعية؛ وإنما تكون مجموعة متشابكة من التأثيرات، وسببا لمعظم الآفات المجتمعية، قد تكون كافية لتدمير المجتمع بالكامل، فالفقر يُعدّ العائقَ الأكبر أمام تنمية الإنسان والمجتمع؛ كذلك له آثاره الكبيرة على عملية الإبداع في المجتمع، فكلما كان المجتمع فقيرًا، قلت عملية الإبداع، واضمحلّت الابتكارات التي تساعد بدورها على تقدم المجتمع وتطوره.[3]

والأخطر من ذلك أنّ ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتفاوت مستويات الدخل والثروة في

(1) وكالة معاً الإخبارية، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي:
https://www.maannews.net/news/2016387.html

(2) القدس العربي، أرقام صادمة جديدة عن الفقر والبطالة في قطاع غزة، لمزيدٍ من المعلومات، انظر الرابط التالي:sptth//:lVbh/knil.tsetrohs

(3) مؤيد عفانة، دنيا الوطن، أنظر الرابط: https://www.wattan.tv/ar/news/255631.html

المجتمع تخلق شرخاً في مفهوم العدالة الاجتماعية، خاصة إذا كان هذا التفاوت مرتبط بالجغرافية وقضايا النوع الاجتماعي، الأمر الذي يشكل تهديدا للسلم الأهلي على المدى البعيد، ويؤسس لمرحلة لها تبعات مجتمعية خطيرة على النسيج المجتمعي الفلسطيني.

4. الموازنة العامة

واستمرت موازنة العام 2022 كما قبلها في عام 2021مع تخفيض كبير للنفقات، وتبنت مبدأ التقنيين النقدي، وهو يعني صرف ما توفر من نقد، واعتمدت حالة الطوارئ فيها، وتم وقف التعيينات والترقيات في الوظيفة العمومية ووقف استبدال السيارات الحكومية القديمة بسيارات جديدة، وتعتمد السلطة على ثلاثة مصادر لتمويل نفقاتها أولها الضرائب المختلفة بأنواعها، وضرائب المقاصة وهي الضرائب الواردات السلعية التي تحولها إسرائيل للسلطة وتشكل 50%، والمساعدات الخارجية وتشكل 25% من الموازنة.

وأوضح رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية بعد إقرار موازنة الطوارئ للعام 2021م أن الحكومة فعلياً خفضت نفقاتها إلى الحد الأدنى، مع الحفاظ على مساعدة الأسر المحتاجة، ودعم القطاع الصحي وتوفير الرواتب واحتياجات الأمن، وارتفع عجز الموازنة إلى 1.7 مليار دولار[1] بفعل انخفاض الإيرادات لأكثر من 50 %». وفي السياق ذاته قال اشتية: «إن التقديرات الحكومية لقيمة الخسائر الإجمالية للاقتصاد الفلسطيني تبلغ 3.8 مليار دولار، ستتضرر منها مختلف القطاعات، وسيتم تدقيق الأرقام من لجنة مشتركة بين الحكومة والبنك الدولي».[2]

(1) هيئة النزاهة والشفافية، أمان، تقرير تحليل الموازنة الفلسطينية العامة، 2021 لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://shortest.link/gom0

(2) بوابة اقتصاد فلسطين، ارتفاع عجز الموازنة الفلسطينية إلى 1,4 مليون دولار، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/f06f3fy15757119Yf06f3f

خامساً: البعد الأمني

فيما يتعلق بالبعد الأمني، فقد أثرت مجموعة من العوامل والمتغيرات في حالة الاستقرار الأمني الداخلي، تراوحت حدة هذه المتغيرات ما بين الشدة من عدمها، وتوقيتات الحدوث، واختلفت من حيث طبيعة الجهة المنفذة لها، فقد أثرت علاقة الصراع القائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على طبيعة الوضع الأمني، من حيث استمرار العدوان على الشعب الفلسطيني، واستغلال حالة عدم التكافؤ بين الطرفين من قبل إسرائيل، واستمرار استخدام إسرائيل لسياساتها المعتادة تجاه الفلسطينيين من أسرٍ وهدمٍ واعتقال ومصادرة للأراضي، فيما احتفظ الفلسطينيون في ثباتهم وصمودهم، وسعيهم الدائم لإفشال المخططات الإسرائيلية، فضلاً عن متغيراتٍ أخرى، وهذا ما يُمكن تناوله من خلال النقاط التالية:

أ. الانتهاكات الإسرائيلية الرامية لضرب الأمن الفلسطيني

1. فيما يتعلق بالأسرى والشهداء

استمرت إسرائيل ورغم جائحة كورونا التي ضربت الأراضي الفلسطينية، بمواصلة حملات اعتقالاتها، حتى في ظل الحجر التي فرضته الحكومة الفلسطينية على السكان كتدبيرٍ احترازي لمواجهة المرض، وقد اعتقلت قوات الاحتلال (5300) فلسطيني/ة من الأرض الفلسطينية المحتلة، منذ بداية العام الجاري 2022 وحتّى 30 حزيران/ يونيو؛ بازديادٍ عن العام السابق 2021، من بينهم (620) طفلاً، وعدد من النساء وصل إلى 318[1]. وتشير مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، هيئة شئون الأسرى، مركز المعلومات الفلسطيني) أن هذا العدد هو حتى منتصف الشهر العاشر من العام 2022.[2]

(1) عرب 48، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي: sptth://sohrot.lnik/bUJ
(2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، أنظر الرابط:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=M19Zz3a2778547708 2aM19Zz3

وقـد أكـد مدير مركز الأسرى للدراسات الدكتـور رأفت حمدونة أن العام 2022 الأكثر انتهاكاً بحق الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في ظل استشهاد مجموعة من الأسرى نتيجة الاستهتار الطبي، وتجاهل توصيات المنظمات الدولية بالافراج عن الأسرى أخرهـم الأسيـر ناصر أبو حميد، والذي استشهد نهاية العـام 2022، وطالب المؤسسات الحقوقيـة والدولية بالضغـط على سلطات الاحتلال للالتزام بمواد وبنود اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والقانون الدولي الانساني فيما يتعلق بحقوق الأسرى.

أما بالنسبة للشهداء، فقد بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلـة علـى الفلسطينيين في العـام 2022م قرابة 240 شهيداً، مـن بينهم عددٌ من الإطفال، والصحفيين وأبرزهم الصحفية شيرين أبو عاقلة، وقد احتجزت إسرائيل جثامين العديد من الشهداء رافضةً تسليمها للجانب الفلسطيني، كنوعٍ من العقاب الجماعي الذي تمارسه بحق الفلسطينيين.[1]

2. هدم المنازل والمباني

هدمت قوات الاحتلال خلال العام 2021م ما يقرب من 108 منشأة ومنزل في القدس الشرقية لوحدها في زيادة واضحة عن العام 2019م،[2] فيما هدمت في الضفة الغربية ما يقرب من202 منزلاً ومنشأة بحجة عدم الترخيص،[3] مما يُشير إلى أن العام 2022 شهد هجمة كبيرة في هدم البيوت والمنازل الفلسطينية الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك باعتبار مؤشر الهدم أحد المؤشرات الخطيرة على حالة عدم الاستقرار الأمني.

3. تزايد الاستيطان في الضفة الغربية

تحتل الضفة مكانة كبيرة في الفكر العقائدي الصهيوني، وخاصة مدن القدس والخليل ونابلس، ويحرم حاخامات اليهود التنازل عن مناطق الضفة، ويرون أن ذلك لا يجوز «شرعًا»،

(1) الجزيرة، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي:sptth//:shorts.net/knil.tsetrohs/bUh/o
(2) بيتسيلم، أنظر الرابط: https://www.btselem.org/arabic/statistics
(3) بيتسيلم، أنظر الرابط: https://www.btselem.org/arabic/planning__and__building/statistics

كـم لا يجـوز إعطاء العرب الموجودين فيها، مواطنة شبيهة بتلك التي يتمتع بها اليهود؛ ما يفسـر تركيـز الصهيونيـة الدينية اليوم، علـى الاستيطان بشكل كبير فـي مناطق الضفة، مستندة إلى أساس تاريخي وآخر توراتي.

تشكِّل الضفة أيضاً أهمية استراتيجية أمنية وعسكرية واقتصادية للاحتلال، ويستغلها «لسرقة» المياه، وإقامة المشاريع الاقتصادية والصناعات الضخمة، علاوة على أنه يسخِّر بعضـ هذه المستوطنـات كقواعد عسكرية للجيش ومراكز اعتقـال للفلسطينيين كل ذلك يجعل من المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة استراتيجية دائمة، لا مجرد سياسة عابرة، كما يجعل الاحتلال مشروعًا رابحًا لإسرائيل على كل المستويات والأصعدة[1].

وقـد بلغـت أعداد المستوطنات التي وافقت إسرائيل على بنائها خلال 21 إلى أكثر من 7 الاف وحـدة، وهـو عدد قياسي، وفق ما أفادت به حركـة «السلام الآن». وقالت الحركة الإسرائيليـة التي تراقب النشاط الاستيطانـي؛ إن أحدث دفعة من الموافقات الإسرائيلية تمت من خلال الموافقة على بناء 3144 وحدة استيطانية في مستوطنات الضفة الغربية، رغم معارضة أمريكا والاتحاد الأوروبي، وهو ما جعل العام 2022 عاما قياسيا» في حجم البناء الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما العام 2021.[2]

4. الاعتداء على المقدسات

تزايـدت الاعتـداءات الإسرائيلية على المقدسات الفلسطينية فـي العام 2022 بشكل ملحـوظٍ ايضاً، فتواصلت اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى، والاعتداء علـى المصليـن بشـكلٍ متواصل، وجرى إبعـاد عدد كبير مـن المصليـن والمرابطين عن الأقصى بقراراتٍ حكومية بما فيهم الشيخ عكرمة صبري، خطيب المسجد، كما تم أيضاً مواصلـة الاعتداءات على الحرم الإبراهيمـي، ومواصلة تقسيمه، مثلما تم إحراق مساجد

(1) هاني المصري، الجزيرة، 2019/3/20، أنظر الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/05/190520083222871.html

(2) الجزيرة، برغم معارضة أمريكا وأوروبا.. إسرائيل تُصادق على بناء 3144 وحدة استيطانية جديدة، 2021/10/27، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://shortest.link/gol4

في ضواحي القدس.[1]

5. عنف المستوطنين

يُشكل عنف المستوطنين وخاصةً في الضفة الغربية أحد أبرز المتغيرات الضاربة للأمن والاستقرار الفلسطيني، وقد شهد العام 2021م، توسعاً وتغولاً في الاعتداءات التي ارتكبها المستوطنون، ضد المواطنين الفلسطينيين والتي شملت الاعتداء بالضرب والإهانة والعربدة، بالإضافة إلى سرقة الممتلكات، وتدمير الأراضي الزراعية، وإغلاق الشوارع والطرق، وإعاقة حركة المواطنين، ومحاولات اختطاف الأطفال.[2]

في المحصلة تُعطينا المؤشرات الأمنية التي الاستناد لها في هذا المحور وجود سياسة واضحة للاحتلال في إبقاء الوضع الأمني متوتراً، مع الإمساك بزمام ذلك التوتر، مع وجود تحديات داخلية فلسطينية أسهمت في استمرار حالة التوتر الأمني تلك، وعدم قدرة السلطة على التصدي للاحتلال وسياساته، ولعلَّ أبرزها استمرار حالة التنسيق الأمني الراهنة بين الفلسطينيين وإسرائيل والتي انقطعت في فترةٍ سابقة من العام 2021 بعد احتجاج السلطة الفلسطينية على مواصلة إسرائيل لانتهاكاتها، وعزمها تنفيذ صفقة القرن، و وعدم وجود حالة من الردع الكافي لثني إسرائيل عن تطرفها، بالإضافة إلى جملةٍ من التحديات الخارجية التي ألقت بظلالها على الوضع الأمني الفلسطيني بدءاً من الدعم الأمريكي الكبير لإسرائيل، ووجود حالةٍ من عدم الاستقرار في النظام السياسي الإسرائيلي، الذي أبقى إسرائيل في دوامة الانتخابات في عام 2021 مما زاد من تصاعد وتيرة العنف ضد الفلسطينيين.

(1) عبد الحميد الهمشري، أبرز وأخطر الانتهاكات في القدس والخليل في العام 2020،الدستور، أنظر الرابط: https://shortest.link/hbTE

(2) مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بيتسيلم، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://www.btselem.org/arabic/settler_violence_updates/during-corona-crisis

سادساً: الوضع الاجتماعي والتعليمي في فلسطين

ألقت الأوضاع الاقتصادية والسياسية الفلسطينية الداخلية بظلالها الثقيلة على الوضع الأمني الداخلي من حيث ارتفاع نسب الجرائم، وتزعزع منظومة الأمن الداخلي الفلسطيني، والقدرة على إحداث شرخ في النسيج المجتمعي، كانعكاسات لهذه المتغيرات

1. تزايد نسب الجريمة والعنف المجتمعي

فبالنسبة لمعدلات الجريمة أكد المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية العقيد لؤي ارزيقات، ان فلسطين سجلت 48 جريمة قتل خلال العام 2022 راح ضحيتها ما يقرب من 54 فلسطينياً، حيث ارتفعت معدلات الجريمة خلال العام الحالي بنسبة 27% عما كانت عليه العام الماضي».

وحول اسباب ارتفاع الجرائم، قال ارزيقات:» التحريض عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والثقافة السائدة في المجتمع، ونمو ثقافة العنف لدى الشباب، اضافة الى غياب الرادع القانوني بشكل قوي، من العوامل التي ساهمت بارتفاع معدلات الجريمة».

بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت معدلات العنف المجتمعي والأسري فلسطينياً في العام 2022م، بزياداتٍ مسبوقة عن الأعوام السابقة، وخاصة في فترة جائحة كورونا، وتحديداً كانت النساء هن الفئة الأكثر تعرضاً للعنف والتهديد.[1]

2. الحريات العامة

دفعت جائحة كورنا العديد من الحكومات لتطبيق حالة الطوارئ بما فيها الحكومات الديمقراطية، وكان هذا قرار الحكومة الفلسطينية، التي أعلنت حالة الطوارئ واتخاذ تدابير احترازية لمواجهة الفيروس، وقد تم إعلان حالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية

(1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، 2021، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:
https://wafa.ps/Pages/Details/27794

منذ تاريخ 2020/3/5م،[1] بموجب مرسوم رئاسي تم الإيعاز فيه لكافة الجهات الرسمية المكلفة بإعمال الحقوق بوضع الخطط اللازمة لمجابة الفيروس، وحماية الصحة العامة وتحقيق الأمن والاستقرار وحماية الحريات، وقد تم تجديد حالة الطوارئ حتى لحظة إعداد التقرير سبع مرات.[2]

وبناءً على ما سبق أعلنت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، أن التجديد الحاصل يوحي بهشاشة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، لا سيما وأن هناك قوانين يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الجائحة كبديل عن حالة الطوارئ مثل قانون الصحة العامة رقم 20 من العام 2004، وقانون الدفاع رقم 3 لسنة 1998م، وأعلنت الهيئة أنها رصدت مخالفات وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترة إعلان الطوارئ وتمديدها، حيث تم تسجيل 18 انتهاك للحق في التجمع السلمي من شهر كانون أول وحتى أيلول 2020م، وفي سياق احترام حرية الرأي والتعبير رصدت الهيئة من تاريخ 2020/3/5م وحتى تاريخ 2021/11/16 (88) انتهاكاً في الضفة وغزة.[3]

3. مكانة المرأة اجتماعياً

تعززت مكانة المرأة اجتماعياً خلال العام 2022 في فلسطين على الرغم من المعيقات الموجودة، فقد انخفضت نسب الزواج المبكر فقد وصلت النسبة إلى 20 % بعد أن كانت 24 % في العام 2010م، وكذلك قلت نسب الأمية بين النساء عن الأعوام السابقة وتقلصت الفجوة بينها وبين الرجل في هذا الإطار، إلاّ أن نسب البطالة في صفوف النساء الخريجات بقيت أعلى من مثيلاتها من الرجال، على الرغم من تقارب عدد النساء والرجال الإجمالي في فلسطين، وبقيت مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار متواضعة.[4]

(1) مرسوم إعلان حالة الطوارئ رقم 1 لسنة 2020 الصادر في 2020/3/5 والمنشور في العدد 165 من جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة بتاريخ 2020/3/19

(2) تقرير عن الحريات العامة في ظل جائحة كورونا، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2020، ص 1

(3) المرجع السابق نفسه.

(4) أوضاع المرأة الفلسطينية عشية اليوم العالمي للمرأة 2020/3/8م، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3678

4. الوضع التعليمي في فلسطين

على الرغم من أنَّ معدلات الأمية في فلسطين تُعتبر من أقل المعدلات في العالم؛ هناك انخفاض في معدل الأمية بنسبة 80 % خلال العقدين الماضيين، حيث بلغ معدل الأمية بين السكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) 13.9 % في العام 1997، ووصل إلى 2.8 %.[1] إلاّ أن التعليم بشكل عام تأثر في العام 2020م بشكل كبير وملموس، وذلك نتاجاً لجائحة كورونا التي أعاقت الذهاب لكافة المؤسسات التعليمية، خاصة ما حدث من انقطاعٍ نهائي بداية فترات الإغلاق، وانتهاج سياسة التعليم الإلكتروني التي لم تكن أسسها ومقوماتها جاهزة في فلسطين، مما أحدث ارتباكاً في كافة القطاعات التعليمية، بناءً على كون فكرة التعليم الإلكتروني جديدة وتُستخدم على نطاق واسع لأول مرةٍ في فلسطين.

ثانياً: التحليل والرؤية المستقبلية

تُشير المعطيات التي وردت في البعد السياسي إلى أن هناك مجموعة من المحددات التي حكمت ذلك البعد يوضحها الشكل التالي:

(1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، أنظر الرابط: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9145

وباستخـدام نموذج عظم السمكة فـي التحليل حسب الشكل المرفق، يمكن استشراف الوضع المحيط بالقضية الفلسطينية في العام القادم 2022، حسب الجدول المرفق:

الرقم	المتغير	التأثير خلال العام 2022
1	غياب التمثيل السياسي الفلسطيني الموحد	1. ضعف الموقف الفلسطيني الخارجي 2. استغلال إسرائيل بالترويج لعدم وجود ممثل للشعب الفلسطيني 3. فقدان القيادة الفلسطينية للثقة الشعبية
2	بقاء الانقسام وتعثر المصالحة	1. تنامي الخلافات الداخلية 2. ضعف القدرة على مواجهة الاحتلال 3. سوء الوضع الاقتصادي
3	علاقات أمريكية غير واضحة المعالم	1. القضية الفلسطينية ليست على أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة. 2. عودة التنسيق الأمني دون ضمانات حقيقية 3. مسار تفاوضي قادم، دون القدرة على إحداث اختراق لصالح الفلسطينيين. 4. تعثر مسار المصالحة، والرهان مرة أخرى على أمريكا
4	علاقات عربية أفضل ولكنها متوترة	1. استمرار تقلص الدعم المالي 2. خسارات متتالية بسبب التطبيع (ضرب الرواية الفلسطينية، خسارات شعبية أحياناً) 3. دعم سياسي قليل بسبب الخلافات العربية

وبالنظر إلى العوامل الواردة في الجدول السابق، يُمكن القول أن الوضع السياسي الفلسطيني في العام 2023 لن يكون جيداً كما يجب من ناحية تحقيق مكاسب للقضية الفلسطينية، بل ستتوالى الخسائر، فالوضع الداخلي سيراوح مكانه من حيث بقاء الانقسام وعدم التوصل إلـى مصالحة حقيقية، بسبب الرهان على عـودة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وستعاني القضية الفلسطينية من غياب الدعم العربي المؤثر في ظل قناعة بعض الأنظمة العربيـة بجـدوى التطبيع مع إسرائيـل، وبالنسبة لفرص السلام فهي فـي أحسن حالاتها ستعـود إلـى المسار التفاوضي برعاية أمريكية جديدة لا رهان عليها، في ظل ما لديها من أولويـاتٍ أمريكية خالصـة، وبالقياس مع تجارب أمريكية أخـرى كإدارة أوباما التي كانت

الضغـوط عليها أقل مقارنـة بإدارة بايدن، وفي ظل غياب موقـف أوروبي مؤثر في عملية السلام.

لذلـك من الممكن للمستوى السياسي الفلسطينـي أن يعبر العام 2023 بأقل الخسائر مـن خلال، العودة خطـوة للوراء، والإيمان الحقيقي، بكون نقطة الإصلاح الأولى تتمثل في العـودة لملـف المصالحـة، وإنهاء الانقسـام وإن كانت هناك قوى عربيـة وإقليمية ودولية غيـر راغبة بهذه العودة، نظراً لأن تكلفة العـودة تعتبر أقل مقارنة بما يُحدثه الانقسام من خسائر.

أمـا بالنسبـة لمكانـة القضية الفلسطينيـة، فقد تعززت مـن خلال استمـرار النضال الفلسطيني وتنوع أدواته والذي تمثل في الشكل التالي من خلال:

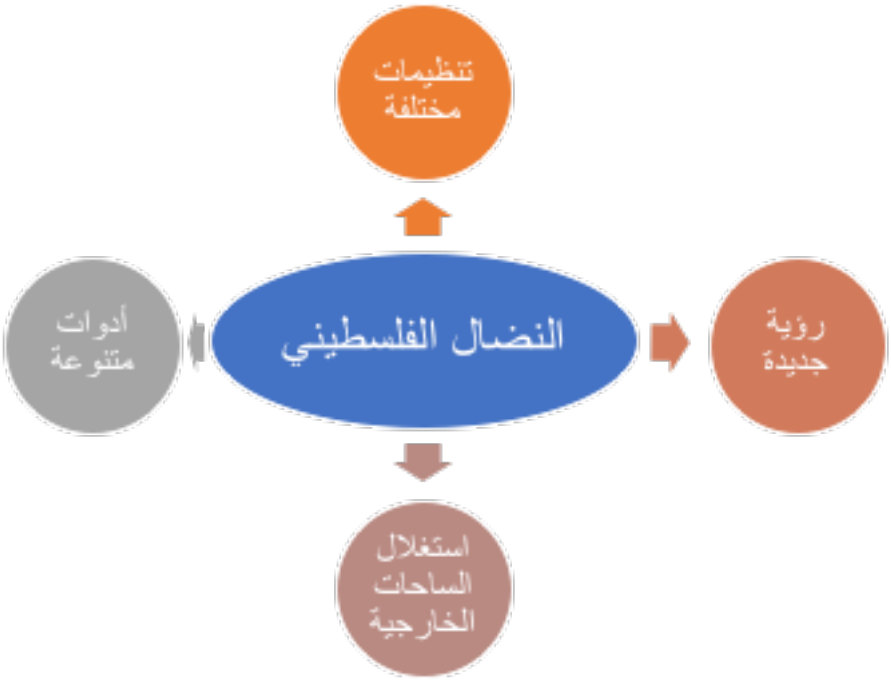

حيث تم التغيير في أدوات النضال وتوجيه البوصلة بشكل كبير تجاه الاحتلال، وهو ما قد يوفر على الفلسطينيين في البعد الداخلي مجموعةً من الخلافات، واستثمار الساحات الخارجية للعمل بإمكانه وبشكلٍ كبير أن يعزز مكانة القضية الفلسطينية دولياً وعالمياً وهو

الأمر الذي أدركه الفلسطينيون جيداً خلال العام 2022، ومن المتوقع الاستثمار فيه خلال العام 2023 والأعوام القادمة.

وفي إطار العلاقة مع الدول العربية التي مارست التطبيع العلني مع إسرائيل، يتوجب الذهاب فعلياً باتجاه الدبلوماسية الشعبية، وتفعيلها فلسطينياً وبشكل واضح ومؤثر، ومخاطبة الشعوب العربية، والتدليل على خطورة التطبيع على الدول التي انخرطت فيه، استناداً لفضح الرؤية الإسرائيلية الهادفة إلى استغلال الدول العربية المطبعة وما يلحقه ذلك من ضرر على أمنها القومي، في ظل تنامي النزعات المتطرفة إسرائيلياً، حيث ستدعم الدبلوماسية الشعبية الرواية السردية الفلسطينية في حال نجحت الأخيرة في إحداث اختراق لصالحها في صفوف الشعوب العربية.

كما، ويُمكن إعادة الثقة ما بين المؤسسة الرسمية الفلسطينية والجمهور الفلسطيني، من خلال إقرار سياسيات داعمة لصمود المواطن الفلسطيني، والانفكاك الفعلي عن الاحتلال والتوجه نحو الإنتاج، الذي يعد ألف باء الحرية بالنسبة للشعوب المحتلة، وهذه العوامل السابقة الذكر تعتبر عوامل مضادة للمحددات الدافعة باتجاه مواجهة عام صعب على الفلسطينيين وقضيتهم سياسياً.

أما بالنسبة للبعد الاقتصادي، فيلاحظ وجود متغيرات خانقة للاقتصاد الفلسطيني يوضحها الشكل التالي:

واستنـــاداً إلى المؤشرات السابقة، فالناتج المحلـــي الإجمالي خلال العام 2022 يبدو متراجعـــاً، ويتوقـــع أن يستمر ذلك خلال العام 2023م، ومن حيث نسب البطالة فقد زادت فـــي العـــام 2022 ومن المتوقع أن تبقى ثابتة بداية العـــام 2023، وربما تتراجع قليلة حال حصول الحكومة الفلسطينية على دعمٍ خارجي، وهو أمر متوقع في حال عودة العلاقة مع الولايـــات المتحـــدة الأمريكية، وهو أمرٍ صعب التكهن به في الفتـــرة الحالية، وحال العودة حتى، فهو موضوع مرهون بتغير وتبدل مواقف الإدارة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ممـــا يعنـــي المراهنة عليـــه مقامرةً غير محسوبـــة المخاطر بشكلٍ جيد، وقـــد يكون المال القـــادم للفلسطينيين مرهون بمدى تقديم مواقف أكثر ليونة تجاه قضايا مصيرية، وإذا ما تـــم النظـــر إلى ذلك مع ارتفاع نسب البطالة وتزايد حـــدة الفقر لاسيما في قطاع غزة، مع ضعـــفٍ للقطـــاع الإنتاجي، واعتماد على الخارج، فمن الممكن ملاحظة دخول فلسطين في عام 2023 في منحنيات فقرٍ وبطالةٍ جديدة، مع تزايد عدد الباحثين عن فرص عمل.

أمّا بالنسبة للموازنة العامة، فيلاحظ العمل بموازنة الطوارئ في العام 2022 وهو ما سيستمر العمل به في العام 2023 بسبب عدم الاتفاق على حكومةٍ تمثيليةٍ واحدة، والعجز

الذي شهده العام 2022 من المتوقع أن يحمله العام 2023دون المقدرة على سده، بسبب انخفاض التمويل والمساعدات الخارجية.

فيما يتعلق بالوضع الأمني فقد زاد توتراً على صعيد العلاقة مع الاحتلال في العام 2022 ومن المتوقع أن يستمر بزيادة نسبية في العام 2023 على كافة الأصعدة المتعلقة بالاعتقال وهدم المباني ومصادرة الأراضي، نظراً لمواصلة الحكومة الإسرائيلية انزياحها نحو التطرف، ووجود خلافات سياسية حقيقية في داخل النظام السياسي الإسرائيلي، يجري حلها على حساب الفلسطينيين.

على الصعيد الاجتماعي فقد كان هناك مؤشرات سلبية في العام 2022 تتعلق بتصاعد مستويات الجريمة وزيادتها، بشكلٍ واضحٍ وغير مسبوق عن السنوات الماضية، وهو الأمر الذي يُنذر حقيقية بتفتت النسيج المجتمعي الفلسطيني شيئاً فشيئاً، وقد لعبت عوامل عدة أدوراً مؤثرة وبشكلٍ سلبي لصالح تنامي التفتت المجتمعي، كان اهمها غياب القانون الرادع، والأوضاع الاقتصادية السيئة، ودور الاحتلال الإسرائيلي في نشر الجريمة، ومتوقع أن يستمر معدل الجريمة بنفس المستوى أو يقل دون زيادة في العام القادم.

بالنسبة للوضع التعليمي، فمن المتوقع أن يطرأ تغير على نوعية المتلقين في العام المقبل، نظراً لانقطاع التعليم فترات الإغلاق في فلسطين بالإضافة إلى إمكانية استمرار الإغلاق المتقطع في العام المقبل حتى نهاية جائحة كورونا، نظراً لأن التعليم يتم مواصلته بالحد الأدنى من المحاضرات والوسائل التعليمية.

المصادر والمراجع

- الفصائل الفلسطينية توقع اتفاق مصالحة في الجزائر، عرب 48، 2022/10/13، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://shortest.link/hxho
- إياد أبو زنيط، كتيبة جنين وعرين الأسود، أذرع مقاومة عابرة للأطر التنظيمية، مركز رؤية للتنمية السياسية، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://shortest.link/hxhK
- الفصائل الفلسطينية توقع اتفاق مصالحة في الجزائر، عرب 48، 2022/10/13، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://shortest.link/hxi1
- لجنة الانتخابات الفلسطينية، مرسوم رئاسي بشأن تنظيم الانتخابات 2021/1/15، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://www.elections.ps/Portals/0/PresidentialDecree__PLC__2021.pdf
- بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، ورقة سياسات بعنوان «**الخروج من الأزمة الراهنة ضرورة وطنية لا تحتمل التأجيل**»، غزة، أيلول (سبتمبر)، 2007
- المركز الفلسطيني للأبحاث والسياسات والدراسات الاستراتيجية– مسارات، **وثيقة الوحدة الوطنية**، فلسطين، رام الله، 2016، ص8–10.
- محمد أبو مطر، **أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة**، في: «أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون: معالجات من منظور القانون، والسياسة والاقتصاد» (بيرزيت: معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2014)، ص88.
- باسم الزبيدي، **الانقسام الفلسطيني جذور التشظي ومتطلبات التخطي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 446، نيسان (إبريل)، 2016، ص88.
- فرانس 24، إدارة بايدن تعتبر الضفة الغربية أرضاً محتلة من قبل إسرائيل، 2021/4/1 لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://shortest.link/hxit
- إدانات عربية وغربية لاعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، موقع فرانس 24، 2017/12/6. https://goo.gl/ULJ2aT
- مهند ياسين، الاتحاد الأوروبي وقضية الضم، مرجع سابق.
- الجزيرة، 2021/8/14 لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://shortest.link/hxiJ
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة للربع الأول والثاني من العام 2021، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3986
- وكالة معاً الإخبارية، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي:

https://www.maannews.net/news/2016387.html

- القدس العربي، أرقام صادمة جديدة عن الفقر والبطالة في قطاع غزة، لمزيدٍ من المعلومات، انظر الرابط التالي: https://shortest.link/gJ4r
- مؤيد عفانة، دنيا الوطن، أنظر الرابط: https://www.wattan.tv/ar/news/255631.html
- رائد حلس، قراءة في موازنة الطوارئ لدولة فلسطين 2020، المركز العربي للبحوث والدراسات، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: http://www.acrseg.org/41664
- هيئة النزاهة والشفافية، أمان، تقرير تحليل الموازنة الفلسطينية العامة، 2021 لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:sptth://:tsetrohs.knil/gJ4T
- جريدة القدس، 341 شهيداً منذ مطلع العام 2021، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي:

  https://shortest.link/hxkl
- الجزيرة، برغم معارضة أمريكا وأوروبا .. إسرائيل تُصادق على بناء 3144 وحدة استيطانية جديدة، 2021/10/27، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://shortest.link/hxkQ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، 2021، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:

  https//:wafa.ps/Pages/Details27794/
- مرسوم إعلان حالة الطوارئ رقم 1 لسنة 2020 الصادر في 2020/3/5 والمنشور في العدد 165 من جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة بتاريخ 2021/3/19
- أوضاع المرأة الفلسطينية عشية اليوم العالمي للمرأة 2021/3/8م، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي:

  http//:www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID3678=

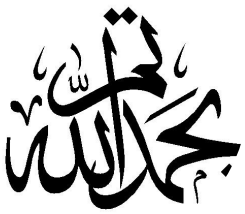
تم بحمد الله

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم – ماجستير – دكتوراه – زمالة)

المناهج العلمية :

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية اوكلاند الامريكية (الولايات المتحدة الامريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون
اسطنبول/تركيا

İstanbul Sabahattin Zaim Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم
اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان
قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير
الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* من نحن:

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* الاهداف:

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط
- العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»
- ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول
- الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)
- تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)
- الأزمات بين السعودية وايران .. مآلات وسيناريوهات
- مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»
- مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي
- تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)
- المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها
- على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة
- ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي
لعام 2021